Vol: 7 No: 2 2024

مجلة الإعلام والعلوم الاجتماعية
للأبحاث التخصصية

Journal of media and social studies for specialized researches

(JMSSSR) e-ISSN 0127-7448

المعهد الماليزي للعلوم والتنمية
Malaysian Institute of Science and Development (MISD)

Research mainly aimed to identify the concept of social investment and determine its foundations, principles and roles in the development of the local community. The descriptive (analytical) method was used to present references and previous studies that dealt with the subject of social investment and analyze the scientific results reached while determining the theoretical and applied importance and the limitations of the research. The study aimed to identify the effectiveness of using digital media platforms by faculty members' at Yarmouk University the educational process. It also addressed the necessity for educational stakeholders to prioritize educational processes, keep up with technological advancements, and facilitate cultural communication and knowledge exchange. Additionally. This study is an attempt to explore the political future in Egypt by analyzing both the individual and collective political movements going back to its roots the past in order to be able to predict its future by 2022.

https://misd.tech/journals

All site materials including, without limitation, design, text, graphics, and the selection and arrangement thereof are either the copyright of MISD with ALL RIGHTS RESERVED. Except as provided below, reproduction of any of the Content is prohibited.

JOURNAL OF MEDIA AND SOCIAL STUDIES FOR SPECIALIZED RESEARCH (JMSSSR) VOL: 07 ISSUE :02 | April 2024

مجلة الإعلام والعلوم الاجتماعية للأبحاث التخصصية| المجلد 07 العدد 02 |أبريل/نيسان 2024

/E-ISSN: 2289-9065 | www.jmsssr.misd.tech

الاستثمار الاجتماعي ودوره في التنمية الاجتماعية

Social investment and it's role in social development

فريح بن أحمد بن فريح الفريح

ALFURAYH, FRAIH AHMED F

Fa1078@gmail.com

الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة

كلية اللغة العربية والدراسات الإنسانية

قسم التربية – برنامج الدكتوراه في الإدارة التربوية

2024

Received 10 | 3 | 2024 – Accepted 10 | 4 | 2024 – Available online 15 | 04 | 2024

Abstract

Research mainly aimed to identify the concept of social investment and determine its foundations, principles and roles in the development of the local community. The descriptive (analytical) method was used to present references and previous studies that dealt with the subject of social investment and analyze the scientific results reached while determining the theoretical and applied importance and the limitations of the research. The most important results were as follows:

- The importance of social investment and its impact on the development of the local community, and placing it among the state's strategic goals, because of its development dimension.

- Lack of awareness of the concept of social investment due to its novelty and weak circulation and application.

- The development taking place in the world and the trend toward materialism contributed to the emergence of the concept of social investment.

Accordingly, some recommendations emerged, including that the state make social investment among its strategic goals, because of its comprehensive dimension in developing the local community, and that the Ministry of Commerce and the relevant ministries adopt the establishment of a (center concerned with social investment organizations) to increase awareness and interest in this subject, and that the Ministry of Commerce adopt Commerce

and relevant ministries motivate investors, adopt the concept of social investment in their investments and highlight it. The research also suggests conducting a number of future research to study:

The reality of applying social investment in public sector organizations, studying ways to transform sector organizations' projects from commercial investment to social investment that contributes to community development, and linking the impact of applying social investment on local community development.

key words:

Investment, social investment, sustainable development, community development, social services.

الملخص

يهدف البحث بصفة رئيسية إلى التعرف على مفهوم الاستثمار الاجتماعي وتحديد أسسه ومبادئه وأدواره في تنمية المجتمع المحلي، وتم استخدام المنهج الوصفي (التحليلي) لعرض المراجع والدراسات السابقة والتي تناولت موضوع الاستثمار الاجتماعي وتحليل ما توصلت إليه من نتائج علمية وتمثلت الأهمية النظرية فيما تم الحصول عليه من مراجع تبرز مفاهيم نظرية حول الاستثمار الاجتماعي وأبعاده ودوره الجلي في إحداث التنمية المستدامة بالمجتمعات قد تمكن

دراسات لاحقة من الاستناد إليها كأساس علمي معرفي لفتح آفاق لدراسات مستقبلية حول الاستثمار الاجتماعي وقياس آثاره المجتمعية على الفرد والمجتمع. وتمثلت أهم النتائج فيما يلي:

– أهمية الاستثمار الاجتماعي وانعكاسه على تنمية المجتمع المحلي، ووضعه ضمن أهداف الدولة الاستراتيجية، لما له من بعد تنموي.

– قلة الوعي بمفهوم الاستثمار الاجتماعي نظرًا لحداثته وضعف تداوله وتطبيقه.

– أن التطور الحادث في العالم والتوجه للمادية، ساهم في نشأة مفهوم الاستثمار الاجتماعي.

– رواد المشاريع الاجتماعية الحالية هم موارد أساسية لا تقدر بثمن يمكن الاستعانة بخبراتهم وتجاربهم لنشر الوعي المجتمعي بأهمية الاستثمار الاجتماعي.

وخلصت الدراسة إلى عدد من التوصيات منها: أن تقوم الدولة بتفعيل سبل الارتقاء بالاستثمار الاجتماعي والذي يعد من ضمن أهدافها الاستراتيجية الارتقاء بمؤشر رأس المال الاجتماعي، لما له من بعد شمولي في تنمية المجتمع المحلي، وأن تتبنى وزارة التجارة والوزارات ذات الاختصاص بإنشاء (مركز يعني بمنظمات الاستثمار الاجتماعي) لزيادة الوعي والاهتمام بهذا الموضوع، وأن تتبنى وزارة التجارة والوزارات ذات الاختصاص تحفيز المستثمرين، وتبني مفهوم الاستثمار الاجتماعي في استثماراتهم وإبرازها، والتركيز على الدور الإعلامي، لما له من أهمية بالغة في نشر الوعي بالاستثمار

الاجتماعي ودوره في تنمية المجتمع واستخدام وسائل الاعلام لترويج المشروعات الاستثمارية الاجتماعية لما يمكن أن تحققه من عوائد اقتصادية واجتماعية على المجتمع.

كما يقترح البحث إجراء عدد من البحوث المستقبلية لدراسة:

واقع تطبيق الاستثمار الاجتماعي في منظمات القطاع العام، ودارسة سبل تحويل مشروعات منظمات القطاع من الاستثمار التجاري إلى الاستثمار الاجتماعي مما يسهم في تنمية المجتمع، وربط أثر تطبيق الاستثمار الاجتماعي على تنمية المجتمع المحلي، وإجراء دراسات تطبيقية ميدانية لمؤسسات مجتمعية رائدة في الاستثمار الاجتماعي لقياس أثر التطبيق ونسبة تبنيها للاستثمار الاجتماعي، وإجراء دراسات مقارنة بين المؤسسات الرائدة في الاستثمار الاجتماعي وغيرها من المؤسسات التقليدية التي لا تتبع هذا النهج وإجراء تقييم ذاتي لكليهما.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار، الاستثمار الاجتماعي، التنمية المستدامة، التنمية المجتمعية، الخدمات الاجتماعية.

المقدمة:

أصبح الاستثمار الاجتماعي ذا توجه عالمي ويحظى باهتمام المؤسسات والمستثمرين في الآونة الأخيرة حيث يسهم في تنمية وارتقاء المجتمعات، لذا تبنته الدول الكبرى لتحقيق الرفاه في مجتمعاتها ومساعدتها على تقليل الإنفاق الاجتماعي وتوظيفه بشكل أمثل لتحسين المشاركة المجتمعية في التنمية الاجتماعية والاقتصادية، حيث يعمل الاستثمار الاجتماعي على توجيه رؤوس المال والموارد نحو الاستثمار في المشاريع والمبادرات التي تهدف إلى تحقيق الأثر الاجتماعي الإيجابي وتحقيق العوائد المالية، وتحقيق التوازن بين الأهداف المالية والاجتماعية، ويعتبر وسيلة فعالة لتحقيق التغيير الاجتماعي المستدام.

ويتوافق هذا التوجه الجديد مع رؤية المملكة العربية السعودية 2030 م في تعظيم الأثر الاجتماعي للبرامج والمشروعات الاجتماعية والتي تسهم في تنمية المجتمع من خلال تحقيق الاستدامة والأثر الاجتماعي للمنظمات، وتعزيز دورها في الابتكار وتقديم الخدمات بكفاءة وجودة عالية، مما يحفز المنظمات بشكل عام إلى أن تتجه للاستثمار الاجتماعي وتعزيز الرغبة لدى المستثمرين في رؤية الآثار الاجتماعية لاستثماراتهم، ومع ازدياد الوعي بأهمية الاستثمار الاجتماعي، أدى إلى ظهور مبادرات وأدوات جديدة لتمكين المستثمرين الاجتماعيين.

ويتطلب الاستثمار الاجتماعي قياس الأثر كونه أحد عناصره الرئيسة التي تراعي معياري العائد المالي، والأثر الاجتماعي معًا في آن واحد، حيث يساعد قياس الأثر صُنَّاع القرار على تقييم مزايا الاستمرار في استثمارهم الاجتماعي وتحسينه، واتخاذ قرارات بشأنه، وتحسين المشروعات القائمة.

وتواجه الدول الكثير من التحديات بإقناع المنظمات بأهمية الاستثمار الاجتماعي ودوره في تنمية المجتمع وتحقيق متطلباته وتحقيق الرفاه له، وقد أكدت دراسة عبدالقادر(2016) ضرورة تبني ودراسة المشروعات الاستثمارية وهي منظومة متنوعة وشاملة من البرامج الاجتماعية في إطار استراتيجية واضحة، بهدف تأسيس وتعميق ثقافة الاستثمار الاجتماعي والتي تتواكب وقضايا واحتياجات المجتمع وأفراده، كما أكدت دراسة منال عمران (2011) على ضرورة خلق نمط من الثقافة العامة نحو الاستثمار الاجتماعي بحيث تستند إلى ضرورة الاستثمار الاجتماعي من أجل ضمان المصالح الإستراتيجية لرأس المال وتحقيق أعلى عائد اقتصادي للمؤسسة وأعلى عائدة مجتمعية أيضًا وذلك بالتزام المؤسسات بتقديم الاستثمارات الاجتماعية في تنمية المجتمعات المحلية ودعمها، وهذا يؤكد أهمية دراسة الاستثمار الاجتماعي ودوره في تنمية المجتمع والنهوض به وتحقيق الرفاه للمجتمع.

مشكلة البحث

يمثل الاستثمار الاجتماعي مطلبًا مهمًا وحيويًا في الدولة الحديثة، وذلك من أجل المساهمة في تنمية المجتمع وتوفير المتطلبات الأساسية والكمالية للفرد والمجتمع التي تسهم في تحقيق الرفاه لهم، وهذا من أهم مرتكزات رؤية المملكة العربية السعودية 2030، حيث يمر المجتمع السعودي بمراحل انتقالية نتج عنها تغيرات وتحديات اجتماعية معقدة، فأصبح من الضروري التوجه إلى تفعيل الاستثمار الاجتماعي من خلال إبراز أسسه ومبادئه ومفاهيمه ونشرها وتوعية المجتمع بأهميته، وبحسب تقرير الشبكة العالمية لاستثمار الأثر لعام 2020؛ فإنّ 50٪ من نشاط الاستثمار الاجتماعي العالمي يتركّز فقط في الولايات المتحدة الأمريكية وكندا؛ حيث تقع المقرات الرئيسة لمؤسسات تستثمر اجتماعيًا، تليها أوروبا بنسبة 29٪، بينما تظهر أرقام قليلة عن المستثمرين الاجتماعيين في كل من آسيا وأفريقيا متضمنةً العالم العربي والذي يمثل 1% فقط في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا كما في الشكل التالي، (هواري، 2022)

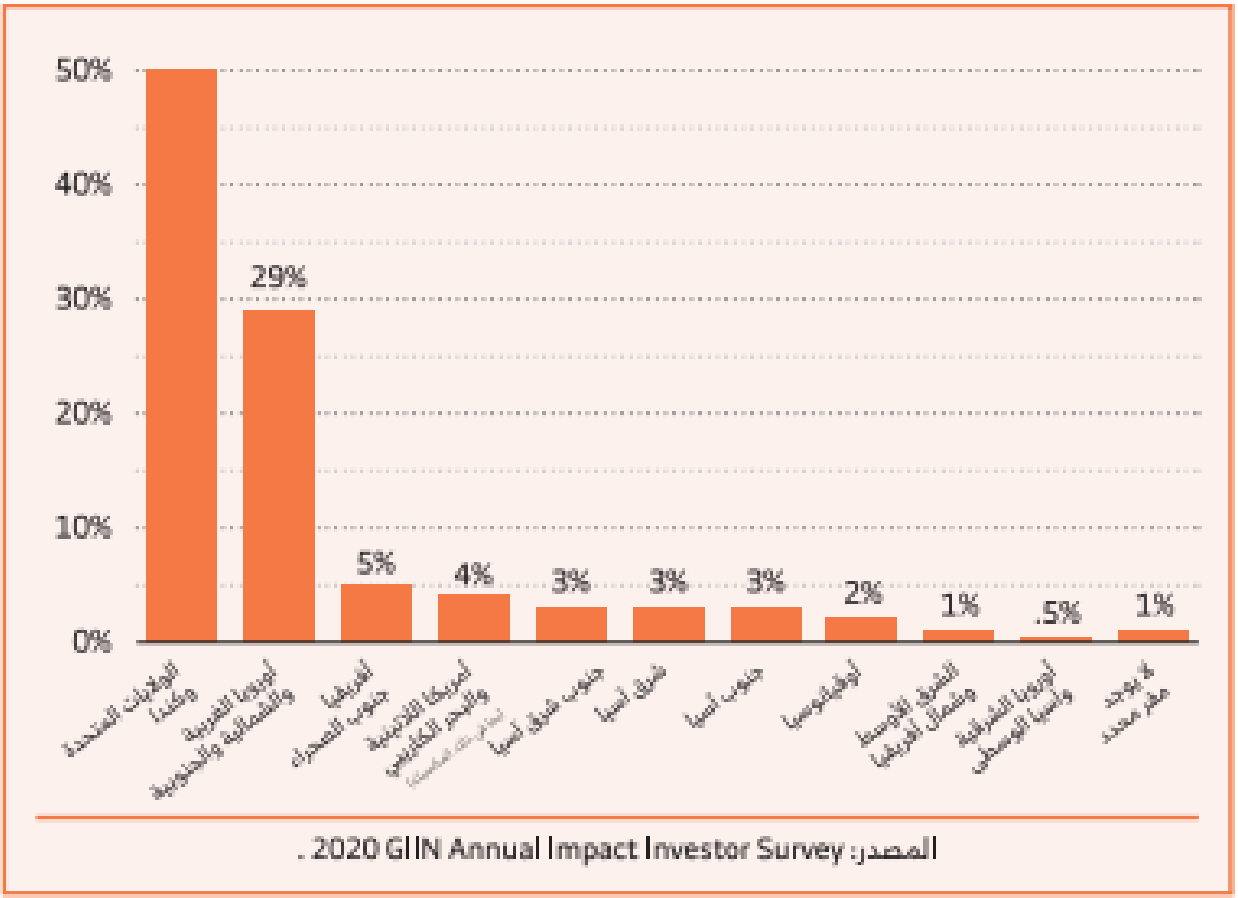

وقد توصلت دراسة إيمان ناصري و نوال سمرد (2020) إلى أن الاستثمار الاجتماعي يشكل مدخلًا هامًا في الاقتصاد وتوفر مداخل جديدة، وتعددت أنواعه وأشكاله، وأشارت ابتسام الجعفري (2011) إلى أن عالمنا المعاصر بحاجة ماسة إلى تفعيل الاستثمار الاجتماعي أكثر من أي وقت مضى وحث المنظمات على العمل بنموذجه، وأوضحت

أماني الشهري (2021) أن الاستثمار الاجتماعي يعد توجه عالمي جديد في الرعاية الاجتماعية تبنته دول الاتحاد الأوروبي لتحقيق الرفاه في مجتمعاتها ومساعدتها على تقليل الإنفاق الاجتماعي وتوظيفه بشكل أمثل لتحسين المشاركة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

كما بينت دراسة إيمان ناصري ونوال سمرد (2020) أن الاستثمار الاجتماعي المسؤول نحو تطبيق مبادئ التنمية المستدامة في الاستثمار وهذا النهج يراعي الأبعاد الثلاثة البيئية والمجتمعية والحكومية.

في ضوء ما سبق فإن مشكلة البحث تكمن في كيفية مساهمة الاستثمار الاجتماعي في تنمية المجتمع المحلي في المملكة العربية السعودية من خلال بعض التساؤلات وهي:

أسئلة البحث

1. ما المقصود بالاستثمار الاجتماعي؟

2. ما أسس ومبادئ الاستثمار الاجتماعي؟

3. كيف يسهم الاستثمار الاجتماعي في تنمية المجتمع المحلي؟

أهداف البحث

يسعى البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

1. التعرف على مفهوم الاستثمار الاجتماعي.
2. تحديد أسس ومبادئ الاستثمار الاجتماعي.
3. التعرف على أدوار الاستثمار الاجتماعي في تنمية المجتمع المحلي.

أهمية البحث

الأهمية العلمية

تنبع الأهمية العلمية للبحث مما يلي:

1. التحول الذي يشهده العالم في التحول نحو هذا النوع من الاستثمارات والتي تسعى إلى معالجة الظواهر الاجتماعية التي أفرزتها الثورة الصناعية والتقنية والحد من أثارها السلبية على الفرد والمجتمع، مما يستوجب التعرف على الاستثمار الاجتماعي وأطره العلمية.

2. توافق التوجه للاستثمار الاجتماعي مع رؤية المملكة العربية السعودية 2030 م في توجيه المنظمات إلى الاستثمار الاجتماعي وقياس أثره على الفرد والمجتمع، وتعزيز دوره في الابتكار بتقديم الخدمات للمواطنين بجودة عالية، وتحسين كفاءة وفعالية الخدمات المقدمة لهم، يحتم علينا أهمية التعرف على أدوار الاستثمار الاجتماعي في التنمية المجتمعية والتنمية المستدامة.
3. نتائج الدراسة وما تم الحصول عليه من مفاهيم نظرية حول بعد الاستثمار الاجتماعي وأبعاده ودوره الجلي في إحداث التنمية المستدامة بالمجتمعات قد تمكن دراسات لاحقة من التطرق لها والاستناد إليها كأساس علمي معرفي لفتح آفاق جديدة لدراسات مستقبلية حول الاستثمار الاجتماعي وقياس آثاره المجتمعية على الفرد والمجتمع من أجل استكمال الجهود العلمية من منطلق أن العلم تراكمي.

الأهمية التطبيقية

تنبع الأهمية التطبيقية للبحث مما يلي:

1. قد تساعد نتائج الدراسة المنظمات بشكل عام على تبني مفهوم الاستثمار الاجتماعي في نماذج أعمالها، وبناء استثماراتها وفق أسس ومبادئ الاستثمار الاجتماعي.
2. تتواكب هذه الدراسة مع توجه الدولة نحو تفعيل نموذج الاستثمار الاجتماعي في المنظمات وطرح برامج دعم وتنشيط مثل هذا النوع من الاستثمارات وفق رؤية المملكة 2030 والتي من أهدافها الارتقاء بمؤشر رأس المال الاجتماعي من المرتبة 26 إلى المرتبة 10.

حدود البحث

الحدود الموضوعية:

أمكن تحديد الحدود الموضوعية للبحث الحالي في تحديد مفهوم الاستثمار الاجتماعي وأسسه ومبادئه وتأثيره على التنمية المجتمعية المحلية.

الحدود الجغرافية

تناولت الحدود الجغرافية للبحث الحالي بعرض الدراسات والمقالات والمراجع ذات الصلة بالاستثمار الاجتماعي وأثره دون التقيد بمجال جغرافي محدد مع إسقاط ذلك على المملكة العربية السعودية.

الحدود البشرية

تطرق البحث الحالي لعرض الدراسات السابقة التي تتناول الاستثمار الاجتماعي والمهتمة بنوعيها الربحي وغير الربحي حيث أن غاية الاستثمار الاجتماعي في الأساس تنمية العنصر البشري أيا كان موقعه.

الحدود الزمنية

تحدد المجال الزمني للبحث الحالي بما أمكن الحصول عليه من مراجع ودراسات سابقة حول الاستثمار الاجتماعي منذ عام 2011 وحتى الآن.

مصطلحات البحث

أولًا: الاستثمار الاجتماعي

تعددت التعريفات التي يحاول كل منها تحديد مفهوم الاستثمار الاجتماعي، وفقًا لوجهات النظر المختلفة ولا يوجد تعريف متفق عليه من قبل الأكاديميين وحداثة الموضوع، ولكنها اتفقت على أنه: استثمار يحمل في طياته منفعة اجتماعية، ونظراً لأن الاستثمار الاجتماعي يمثل مفهومًا محوريًا في البحث الحالي، لذا سوف يستعرض الباحث بعضًا من تلك الآراء، فقد عرف ايمان ناصري و نوال سمرد (2020) الاستثمار الاجتماعي بأنه: تحقيق أهداف اجتماعية تعمل على تنمية أفراد المجتمع في النواحي الاقتصادية والتعليمية مما يدعو إلى تحقيق الموازنة بين عائدات مالية إيجابية ومستويات منخفضة من الأضرار البيئية والاجتماعية، كما عرفه بوسفاوي (2016) بأنه: عملية الاستثمار التي تعتبر النتائج الاجتماعية والبيئية للاستثمارات إيجابية كانت أم سلبية ضمن التحليل المالي الصارم والدقيق. والاستثمار الاجتماعي هو تطبيق مبادئ التنمية المستدامة في الاستثمار هذا المنهج يراعي الأبعاد الثلاثة: البيئية، والاجتماعية، المجتمعية والحوكمة بالإضافة إلى المعايير المالية المعتادة (قمان، 2017).

ثانيًا: التنمية الاجتماعية

التنمية لغة: جاء في لسان العرب ومقايس اللغة نمي: النماء: الزيادة. نما ينمي نمياً ونماء: زاد وكثر، وربما قالوا ينمو نموا النون والميم والحرف المعتل أصل واحد يدل على ارتفاع وزيادة.

ونمى المال ينمي: زاد. ونمى الخضاب ينمي وينمو، إذا زاد حمرة وسواداً. وتنمَّى الشيء: ارتفع من مكانٍ إلى مكان. قال:

يا حُب ليلى لا تغيَّر وازددِ وانم كما ينمي الخضاب في اليد.

اختلفت مفاهيم التنمية اصطلاحاً من مرجع لآخر تبعاً للمضمون الذي يركّز عليه، ويمكن إجمال التعاريف للتنمية بأنّها: عبارة عن التغيير الإرادي الذي يحدث في المجتمع سواءً اجتماعيًا، أو اقتصاديًا، أو سياسيًا، بحيث ينتقل من خلاله من الوضع الحالي الذي هو عليه إلى الوضع الذي ينبغي أن يكون عليه، بهدف تطوير وتحسين أحوال الناس من خلال استغلال جميع الموارد والطاقات المتاحة حتى تستغل في مكانها الصحيح، ويعتمد هذا التغيير بشكل أساسي على مشاركة أفراد المجتمع نفسه.

كما أن التنمية الاجتماعية تهدف إلى تحقيق الاستقرار الاجتماعي للأفراد وتشجيعهم على المشاركة بالمناسبات الاجتماعية، والأعمال الخيرية، ونشر الروح الجماعية المشتركة فيما بينهم. (نوري،2020)

منهجية البحث

نظرًا لطبيعة الموضوع محل البحث ومن أجل الإجابة على الأسئلة المنبثقة من مشكلة الدراسة، استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي وذلك بالاعتماد على المراجع والمصادر التي اهتمت بموضوع الاستثمار الاجتماعي. من كتب ومقالات في مجلات علمية ومؤتمرات دولية، تناول هذا الموضوع بإسهاب وإلمام لكل الجوانب المتعلقة به للوصول إلى نتائج كمحاولة للإجابة على أسئلة الدراسة واتباع خطوات المنهج الوصفي في البحث العلمي بالطريقة العلمية المتبعة وصولًا لتوصيات البحث.

الاستعراض المرجعي

أولاً الإطار النظري

المبحث الأول: الاستثمار الاجتماعي

يصعب تتبع أصول ظهور الاستثمار الاجتماعي إلا أن استخدام المعايير الاجتماعية أصبح واضحًا بين المنظمات الكبيرة في الستينيات خلال فترة الاضطرابات الحضرية وحضر المفهوم في تلك الحقبة إلا أنه لم يُقنن كمصطلح، إلا في آواخر

السبعينات، وقد صاحب ظهوره بداية الوعي بالأهداف الاجتماعية في الأعمال التجارية أي تجنب الاستثمار فيما قد يضر المجتمع كشركات التبغ والمشروعات التي تسبب التلوث البيئي وخلافه (مركز إثمار، 2018).

وبدأت الأفكار حول الاستثمار الاجتماعي في الانتشار من منتصف التسعينات وتحديداً عام 1967م وذلك ردًا على التوجه للرفاهية من ناحية، ومحاولة لتحديث المبادئ التأسيسية للديموقراطية الاجتماعية من ناحية أخرى، وبديلًا عن فكرة تخفيض حالة الرفاه، حيث استخدمَ مصطلح الاستثمار الاجتماعي أول مرة: Anthony Giddens في كتابه الطريق الثالث في عام 1998 م والذي تنبأ فيه بتغيير نموذجي في دولة الرفاه، كما تم تصوره حتى تلك المرحلة، فوضح من خلال مؤلفه المراحل التي مر بها المجتمع، فالمرحلة الأولى تشير إلى الرفاهية القائمة على الحقوق وإعادة توزيع الموارد، وعلى الحوافز النادرة للعمل، وعلى المسؤوليات النادرة المخصصة للمواطنين، أما المرحلة الثانية فتشير إلى دولة الرفاهية التي تعتبر نتيجة للإفلاس بسبب زيادة البطالة وتعميق عدم المساواة والانقسامات الاجتماعية، أما المرحلة الثالثة فتُشير إلى الرفاهية الاجتماعية "الإيجابية"-بحسب تعبيره- حيث تؤكد على قدرة الافراد والعائلات والجماعات على حماية أنفسهم من خلال جعلهم أقوى وأكثر قدرة على الحضور في سوق العمل، وبالتالي ساعدتهم على الانطلاق، ولم تعد تقدم الرعاية الاجتماعية كدرع واق لهم ، بل أصبحوا قادرين على اتخاذ إجراءات استباقية في التعامل مع مشاكلهم وأوجه القصور والصعوبات التي تواجههم، وتغيرت النظرة حولهم من متلقين للرعاية الاجتماعية إلى أشخاص أكثر إيجابية.

ظهور مفهوم الاستثمار الاجتماعي

الاستثمار الاجتماعي كمفهوم لم يتبلور حتى خمسينيات القرن الماضي، حيث سيطرت على الاستثمار مدرستان متباينتان من حيث الهدف من الاستثمار؛ فالأولى تسعى لتحقيق الربح دون الاهتمام بالعواقب البيئية والاجتماعية، والثانية تسعى للمنفعة الاجتماعية والبيئية دون العوائد المادّية، فكان الاستثمار الاجتماعي جسرًا يصل بين المدرستين.

وبين هواري (2022) نقلًا عن (Brian Trelstad, 2016) التطور التاريخي لمفهوم الاستثمار الاجتماعي كما يلي:

ويعد جيمس ميدجلى James Midgley من أبرز الباحثين الذين ساهموا في صياغة هذا المفهوم وبلورته، ويرى أن بداية الاستثمار الاجتماعي إنما تتمثل في العنصر الإنتاجي الذي يميز فترة العهد الجديد ومن ثم ظهور برنامج الرعاية

الاجتماعية، كما يرى جيمس ميدجلى أن الاستثمار الاجتماعي هو مسمى آخر لمدخل التنمية الاجتماعية أو (المدخل الإنتاجي) الذي ظهر في أواخر الستينيات من القرن العشرين وينظر إليه على أنه بمثابة استراتيجية جديدة للنظام الاقتصادي داخل العالم النامي، كما أكد على استثمار رأس المال البشري ، (عبده،2012).

ويشير" إسبنج آندرسون" Esping – Anderwenn إلى مفهوم الاستثمار الاجتماعي من خلال زعمه بأن تفرد دولة الرعاية الاجتماعية في السويد إنما يرجع إلى سياستها الاجتماعية ذات الطابع الإنتاجي التي تستثمر في مجالات تعليم الشباب وتدريبهم، ودعم الحراك المهني، وتوفير فرص العمل، وذلك من أجل تعظيم المشاركة الاقتصادية، فالإنفاق في هذه المجالات بما يقلل الحاجة الاجتماعية، وبالتالي يوفر المال لحالات أخرى (عبده،2012).

ونلاحظ أنه لا يوجد تعريف متفق عليه بين الأكاديميين والممارسين؛ وذلك لأنه من المفاهيم التي ظهرت مؤخرًا، وفي المقابل شُحُّ الكتابات العلمية عنه واختلاف الممارسات حوله باختلاف المجتمعات حول العالم، وبرزت العديد من المحاولات لتعريفه وتأطيره في الكتابات الغربية خاصة والقليل منها في الكتابات العربية. (الشهري،2021).

أبرز مفاهيم الاستثمار الاجتماعي

ونستعرض أبرز المفاهيم والتعريفات للاستثمار الاجتماعي وهي كما يلي:

من أهم مفاهيم الاستثمار الاجتماعي مفهوم الأمم المتحدة " يقصد به تقديم مساهمات مالية وغير مالية تطوعية مما تساعد المجتمعات المحلية والمجتمع بشكل عام على تحقيق أولويات التنمية" ويركز هذا المفهوم على تحقيق الأهداف المجتمعية. بينما يعرف معجم الأعمال الاستثمار الاجتماعي بأنه: استراتيجية تكون خلالها الاستثمارات مدفوعة جزئيًا أو كليًا في أهداف مجتمعية. (الجعفراوي، 2011).

وعرفت الشبكة العالمية للاستثمار الاجتماعي GIINبأنه الاستثمار الذي يهدف إلى إحداث أثر اجتماعي وبيئي إيجابي، وقابل للقياس على جانب عائد مالي، ويمكن إجراء الاستثمار الاجتماعي في كل من الأسواق الناشئة والمتقدمة، واستهداف مجموعة من العوائد اعتمادًا على الأهداف الاستراتيجية للمستثمرين. كما تحدثت عنه مجلة TRDE FINANCE GLOBALE 2020 بأنه نوع من الاستثمارات التي تتضمن استثمارات مالية تساهم بشكل خاص في الكيانات التي تشارك وتخلق بصمات إيجابية في المجتمع من الناحية البيئية والاجتماعية والاستدامة (هواري،2022).

كما أوضح (أبو فراج، 2015) أن الشركات التي تتبنى استراتيجية الاستثمار الاجتماعي بأنها ذلك النوع من الشركات الاستثمارية غير قابلة للخسارة ولا توزيع الأرباح، وهدفها ذو طابع اجتماعي يتمثل في رفع مستوى التأثير الإيجابي على المجتمع كله، في ذات الوقت الذي تحقق فيه ما يكفي من العائدات لتغطية تكاليفها، وفيما لو تحسن مستوى أدائها، فربما تتمكن من تحقيق فائض مالي يُمكِّنها من تنمية استثماراتها، ومن مزاياه أنه يُصمم خصيصًا لمساعدة الأفراد على دعم حياتهم إلى جانب تحقيق أقصى حد ممكن من العائدات الاجتماعية لجميع فئات المجتمع.

ومن التعريفات الأخرى لمفهوم الاستثمار الاجتماعي أنه بمثابة نموذج تنموي يستعان به في ظل التحديات التي تفرضها محاولات التنافس في عصر "اقتصاد المعرفة". (عبده، 2012).

وقد عرف الشهري (2021) الاستثمار الاجتماعي بأنه الاستثمار في مشروعات تهدف إلى إحداث أثر اجتماعي إيجابي بالدرجة الأولى، ومستدام وقابل للقياس ويأتي بأثر مالي من أجل تحقيق الاستدامة المالية للمشروع.

وعرفته وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية بالمملكة العربية السعودية في (2021) بأنه الاستثمار الذي يقوم به المستثمر لغرض تحقيق عائد مالي وعائد اجتماعي قابل للقياس، كما يمكن أن يؤدي إلى عائدات أخرى ذات أثر إيجابي على المجتمع.

ومن خلال استعراض هذه التعريفات والمفاهيم للاستثمار الاجتماعي يمكن للباحث أن يعرف الاستثمار الاجتماعي بأنه (**توظيف الأموال في مشاريع استثمارية مستدامة تهدف إلى إحداث أثر اجتماعي إيجابي وتنمية أفراد المجتمع تعليميًا واقتصاديًا، ويتم قياس ذلك الأثر، وتحقيق عوائد مالية**).

ويعرف (شورتال وألتر،2009) المستثمر الاجتماعي بأنه ممول يستخدم عناصر التفكير الاستثماري السائد لدعم مشاريع الريادة الاجتماعية في بناء القدرات وتنمية رؤوس الأموال. والمستثمرون الاجتماعيون ليسوا مجموعة واحدة فالبعض يقدم رأس المال ويتوقع الحصول على عائد مالي عالي، والبعض يركز على الأثر الاجتماعي ولكنه يأمل بكسب بعض المال، والبعض الآخر لا ينتظر العوائد المالية لكنه يستخدم الفكر الاستثماري لزيادة تأثير رؤوس الأموال التي يقومون بتقديمها، ويشمل المستثمرون الاجتماعيون المؤسسات والبنوك والحكومات والممولين متعددي الأطراف.

المبحث الثاني: أسس ومبادئ الاستثمار الاجتماعي

وقد لخص المركز الدولي للأبحاث والدراسات مداد وقمم المعرفة (2016) مبادئ الاستثمار التي تم الاتفاق عليها في الاتفاق العالمي للأمم المتحدة والتي تهدف إلى تشجيع هذا النوع من الاستثمار من خلال استخلاص أفضل الممارسات

وصياغتها في مجموعة من المبادئ بما يسهل على المنظمات تطبيقها وزيادة الأثر الإيجابي لأعمالها وتحقيق تقدم المجتمع، كما ستتمكن المنظمات من متابعة التحسن والتقدم عند الالتزام بها مع مرور الوقت، وتتمثل هذه المبادئ فيما يلي:

1. استثمار هادف

يسعى الاستثمار الهادف إلى تحقيق أثر إيجابي لا يتعارض مع جهود المستثمرين الآخرين، إذ لابد أن يقوم هذا الاستثمار على تحديد استراتيجية لها معايير وأهدف واضحة، وبناء على ذلك تحدد كافة الاستثمارات والأنشطة المقترحة، ولابد أن يوضح هدفًا للتمويل، ومحفظة استثمارية تتناسب مع قدرة المنظمة وإمكانياتها واستراتيجيتها والشركاء في الاستثمار الاجتماعي، وبناءً على ذلك تُطبيق أعلى معايير التخطيط الاستراتيجي في اختيار المشروعات التي ستموَّل ثم الاستفادة من جميع الأطراف الأخرى في المجتمع التي لها نفس الاهتمامات والأولويات.

2. استثمار بمسؤولية

يتحمل الاستثمار المسؤول مسؤولية التأثيرات المباشرة وغير المباشرة للأنشطة التي يمولها، ويتبنى مبادئ الشفافية والتقييم الذاتي، حيث يتبنى التقييم أولًا بأول من أجل تحقيق الأهداف الموضوعة خال المدة الخاصة بالتمويل، ووضع استراتيجية توقّف في الحالات الطارئة ولمعالجة أي خلل أو ممارسة سلبية، ولابد كذلك من وضع نظام مراجعة ومتابعة، والاهتمام بتسجيل الأموال المصروفة ووضع ضوابط لحماية الأصول وإدارة المخاطر.

3. استثمار يراعي المجتمعات المحلية

يراعي الاستثمار الاجتماعي المحترف دين المجتمع وأولوياته وعاداته وتقاليده وقيمه ولا يتجه إلى المساس بها، وذلك بالتعامل مع المستفيدين من البرامج على أساس أنهم شركاء لهم قيمهم، وطموحهم، وتصوراتهم، وقدراتهم وإشراكهم وكافة الأطراف ذات الصلة في تصميم الأهداف وتحديدها وتنفيذها ثم التقييم المستمر لها، وبناء علاقة ثقة مع الأطراف المعنية بالبرنامج بما يكفل اهتمامهم واستعدادهم للتعاون قبل البدء في البرامج، كما يجب العمل على أن تتماشى الأهداف التي يسعى المشروع إلى تحقيقها مع الظروف والأولويات المحلية.

4. استثمار أخلاقي

لا يتبنى الاستثمار الأخلاقي سوى الوسائل المشروعة والبناءة في تحقيق الأهداف والغايات، كما يتفق مع القوانين والأعراف المقبولة محليًا ودوليًا، وضمن الأطر الأخلاقية والسلوكيات المحلية المقبولة والمتفقة مع قوانين المجتمع، كما تلتزم بأعلى معايير الحوكمة.

ويشير عبده (2012) إلى أن الاستثمار الاجتماعي يرتكز على أسس ومبادئ منها:

1. نشاط مجتمعي يستند إلى القيم

يشير ماكس فيبر M.Weber إلى تصنيفات عدة لأنماط الفعل الاجتماعي التي يمكن الاستعانة بها لبناء النماذج المثالية للسلوك والتي تتمثل في أربعة أنماط للفعل وفقا لمساره واتجاهه وذلك بدءً من الفعل العقلي الذي توجهه غايات محددة ووسائل واضحة، ومرورًا بالفعل العقلي الذي توجهه قيمة مطلقة، وانتهاءً بالفعل العاطفي والتقليدي (علي محمد، 1993).

وفي ضوء ما سبق، يمكن القول بأن الاستثمار الاجتماعي بمثابة نشاط تنموي يستند إلى قيم يهدف المجتمع من ورائها إلى تحقيق وتنفيذ أنشطة إلزامية تنبع من الإحساس بالواجب وتتناقض أحيانًا مع المصالح الشخصية، كما يتضمن الاستثمار الاجتماعي النموذج المثالي للفعل العقلاني من خلال السعي نحو تحقيق أنشطة مجتمعية مع الاهتمام بالغايات والوسائل (عبده، 2012).

2. القدرة التنافسية "السياسة الاجتماعية باعتبارها تكوينًا لرأس المال البشري"

يبرز نموذج الاستثمار الاجتماعي تعريف السياسة الاجتماعية على أنها استثمار مجتمعي يتضمن تعبئة القدرات التنموية للمواطنين لتحقيق الاعتماد على الذات في ((مجتمع ما بعد الصناعة)) وبذلك فإن دور الدولة إنما يتضمن تحسين تسويق الأفراد وتوظيفهم من خلال الاستثمار العام النشط في مجال رأس المال البشرى ويمثل ذلك تحولًا عامًا في هدف السياسة الاجتماعية من تحقيق المساواة الاجتماعية إلى تحقيق الاندماج الاجتماعي المساواة في الفرص، وبالتالي يمكن تحقيق المساواة في الفرص من خلال التدخل السياسي في توزيع المنح الأولية – ويقصد بذلك توفير فرص التعليم والتدريب – بهدف جعل قدرات الأفراد متساوية بشكل عام للإسهام بنجاح في سوق العمل وفي هذه المساواة القائمة على جانب العرض، يصبح الاندماج في السوق العالمية أهم أهداف السياسة الاجتماعية، وبذلك يصبح سوق العمل الأداة والمكان الرئيسيين للاندماج الاجتماعي. (عبده 2012).

ويؤيد انصار مذهب الاستثمار الاجتماعي نظرية "أمارتيا سن" Amartya Sen حول مدخل "بناء القدرات" Capability Building من خلال التأكيد على أن تكوين المهارات وإمكانية الوصول لسوق العمل إنما يعد أكثر ارتباطا برفاهة الفرد بالمقارنة بالموارد المالية وحدها، بالإضافة إلى الزعم بأن عدم إمكانية الوصول للمعرفة وغياب المهارات إنما تعد من المخاطر الاجتماعية Social Risk الأساسية التي تهدد اقتصاد المعرفة، وبالتالي فإن الشكل

الجديد للأمن الذي توفره دولة الاستثمار الاجتماعي أنما يتمثل في القدرة على مواجهة هذه المخاطر في السوق من خلال تنمية رأس المال البشرى عن طريق التعليم والتدريب ودعم القدرات التنافسية لأفراد المجتمع، وإذا كانت متطلبات العمل من خلال تأمين التعليم والمهارات تزداد بصورة سريعة، فإن اكتساب العاملين للمهارات إنما يشكل أهمية وذلك بدءً من حصولهم على فرصة عمل مناسبة، ومرورًا بضمان الاستمرار في العمل وتقدمهم، وانتهاءً بضمان حمايتهم من مخاطر البطالة على المدى البعيد. (علي محمد، 1993).

3. الاستثمار في مقابل الاستهلاك: إعادة توجيه النفقات الاجتماعية

يستند نموذج الاستثمار الاجتماعي إلى إعادة توجيه النفقات العامة نحو المجالات التي يتوقع أن تدر عوائد كبيرة، مما يفيد الاقتصاد وبالتالي المجتمع ككل، ولذلك يتبنى نموذج الاستثمار الاجتماعي مفاهيم إدارية واستراتيجيات مستخدمة في مجال التجارة، ويمكن القول بأن الاستثمار الاجتماعي بمثابة رجل أعمال يستخدم وسائله بطريقة اقتصادية وعقلانية وبالتالي يكون مهتمة بنتائج استثمارية، ووفقًا لهذا المنطق يمكن تقسيم النفقات الاجتماعية إلى "نفقات استهلاكية" أي نفقات غير إنتاجية و" نفقات استثمارية" نفقات إنتاجية حيث تشير النفقات الاستهلاكية إلى النفقات التي لا تدر أرباحًا اقتصادية في المستقبل، بينما تشير النفقات الاستثمارية إلى النفقات التي تدر عوائد اقتصادية، وبالتالي يمكن

القول بأن مجالات الإنفاق الاجتماعي التي يتوقع أن تدر عائدًا استثماريًا أكبر إنما تحظى بالأولوية السياسية والمجتمعية (عبده، 2012).

وأكد عبده (2012) أنه يمكن القول بأن تأكيد نموذج الاستثمار الاجتماعي على إعادة توجيه النفقات الاجتماعية إنما يتضمن دمج السياسة الاقتصادية والاجتماعية معًا، فإذا كان اقتصاد السوق يركز على عمل النظام الاقتصادي بمعزل عن الاهتمامات الاجتماعية والبيئية، إلا أن النموذج الجديد للاقتصاد – أو ما يسمى باقتصاد المعرفة – لا يستطيع أن يعمل على نحو أمثل في مجتمع لا يدعم منظومة التعليم والتدريب، فتلك الخدمات ليست كماليات تضاف للاقتصاد، بل يجب أن تكون جزءًا من التخطيط الاقتصادي للدولة بشكل عام.

4. التوجهات المستقبلية للسياسة الاجتماعية: الاهتمام بالأجيال القادمة

يعد التركيز على التخلص من انتقال الفقر عبر الأجيال من أبرز مبادئ الاستثمار الاجتماعي وهذا ما جعله يركز على الأطفال، ويأتي ذلك في شكل التأكيد على الاستثمار في رأس المال البشرى باعتباره طريقًا للمستقبل.

ويمكن القول بأن استراتيجية دعم وتعزيز خدمات الطفولة في مراحلها الأولى والنظر إليها على أنها بمثابة منفعة عامة قد قام بدعمها في السنوات الأخيرة الكثير من الباحثين في مجال الاقتصاد وخبراء التعليم، حيث يرون أن الطفولة في مراحلها

الأولى تمثل فرصة ليس لها مثيل لاستثمار رأس المال البشري، حيث أن التعليم في مرحلة ما من مراحل الحياة يؤدي إلى التعلم في المرحلة التي تليها. (تسامي وإثمار، 2018).

5. التبادلية: توازن جديد بين الحقوق والواجبات

يجسد هذا المبدأ شعار "لا حقوق بدون مسؤوليات" فعلى سبيل المثال إذا كان الاستثمار الاجتماعي يركز على تنمية رأس المال البشري من خلال ضمان التعليم ودعم فرص التدريب وتنمية المهارات، فإنه يمكن القول بأن المشاركة في سوق العمل ليست حقًا للمواطن ينبغي تأمينه من قبل المجتمع فحسب، بل واجب أساسي للمواطن أن يعمل على تعزيز قدرته التنافسية من خلال مواصلة التعليم والحصول على البرامج التدريبية، وهكذا يمكن القول بأن الحق في المشاركة في سوق العمل إنما يرتبط بالإلزام بالمشاركة، وبالتالي أن فكرة العمل باعتباره شرطًا للمواطنة إنما تتوافق مع الفهم الأخلاقي للعمل باعتباره واجبًا مدنيًا (علي محمد، 1993).

ويمكن القول بأن منح الفرص يعني أن يحصل كل فرد على فرصته، وأن يتضمن العرض فرص التوظيف والدعم والتدريب وبالتالي يشكل ذلك الأمر حقًا للفرد، وفي المقابل يعد هذا الحق دعوة للحراك الاجتماعي فهو يعطي للفرد فرصة للتقدم، حيث يمنح الفرد الفرصة للتحكم في حياته بنفسه، وبالتالي فعليه التزام أن يشارك ويتقدم ويطور من أجل المجتمع. (عبده، 2012).

عرض موجز لأسس ومبادئ الاستثمار الاجتماعي

وبعد عرض أسس المبادئ الاستثمار الاجتماعي يمكن للباحث تلخيصها في التالي:

1. أنه نشاط مجتمعي يستند إلى القيم.
2. أن الاستثمار الاجتماعي استثمار يهدف إلى تحقيق أثر إيجابي لا يتعارض مع جهود المستثمرين الآخرين.
3. يراعي الاستثمار الاجتماعي المحترف دين المجتمع وأولوياته وعاداته وتقاليده وقيمه.
4. يتبنى الاستثمار الأخلاقي الوسائل المشروعة والبناءة في تحقيق الأهداف والغايات.
5. قادر على التنافسية مع النشاطات الأخرى.
6. يقرأ التوجهات المستقبلية للسياسة الاجتماعية بشكل منتظم.
7. يتحمل الاستثمار المسؤول مسؤولية التأثيرات المباشرة وغير المباشرة للأنشطة التي يمولها.

المبحث الثالث: مساهمة الاستثمار الاجتماعي بتنمية المجتمع المحلي

ويؤكد مسح مشروعات الاستثمار الاجتماعي (2019) الذي أعدته الشبكة الدولية للاستثمار الاجتماعي GIN أن هناك ارتباطًا بين مشروعات الاستثمار الاجتماعي وتحقيق أهداف التنمية المستدامة حيث أشار 62% من بين 266 مؤسسة استثمارية مشمولة في المسح أن مشروعات الاستثمار الاجتماعي التي تستثمر بها تستهدف تحقيق أهداف التنمية المستدامة سواء بالوقت الحالي أو ضمن خططها مستقبلاً، كما أوضح المسح أن الطرق المستخدمة لدمج أهداف التنمية المستدامة في ممارسة الاستثمار الاجتماعي تمثلت في ربط المحافظ بأهداف التنمية المستدامة بنسبة 71% ودمج أهداف التنمية المستدامة في نظام قياس الأثر وإدارته بنسبة 52%، وجمع أموال جديدة تستهدف أهداف التنمية المستدامة بنسبة 21%.(الشهري، 2021).

ويشير عمران (2011) إلى أهمية خلق نمط من الثقافة العامة نحو الاستثمار الاجتماعي بحيث تستند هذه الثقافة المرغوبة إلى ضرورة الاستثمار الاجتماعي من أجل ضمان المصالح الإستراتيجية لرأس المال وتحقيق أعلى عائد اقتصادي للمؤسسة وأعلى عائدة مجتمعية أيضًا وذلك بالتزام المؤسسات الصناعية بتقديم الاستثمارات الاجتماعية في تنمية المجتمعات المحلية ودعمها.

كما يؤكد عبده (2012) على أن الاستثمار الاجتماعي يعد بمثابة مدخل تنموي ذو توجه مستقبلي يستعان به في ظل التحديات التي تفرضها محاولات التنافس في عصر اقتصاد المعرفة، حيث ينظر إلى الدولة على أنها بمثابة مستثمر من خلال إنفاقها على التعليم من أجل دعم وتنمية رأس المال البشري.

ويمكن القول بأن الاستثمار الاجتماعي في سلطنة عمان يعتمد على مساهمة الشركات الوطنية في تنفيذ مشروعات تنموية بالتعاون مع الدولة تهدف إلى تحقيق التقدم الاجتماعي والاقتصادي، كما تمثلت المجالات الاستراتيجية للاستثمار الاجتماعي في دعم مشروعات البنية التحتية والصحة والتعليم وكذلك تنمية المجتمع. (عبده، 2012).

ووفقًا للإستراتيجيات التنموية الحالية التي تنتهجها كثير من الحكومات العربية ومنها المملكة العربية السعودية، فإنه يجب على الحكومات والأفراد بذل الكثير من الجهود في تحقيق التنمية المستدامة وأهدافها، وهو ما يتطلب تزايد توجه المنظمات غير الحكومية نحو الجانب التنموي لتنمية المجتمع المحلي. (الغامدي، 2019).

ويعد الاستثمار الاجتماعي الممارس في إطار المعاملات الاقتصادية الاسلامية له تأثير مفيد لكل الدول، لماله من آثار ايجابية على المجتمع ومساهمته في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وكذا المحافظة على الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي وتفادي الأزمات الاقتصادية والمالية الممكنة الحدوث، نتيجة لأخذ المستثمر بعين الاعتبار كل القيم والأخلاق والمبادئ الإسلامية والآثار الإيجابية التي تنعكس على المجتمع وكل المتعاملين مع هذا المستثمر. (عبد القادر، 2016).

وبناءً على ما سبق نجد وبشكل واضح أن للاستثمار الاجتماعي دوره في تنمية المجتمع بشكل واضح يتبن من خلال قياس أثر ذلك الاستثمار إلا أنه مازال مثل هذا النوع من الاستثمارات ضعيف ويحتاج تبني استراتيجية لتفعيله وتشجيع الأفراد والمنظمات على العمل به.

العائد الاجتماعي من الاستثمار

يصعب حساب العائد الاجتماعي من المشروع الاستثماري عن حساب العائد الاقتصادي له، ويرجع أهمية حساب العائد الاجتماعي للاستثمار كما ذكره (**مصطفى، 2018**) **نقلًا عن new economic foundation (SROI) أنه** يقيم الفوائد الاقتصادية، والبيئية، والاجتماعية من خلال:

- **المحاسبة:** من خلال توفير كل ما يتعلق بالمصروفات وأوجه الصرف، مما يخلق قيمة للشفافية الاجتماعية.
- **توجيه الإدارة:** عند توظيفها لأغراض التخطيط والمعلومات التي نتجت عن التحليلي يمكن أن توجه الجهود نحو زيادة فعالية الأنشطة القادمة.

- **تحديد الفعالية من حيث الوقت والتكلفة:** وذلك من خلال التركيز على الآثار الفعلية، ولتحديد المزيد عما يجب أن يتغير بالمشروع أو المنظمة.

فحساب الآثار الاجتماعية للمشروعات القومية تحدد مؤشرات هامة تساعد المؤسسات الحكومية على زيادة كفاءة استخدام الموارد، واتخاذ قرارات أفضل والتركيز على أهم التحديات الاجتماعية

ثانيًا الدراسات السابقة

1. دراسة ناصري إيمان وسمرد نوال (2020) هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الاستثمار الاجتماعي المسؤول كاستثمار حديث، ومدى أهميته ودوره في تعزيز التنمية المستدامة، تم الاعتماد على المنهجين الوصفي ومنهج دراسة الحالة لعرض التجربة الرائدة في مجال الاستثمار الاجتماعي المسؤول في ولاية سيدي بلعباس (الجزائر)، تمثلت في مشروع AGID الذي يعمل جاهدًا على دمج الاهتمامات البيئية والاجتماعية في برامجه واستراتيجياته وتعزيز التنمية المستدامة من جهة، وتعود بالربح على الاقتصاد الوطني من جهة أخرى. قد توصلت الدراسة في الأخير على مجموعة من النتائج من بينها أن الاستثمار الاجتماعي المسؤول أصبح الشغل الشاغل عند تنفيذ البرامج والمخططات الإنمائية كما أنه أصبح يحظى باهتمام المسؤولين وصناع القرار، خاصةً أمام تراجع عائدات النفط وانحسار مداخيل الجزائر من العملة الصعبة.

2. دراسة مصطفى (2018) هدفت الدراسة إلى التعرف على الآثار الاجتماعية للاستثمار في رأس المال البشري بما ينعكس إيجابيًا على المشروعات في المجتمع العراقي ، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لإبراز الآثار الاجتماعية المترتبة على الاستثمار في رأس المال البشري وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج منها النظر إلى تنمية وإعداد رأس المال البشري بوصفه فرضًا لا فضلًا، لأن من شأنه إحداث طفرة حقيقية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والعمل على جذب النوع الصحيح من الاستثمارات، واستخدام وسائل الاعلام للترويج للمشروعات الاستثمارية وما يمكن أن تحققه من عوائد اقتصادية واجتماعية على المجتمع، والحرص على جذب استثمارات تتمتع بالقدرة على استيعاب عمالة كثيفة العدد ويكون لها أولويتها عن باقي الاستثمارات.
3. دراسة عبده (2012) هدفت الدراسة إلى تحديد السياق المجتمعي الذي يساعد على ظهور دولة الاستثمار الاجتماعي كمقابل لدولة الرعاية الاجتماعية وكيفية تشكل رأس المال البشري كسياسة تنموية تساهم في تنمية الدولة واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج منها إن توجيه الاستثمارات العامة للدولة إلى مجال التعليم، يمكن أن يفسر من خلال مبدأ الاستثمار الاجتماعي الذي مؤداه بأن السياسة الاجتماعية إنما ينظر إليها باعتبارها تكوينًا لرأس المال البشري، وأن تمويل البحث العلمي باعتباره أحد الأنشطة الأساسية في مجال الاستثمار الاجتماعي، يمكن أن يفسر من خلال تأكيد الاستثمار الاجتماعي

على أهمية إعادة توجيه النفقات الاجتماعية، والنظر إلى عملية تمويل البحث العلمي على أنها بمثابة نفقات إنتاجية (استثمارية) وليست نفقات غير إنتاجية (استهلاكية).

4. دراسة أشرف أبو فراج (2015) هدفت الدراسة إلى تحليل بعض مؤشرات التنمية البشرية في المجتمع المصري ، وتقويم مدى نجاح السياسات والبرامج التنموية الحالية والاستثمار الاجتماعي، واستخدمت الدراسة المنهج المسح الاجتماعي بالعينة، وتوصلت الدراسة إلى ارتباط التنمية الريفية بفكرة الاستثمار الاجتماعي، بوصفه مفهومًا ماذا بعدين أحدهما اقتصادي يتمثل في الشركات الاستثمارية للفقراء في المجتمعات المحلية، والآخر اجتماعي يتمثل في القدرة على استثمار وتحويل الأنواع المختلفة من رؤوس الأموال ، وأن هذا النوع من الاستثمار يمثل العنصر المفقود في لغز التنمية.

5. دراسة بابا عبدالقادر (2016) هدفت الدراسة إلى إلقاء الضوء على الدور الذي تلعبه المسؤولية الاجتماعية في توجيه وضبط الاستثمارات وتفعيلها نحو الأداء الجيد، من خلال أخذها بعين الاعتبار للبعدين الاجتماعي والبيئي وذلك من وجهة نظر الاقتصاد الإسلامي، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج منها أن مفهوم الاستثمار في الاقتصاد الإسلامي يتجلى في استغلال وتنمية المال والطاقات الانتاجية التي تلبي وتعود بالنفع على المجتمع ، وهذا ما أغفله الاقتصاد الوضعي الذي يركز فقط على استغلال المال و تنميته دون الأخذ بعين الاعتبار انعكاس الآثار الايجابية على المجتمع وأن الاستثمار في

الاسلام يوجه أولًا إلى كافة الأنشطة التي تشبع الحاجات الأساسية للأفراد ، ثم الانطلاق في القيام بالاستثمار الذي يؤدي إلى اشباع الحاجات الكمالية للمجتمع وهذا استنادًا إلى مقاصد الشريعة الاسلامية وكذلك أن قيام المشروعات الاستثمارية بمسؤولياتها الاجتماعية مع مراعاة متطلباتها، يعد واجبًا دينيًا وأخلاقيًا تجاه المجتمع.

التعليق على الدارسات السابقة

بعد الاطلاع على ما توفر من الدراسات السابقة تبين ما يلي:

- اشترك البحث الحالي مع جميع الدراسات السابقة من حيث الموضوع العام وهو الاستثمار الاجتماعي ودوره في التنمية المجتمعية وإن كان هناك بعض الاختلافات في أهداف تلك الاستثمارات من حيث النوع وإن كانت تجتمع وتشترك في تأثيرها على المجتمع من حيث التنمية.
- اشترك البحث الحالي مع معظم الدراسات السابقة في اتباع المنهج الوصفي التحليلي لإجراء خطوات البحث العلمي، في حين دراسة أبو فراج اتبع منهج المسح الاجتماعي، ودراسة ناصري، إيمان، و سمرد، نوال اتبعت منهج الوصفي التحليلي بالإضافة إلى منهج دراسة الحالة.

ومن حيث هدف الدراسات السابقة يتلخص فيما يلي:

هدفت دراسة ناصري إيمان وسمرد نوال (2020) إلى التعرف على الاستثمار الاجتماعي المسؤول كاستثمار حديث، ومدى أهميته ودوره في تعزيز التنمية المستدامة، وهدفت دراسة مصطفى (2018) إلى التعرف على الآثار الاجتماعية للاستثمار في رأس المال البشري بما ينعكس إيجابًا على المشروعات في المجتمع، كما هدفت دراسة هاني عبده (2012) إلى تحديد السياق المجتمعي الذي يساعد على ظهور دولة الاستثمار الاجتماعي كمقابل لدولة الرعاية الاجتماعية وكيفية تشكل الرأس مال البشرى كسياسة تنموية تساهم في تنمية الدولة، وهدفت دراسة أشرف أبو فراج (2015) إلى تحليل بعض مؤشرات التنمية البشرية في المجتمع المصري ، وتقويم مدى نجاح السياسات والبرامج التنموية الحالية والاستثمار الاجتماعي، وهدفت دراسة بابا عبدالقادر (2016) إلى إلقاء الضوء على الدور الذي تلعبه المسؤولية الاجتماعية في توجيه وضبط الاستثمارات وتفعيلها نحو الأداء الجيد ، من خلال أخذها بعين الاعتبار للبعدين الاجتماعي والبيئي وذلك من وجهة نظر الاقتصاد الإسلامي.

بينما يهدف البحث الحالي إلى التعرف على مفهوم الاستثمار الاجتماعي وتحديد أسس ومبادئ الاستثمار الاجتماعي والتعرف على أدوار الاستثمار الاجتماعي في تنمية المجتمع المحلي.

كما أنه استفاد البحث الحالي من الاطلاع على الدراسات السابقة في معرفة الخطوات العلمية لبحث مثل هذه الموضوعات، بحيث يبدأ الباحث من حيث ما انتهى إليه الآخرون من منطلق تراكمية العلم.

النتائج البحثية

من خلال دراسة وتحليل موضوع الاستثمار الاجتماعي ودوره في تنمية المجتمع المحلي توصل البحث إلى عدد من النتائج وهي كالتالي:

1. أهمية الاستثمار الاجتماعي وانعكاسه على تنمية المجتمع المحلي، ووضعه ضمن أهداف الدولة الاستراتيجية، لما له من بعد تنموي.
2. قلة الوعي بمفهوم الاستثمار الاجتماعي نظرًا لحداثته وضعف تداوله وتطبيقه.
3. أن التطور الحاصل في العالم والتوجه للمادية، ساهم في نشأت مفهوم الاستثمار الاجتماعي.
4. لا يزال تطبيق مفهوم الاستثمار الاجتماعي في منظمات القطاع العام، غير واضح ومحدد.
5. أنه يمكن تحويل استثمار منظمات القطاع الخاص، من الاستثمار التجاري إلى الاستثمار الاجتماعي لكي يسهم في تنمية المجتمع.
6. أنه لا يوجد قياس أثر تطبيق الاستثمار الاجتماعي على تنمية المجتمع المحلي.
7. رواد المشاريع الاجتماعية الحالية هم موارد أساسية لا تقدر بثمن يمكن الاستعانة بخبراتهم وتجاربهم لنشر الوعي المجتمعي بأهمية الاستثمار الاجتماعي.
8. التركيز على الدور الإعلامي لما له من أهمية بالغة في نشر الوعي بالاستثمار الاجتماعي ودوره في تنمية المجتمع.

مناقشة النتائج والتوصيات

اتفقت نتائج البحث الحالي مع الدراسات السابقة في أنه رغم اختلاف وتعدد مفاهيم الاستثمار الاجتماعي إلا أن هناك اتفاق على أنه استثمار يحمل في طياته منفعة اجتماعية.

كما أسفرت نتائج البحث عن أهمية الاستثمار الاجتماعي وانعكاسه على تنمية المجتمع المحلي، ووضعه ضمن أهداف الدولة الاستراتيجية، لما له من بعد تنموي وذلك اتفاقًا مع العديد من الدراسات السابقة متقاربة الأهداف.

كما اتفقت النتائج بوجود قلة في الوعي بمفهوم الاستثمار الاجتماعي نظرًا لحداثته وضعف تداوله وتطبيقه مع دراسة الشهري 2021.

واتفقت نتائج البحث الحالي مع دراسة مصطفى 2018 بأنه يجب التركيز على الدور الإعلامي لما له من أهمية بالغة في نشر الوعي بالاستثمار الاجتماعي ودوره في تنمية المجتمع.

التوصيات:

على ضوء النتائج المتوصل إليها، ومن أجل التفعيل والتجسيد في الميدان لمشاريع الاستثمار الاجتماعي التي تأخذ بعين الاعتبار مبادئ تنمية المجتمع المحلي في الدول نقدم التوصيات والمقترحات التالية:

1. أن تقوم الدولة بتفعيل سبل الارتقاء بالاستثمار الاجتماعي والذي يعد من ضمن أهدافها الاستراتيجية الارتقاء بمؤشر رأس المال الاجتماعي، لما له من بعد شمولي في تنمية المجتمع المحلي.
2. أن تتبنى وزارة التجارة والوزارات ذات الاختصاص إنشاء (مركز يعنى بمنظمات الاستثمار الاجتماعي) لزيادة الاهتمام بهذا الموضوع.
3. أن تتبنى وزارة التجارة والوزارات ذات الاختصاص تحفيز المستثمرين، لتبني مفهوم الاستثمار الاجتماعي في استثماراتهم وإبرازها.
4. نشر الوعي لدى الأفراد والمنظمات بمفهوم الاستثمار الاجتماعي وفوائده على الفرد والمجتمع.
5. إيجاد فرص للاستثمار الاجتماعي، تساعد الراغبين في مثل هذا النوع من الاستثمار.
6. توعية مؤسسات المجتمع المدني بأهمية توجيه استثماراتها لمثل هذا النوع من الاستثمار " الاستثمار الاجتماعي" وسن القوانين المحفزة لذلك.
7. نشر التجارب الناجحة في الاستثمار الاجتماعي، وإبراز دورها التنموي للمجتمع والأفراد.

8. إجراء دراسة مستقبلية لدراسة واقع تطبيق الاستثمار الاجتماعي في منظمات القطاع العام.
9. إجراء دراسات مستقبلية لدارسة سبل تحويل مشروعات منظمات القطاع من استثمار تجاري إلى استثمار اجتماعي يسهم في تنمية المجتمع.
10. إجراء دراسات مستقبلية لربط أثر تطبيق الاستثمار الاجتماعي على تنمية المجتمع المحلي.
11. استخدام وسائل الاعلام لترويج المشروعات الاستثمارية الاجتماعية لما يمكن أن تحققه من عوائد اقتصادية واجتماعية على المجتمع.

المراجع: أبو فراج، أشرف عبد الوهاب. (2015). القرويون والاستثمار الاجتماعي: دراسة ميدانية لطبوغرافيا التنمية في قرية مصرية. المجلة الاجتماعية، ع 10. 291 – 199.مصر.

الجعفراوي، ابتسام. (2011). الاستثمار الاجتماعي وتحقيق العدالة الاجتماعية. الإدارة، مج 49، ع 2 ،30 – 39.

الشهري، أماني زهير، (2021). الاستثمار الاجتماعي في القطاع غير الربحي، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض.

الغامدي، فواز علي. (2019). دور المنظمات الربحية بمنطقة الرياض في تحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة في ضوء رؤية المملكة العربية السعودية 2030، دارسة دكتوراة، جامعة الملك سعود.

المركز الدولي للأبحاث والدراسات مداد وقمم المعرفة. (2016). 14 خطوة لاستثمار اجتماعي ناجح دليل إجرائي للجمعيات الاجتماعية في المملكة العربية السعودية، وقف سعد وعبد العزيز الموسى. الرياض.

بابا، عبد القادر. (2016). المسؤولية الاجتماعية للاستثمار في ظل الاقتصاد الإسلامي. مجلة الإدارة والقيادة الإسلامية، مج 1، ع 2، 92 – 108.

تسامي لريادة الأعمال الاجتماعية، إثمار للاستثمار الاجتماعي (2018). دليلك إلى الاستثمار الاجتماعي تعرف معنا خطوة بخطة كيف تستثمر اموالك في مشاريع تجارية تعمل على حل المشكلات الاجتماعية، الرياض: مؤسسة وقف أحمد حمدان العرادي البلوي الخيرية.

سعاد بوسفاوي. (2016)، نماذج دولية ناجحة في الاستثمار المسؤول اجتماعيًا (عرض شركات دولية)، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة (العدد 1)

شورتال، جسيكا، والتر، مع كيم (2009)، مقدمة لفهم الاستثمار الاجتماعي والولوج إليه، مركز إثمار للريادة الاجتماعية والاستثمار الاجتماعي، مؤسسة وقف أحمد العرادي البلوي الخيرية. فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية. الرياض.

عبده، هاني خميس أحمد. (2012). الاستثمار الاجتماعي سياسة تنموية بديلة: رأس المال البشري نموذجاً. الإدارة، مج 49، ع 3، 34 - 45.

عمران، منال عبد الله. (2011). الاستثمار الاجتماعي لطلاب التعليم الصناعي: مدرسة جلال فهمي نموذجاً. الإدارة، مج 49، ع 1، 18 - 22.

محمد، على محمد. (1993). تاريخ علم الاجتماع، الرواد والاتجاهات المعاصرة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر.

مركز إثمار للريادة الاجتماعية والاستثمار الاجتماعي. (1439). تخطيط وتنفيذ المشاريع المجتمعية الريادية، أدوات وأُطر معرفية أساسية لكل ريادي مجتمعي، مؤسسة وقف أحمد العرادي البلوي الخيرية. الرياض.

مصطفى قمان. (2017). متطلبات إدماج الاستثمار المسؤول والمستدام في السوق المالية الجزائرية. مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، (العدد 17).

مصطفى، ماجد علي. (2018). العائد الاجتماعي للاستثمار في رأس المال البشري، دراسة وصفية، حوليات آداب عين شمس، م46، ع يناير، مارس،188-205، جامعة عين شمس، مصر.

ناصري ايمان و سمرد نوال. (2020) الاستثمار الاجتماعي المسؤول ودوره في تعزيز التنمية المستدامة دارسة حالة مشروع AGID – لولاية سيدي بلعباس بالجزائر، مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة، المجلد3، العدد 2، 70-79.

نوري، سعيد غني. (2020). التنمية بين المفهوم والاصطلاح، يناير 2020.

هواري، غياث. (2022)، نظرة على الاستثمار الاجتماعي، مجلة اتجاهات الأثر الاجتماعي، عدد 15. اصدار المنطقة العربية.

وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية (2021). القطاع غير الربحي، تعريفه مسمياته كياناته ومنهجية قياس مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، الإصدار الأول، إدارة تحليل الأبحاث، مكتب معالي النائب للتنمية الاجتماعية، المملكة العربية السعودية.

المواقع الإلكترونية: الموقع الإلكتروني الرسمي لرؤية المملكة رؤية السعودية 2030 -(vision2030.gov.sa)

JOURNAL OF MEDIA AND SOCIAL STUDIES FOR SPECIALIZED RESEARCH (JMSSSR) VOL: 7 ISSUE :02| April 2024

مجلة الإعلام والعلوم الاجتماعية للأبحاث التخصصية| المجلد 07 العدد 02 | أبريل/ نيسان 2024

/E-ISSN: 2289-9065 | www.jmsssr.misd.tech

فاعلية استخدام أعضاء هيئة التدريس جامعة اليرموك لمنصات الإعلام الرقمي في العملية التعليمية

The Effectiveness of Yarmouk University Faculty Members' Use of Digital Media Platforms in the Educational Process

د. أحمد محمد احمد النادي

Ahmad Mohammad Alnadi
Ministry of Awqaf Islamic

Ahmadalnadi1979@gmail.com

د. أميرة محمد النادي

***Ameera Mohammad Alnadi**
***The Ministry of Education**

alnadiameera@gmail.com

2024

Received 08 | 03 | 2024 – Accepted 11 | 04 | 2024 – Available online 15 | 04 | 2024

Abstract

The study aimed to identify the effectiveness of using digital media platforms by faculty members' at Yarmouk University the educational process. It also addressed the necessity for educational stakeholders to prioritize educational processes, keep up with technological advancements, and facilitate cultural communication and knowledge exchange. Additionally, it highlighted the significance of making educational content accessible to a larger number of students, along with the importance of having an archive that students can refer to at any time. All of these benefits are provided by digital media as technological means. Digital media exhibit flexibility in usage and harmonize with educational content and teaching strategies, ultimately enhancing educational outcomes.

The study emphasized the vital role of university professors in using digital media in the educational process, recognizing them as crucial academic references relied upon by students in accomplishing various academic tasks. Furthermore, the study contributed to identifying the reality of university professors in the digital education process, as well as the challenges they face. It also examined the status of digital media and their role in facilitating the educational process and assessing the

level of benefit derived from them. This study serves as a valuable addition to the academic library and a reference for researchers in the fields of media and education.

The study employed a descriptive survey methodology on a random sample of 218 study participants. Through the use of a questionnaire, the study collected and analyzed responses from the sample. The study utilized the five-point Likert scale to validate the study's tools, assigning one of the five degrees to each paragraph. The study concluded that the majority of faculty members prefer using digital media as an educational tool. It further clarified that most faculty members use digital media in teaching the majority of educational materials. The findings revealed that faculty members demonstrate effective interaction with digital media during the educational process. It also demonstrated the existence of a correlation between the effectiveness of faculty members' use of digital media and some demographic variables of the study. The study highlighted that some faculty members do not use digital media because some students do not handle it well. The study expressed that the level of interaction of faculty members with digital media was high. The study's results concluded that the habitual motivations for faculty members to use digital media were high. The study's results reported that the utilitarian motivations for faculty members to use digital media were high. The study's results indicated that the density of faculty members' use of digital media in the educational process was high.

Keywords: Faculty Members, Digital Media, Educational Process, University.

الملخص

هدفت الدراسة التعرف إلى درجة فاعلية استخدام أعضاء هيئة التدريس لوسائط الإعلام الرقمي في العملية التعليمية من وجهة نظر أساتذة جامعة اليرموك الأردنية، وكمنت مشكلة الدراسة في وجوب اهتمام القائمون بالعمليات التعليمية، وملاحقة التطور التقني والتكنولوجي للأدوات التي تسهل الوصول إلى تعزيز الاتصال الثقافي وتنشيط التبادل المعرفي، وتساهم في وصول المحتوى التعليمي إلى أكبر عدد من الطلبة، ووجود أرشيف يستطيع الطالب الرجوع إليه في أي وقت، وكل هذا توفره وسائط الإعلام الرقمي كوسائط تكنولوجية، حيث تتمتع بالمرونة في الاستخدام، والانسجام مع المحتويات التعليمية والاستراتيجيات التدريسية، لتعمل على تحسين مخرجات العمليات التعليمية، وظهرت أهمية الدراسة في بيان دور الأستاذ الجامعي المهم وكيفية استخدامه للإعلام الرقمي في العملية التعليمية، على اعتباره مرجعًا علميًا هامًا يستند إليه الطلبة في توجيههم لإنجاز مختلف الوظائف العلمية المكلفين بها، وتساهم الدراسة في تحديد واقع الأستاذ الجامعي في عملية التعليم الرقمي والتحديات التي يواجها، وحال وسائط الإعلام الرقمي ودورها في تيسير العملية التعليمية ومستوى الفائدة المتحقق منها، وتعتبر هذه الدراسة إضافة الى المكتبة العلمية، ومرجعا للباحثين في مجال الإعلام والتعليم، واستخدمت الدراسة منهج المسح الوصفي على عينة عشوائية قوامها 218 مفردة دراسة، وبأداة الاستبانة تم الحصول على إجابات عينة الدراسة وتحليلها، واعتمدت الدراسة في تحليلها للبيانات المجمعة من عينة الدراسة سلم ليكرت الخماسي لتصحيح أدوات الدراسة، بإعطاء كل فقرة من فقراته درجة واحدة من بين درجاته الخمس، وانتهت الدراسة إلى أن غالبية أعضاء هيئة التدريس يفضلون استخدام وسائط الإعلام الرقمي كأداة تعليمية، وأوضحت أن أغلب أعضاء هيئة التدريس يستخدمون وسائط الإعلام الرقمي في تدريس أغلب المواد التعليمية، وكشفت أن أعضاء هيئة التدريس يظهرون تفاعلاً فعّالاً مع وسائط الإعلام الرقمي أثناء تنفيذ العملية التعليمية، وأظهرت وجود علاقة ارتباطية بين فعالية استخدام الوسائط الرقمية من قبل أعضاء هيئة التدريس وبين بعض المتغيرات الديمغرافية للدراسة،

وأبرزت أن أسباب عدم استخدام بعض أعضاء هيئة التدريس لوسائط الإعلام الرقمي أن بعض الطلبة لا يحسنون التعامل معها، وأبدت أن درجة تفاعل أعضاء هيئة التدريس مع وسائط الإعلام الرقمي جاءت مرتفعة، وانتهت نتائج الدراسة بأن الدوافع التعودية لاستخدام أعضاء هيئة التدريس وسائط الإعلام الرقمي جاءت مرتفعة، وخلصت نتائج الدراسة بأن الدوافع النفعية لاستخدام أعضاء هيئة التدريس وسائط الإعلام الرقمي جاءت مرتفعة.

الكلمات المفتاحية: أعضاء هيئة التدريس، الإعلام الرقمي، العملية التعليمية، الجامعة.

المقدمة

تعتبر الجامعة مكانًا مهيئً لتلقي العلوم والمعارف التي تعمل على تطور الفكر الإنساني، ويمثل الأستاذ الجامعي أهم عناصر منظومة التعليم، حيث تعتمد العملية التعليمية عليه بصورة أساسية، وتكمن أهميته من خلال الأدوار المنوطة به، فهو الذي يشكل البنية المعرفية والثقافية لدى الطلبة، ومن خلاله يتكامل العلم والفن والقيم عند الطلبة، فالأستاذ الجامعي يوجه طلابه لتحقيق النمو الذاتي والتطور الفكري إلى أن يصل إلى ترسيخ المعلومات في أعماق شخصية الطالب، ليمتد إلى أسلوب حياته فينعكس ذلك إلى علم ينتفع منه المجتمع والإنسانية، ويساهم الأستاذ الجامعي في تطوير التنمية العلمية في المجتمع المحلي والدولي؛ من خلال نشر الأبحاث والدراسات العلمية، والمشاركة في المؤتمرات والندوات الدولية والمحلية، ويقوم على تنظيم محاضرات حوارية ومناقشات علمية، فضلًا عن إعداد المناهج والكتب الدراسية المتخصصة في حقل خبرته العلمية والعملية، ويعتمد في عملياته التعليمية على أساليب وطرق تعمل على تيسير

فهم المواد العلمية، التي ترفد الطلبة بالمخزون المعرفي في مجالات متنوعة، فيستخدم أساليب ووسائل تكثف المعلومات وتبسط فهمها وتظفي عليها طابع التشويق، ليصار في نهاية المطاف إلى تكامل بناء المعلومات التي يحتاجها الطالب.

تكمن لمنصات الإعلام الرقمي أهمية كبيرة، وذلك لما لها من دور بارز وحيوي في تحسين وتطوير عملية التعلم والتعليم، حيث تمكن منصات الإعلام الرقمي الطلاب من الوصول إلى الموارد التعليمية بسهولة في أي وقت، ومن أي مكان، مما يزيد من أهميتها المرونة التي تتمتع بها وخاصة في عملية التعلم، وتزداد أهميتها من خلال إتاحة التنوع في وسائل التعليم التي توفر مجموعة متنوعة من الوسائط مثل الفيديوهات، والصور، والمحتوى التفاعلي، والمنتديات، مما يجعل عملية التعلم أكثر تنوعاً وجاذبية، وتتيح للطلاب التفاعل مع المحتوى والمشاركة في النقاشات والأنشطة التعليمية عبر واجهات تفاعلية، وتوفر منصات الإعلام الرقمي للطلاب القدرة على تحديد سير مساراتهم التعليمية بما يتناسب مع وتيرتهم ومستوى معرفتهم، وتتيح للمعلمين تقديم الملاحظات وتقييم أداء الطلاب عبر أدوات التقييم الرقمي، وتمكن تحديث المحتوى التعليمي بسرعة متناهية، مما يضمن توفير المعلومات الأحدث والمحتوى الأكثر فائدة، وتساعد في خلق بيئة تعلم متحفزة ومثيرة للاهتمام تسهم في تحفيز الطلاب على المشاركة الفعالة، ويمكن القول إن منصات الإعلام الرقمي تمثل أداة حيوية في تطوير وتحسين العملية التعليمية (سروجي وآخرون، 2023، ص 44)

وقد استطاعت وسائط الإعلام الرقمي أن تدخل مجالات واسعة في حياة المجتمعات والأفراد، حيث مكن التطور التقني والتكنولوجي الذي طرأ عليها من تقليص الحدود والفواصل، وتخطي كل الحواجز والمعوقات الفنية والمادية

والجغرافية، وعملت على نشر المعارف والثقافات المتعددة دون إسقاط لأي من الجوانب الاجتماعية والقيمة والأخلاقية؛ فأصبحت محط اهتمام للباحثين في المجالات الرئيسة التي تعمل على تنمية المجتمع وإدامة تطوره دون منازع، وحيث أن العصر الحالي يشهد تسابقاً تكنولوجياً هائلاً على المستوى المعرفي والثقافي والفني، إذ أصبح من الصعوبة نقل كم المعارف الذي يتطلبها الفرد بالأساليب التقليدية إلى المتعلمين دفعة واحدة، مما يوجب إعادة النظر ليس فقط فيما يقدم إلى الطلاب فحسب وإنما بطريقة تقديمها أيضاً، وقد أدى التطور العلمي والتكنولوجي والفني في وسائط الإعلام الرقمي إلى ظهور تغيرات سريعة ومتلاحقة في جميع مجالات الحياة، ومن ضمنها المجالات التعليمية، فأصبح استخدام وسائط الإعلام الرقمي والمقررات الإلكترونية للتعليم من الضروريات وليست من الكماليات، حيث يتيح التعليم الرقمي المحتوى مفتوحًا يستطيع الطالب الدخول إليه في أي وقت ومن أي مكان، وبتكاليف أقل ووقت أسرع، ويمكن عناصر العملية التعليمية كالمعلم والطلاب وأولياء الأمور والإداريين من التواصل معًا بصورة فاعلة وحيوية (بدر، 2020، ص112).

يمَّكن استخدام عضو هيئة التدريس وسائط الإعلام الرقمي في عملية التعليم إنشاء موارد تعليمية متعددة الوسائط مثل الفيديوهات التعليمية والصوتيات والصور المتحركة لشرح المفاهيم وتوضيح الدروس، ويمكن أن يستثمر مدونات أو حسابات الطلاب على وسائل التواصل الاجتماعي لنشر الموارد التعليمية للمشاركة في المناقشات ، حيث تمكنه الاستفادة من وسائطه الحديثة التي تتمتع بالمرونة في إداء الأعمال التي تطلب منها، حتى أنها تتيح دمج أكثر من وسيط بشكل آني في محتوى واحد، مما يعطي الفرصة أمام الأستاذ الجامعي من تجويد عملية التعليم والوصول بها إلى

عملية تعليمية تفاعلية تحقق الأهداف التعليمية، وتعزز البيئة التدريسية بالتشويق والإثارة، فتمكن الطلبة والأساتذة على حد سواء من مواكبة العصر ومواءمة الاحتياجات المتجددة بشكل أسرع، وتحقيق نتائج تسير نحو مد جسور المعرفة وإثراء وتجديد النظم التعليمية بشكل متطور وعصري، حيث أصبح للتعليم الرقمي دور في التوظيف الاجتماعي، وحل مشكلات الأفراد التي تعتمد على المعلومات والبيانات، وهو ما يؤكد إسهام التعليم الرقمي في تعزيز ثقافة مجتمعية منفتحة، ولديها من المقومات ما يجعلها تساهم في عملية التطوير (مثنى، 2021، ص 89).

مشكلة الدراسة

يهتم القائمون بالعمليات التعليمية ملاحقة التطور التقني والتكنولوجي للأدوات التي تسهل الوصول إلى تعزيز الاتصال الثقافي وتنشيط التبادل المعرفي، حيث تساهم وسائط الإعلام الرقمية كوسائط تكنولوجية وتقنية في تطوير العملية التعليمية، وذلك لما تتمتع به من مرونة في الاستخدام، وانسجام مع المحتويات التعليمية والاستراتيجيات التدريسية لتعمل على تحسين مخرجات العمليات التعليمية، ويستطيع أعضاء الهيئات التدريسية الاعتماد عليها في صياغة المحتوى التعليمي وإدراج محفزات تعمل على جذب انتباه الطلبة نحو محتوى مدروس بعناية ومصاغ ليلبي احتياجاتهم التعليمية، وتكمن أهمية وسائط الإعلام الرقمي من خلال السمات التي تتمتع بها؛ حيث تتيح دمج أكثر من وسيط في عملية واحدة

وبوقت وجهد لا يكاد يذكر، فضلًا عن التفاعلية التي تحدث أثناء الاتصال (**جبر، 2020، ص 72**)، وتمكن وسائط الإعلام الرقمي القائم على العملية التعليمية الوصول إلى التغذية الراجعة وإتاحة الدردشة مع الطلاب ليتمكن من تقييم وتقويم العملية التعليمية برمتها، ومن خلال وجود الأرشيف يستطيع المدرس الرجوع إلى أي مادة تم نشرها من قبل في أي وقت يريد، وهذا كله يعمل لتحقيق رفد الطلبة بمعلومات متراكمة تبني بنية معرفية منظمة ومعبرة عن تخصص دقيق كان المحتوى التعليمي المصاغ يقصده (**المتبولي، 2022**، ص 179).

وقد أصبح استخدام وسائط الإعلام الرقمي في العملية التعليمية أمراً مهماً ومفضلاً في الوقت الحالي، لأنه يوفر محتوى تعليمي غني ومتنوع من خلال الفيديوهات والصور والموارد التفاعلية يمكن أن يوفر فرصاً أفضل للتعلم، حيث يمكن من جذب الانتباه وجعل المعلومات أكثر إيضاحاً وتفهماً للطلاب، تتيح الوصول إلى موارد ومعرفة من مصادر عالمية متعددة، وتوفر فرص للتفاعل والمشاركة في نشاطات وأنشطة تعلم متنوعة، وتساعد الطلاب في تطوير مهاراتهم التكنولوجية، وتتيح الاستخدام الفعال للأدوات الرقمية، وتمكن دمج أكثر من وسيطة رقمية مثل الصوت والصور والفيديو لتوفير تجربة تعلم متكاملة، وقد أصبح استخدام وسائط الإعلام الرقمي في العملية التعليمة اليوم واقعاً لا مفرّ منه، حيث يتدخل النص والصورة والفيديو والصوت والألعاب بإثراء المحتوى التعليمي، وتتيح الغرفة الصفية الافتراضية فاعلية أكثر من الفائدة المتحصلة في التعليم التقليدي. من هنا تكمن مشكلة الدراسة من خلال التعرف إلى **درجة**

فاعلية استخدام أعضاء هيئة التدريس للإعلام الرقمي في العملية التعليمية عبر دراسة مسحية على عينة من أساتذة جامعة اليرموك الأردنية.

وينبثق عن مشكلة الدراسة أسئلة الأسئلة الفرعية الآتية

1. ما درجة استخدم أعضاء هيئة التدريس للإعلام الرقمي في العملية التعليمية؟
2. ما درجة فاعلية استخدام أعضاء هيئة التدريس للإعلام الرقمي في العملية التعليمية؟
3. هل توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) بين درجة فاعلية استخدام النخبة الأكاديمية للإعلام الرقمي في العملية التعليمية وبين كثافة الاستخدام؟

أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في بيان دور الأستاذ الجامعي المهم وكيفية استخدامه للإعلام الرقمي في العملية التعليمية، على اعتباره مرجعًا علميًا هامًا يستند إليه الطلبة في توجيههم لإنجاز مختلف الوظائف العلمية المكلفين بها، وتساهم الدراسة في تحديد واقع الأستاذ الجامعي في عملية التعليم الرقمي والتحديات التي يواجهها، وحال وسائط الإعلام الرقمي

ودورها في تيسير العملية التعليمية ومستوى الفائدة المتحقق منها، وتعتبر هذه الدراسة إضافة الى المكتبة العلمية، ومرجعا للباحثين في مجال الإعلام والتعليم، وتساعد في فهم وتحليل العوامل المؤثرة على سلوك الأستاذ الجامعي و قراراتهم تجاه تبني واستخدام الإعلام الرقمي في التعليم، والتأكيد على الثقة في استخدام وسائط الإعلام الرقمي بعملية التعليم حيث أن العامل البشري هو المحرك الأساس لعملية التعليم الرقمي، وتوفر نتائج وتوصيات الدراسة لأصحاب القرار في المؤسسات التعليمية والتقنية المعلومات الكافية لاستغلال وسائط الإعلام الرقمي بنجاح وتطويرها بطرق أكثر ملائمة بما يتناسب مع حداثة الوضع التعليمي عمومًا وحاجات المؤسسات التعليمية خصوصاً، وتأمل الدراسة من خلال النتائج أن تضع مجموعة من التوصيات من شانها الارتقاء بحال وسائط الإعلام الرقمي وسد الثغرات التي يواجهها التعليم الرقمي.

أهداف الدراسة

تسعى الدراسة التعرف إلى درجة فاعلية استخدام أعضاء هيئة التدريس للإعلام الرقمي في العملية التعليمية عبر دراسة مسحية على عينة من أساتذة جامعة اليرموك الأردنية، وينبثق عنها الأهداف الفرعية الآتية:

1. معرفة درجة استخدام أعضاء هيئة التدريس للإعلام الرقمي في العملية التعلمية.
2. التعرف إلى درجة فاعلية استخدام أعضاء هيئة التدريس للإعلام الرقمي في العملية التعليمية.

3. بيان العلاقة الارتباطية بين درجة فاعلية استخدام أعضاء هيئة التدريس للإعلام الرقمي في العملية التعليمية وبين المتغيرات الديمغرافية للدراسة.

مصطلحات الدراسة

التعليم: هو نشاط ثابت نسبيا في الحصيلة السلوكية للكائن الحي نتيجة تغييره، وهو نشاط تواصلي يهدف إثارة الدافعية وتسهيل تلقي المعلومات، ويتضمن مجموعة من النشاطات والقرارات التي يتخذها المعلم أو الطالب في الموقف التعليمي (مركون، 2019، ص 199).

الإعلام الرقمي: هو اتصال يعتمد على التكنولوجيا الرقمية الحديثة والوسائط المتعددة مثل الفيديو الرقمي والصوت والصورة والنصوص وغيرها، وهو التطبيقات الاتصالية الرقمية الحديثة المستخدمة في انتاج محتويات (**احمد**، 2021، ص 189).

وسائط: الجمع وسطاء، المؤنث وسيطة، والجمع للمؤنث وسيطات ووسطاء والجمع للمذكر وسائط، والوسط بالتحريك، اسم لما بين طرق الشيء، وهي مجموعة التقنيات والمنتوجات التي تسمح باستعمال المعلومات في شكل نصوص أو صور أو مقاطع فيديو(**مراد**، 2018، ص 193).

أعضاء هيئة التدريس: هم الأساتذة الجامعيون الحاصلون على الشهادات العلمية سواء؛ ماجستير، أو دكتوراه، واللذين يزاولون التدريس كمساعدين، محاضرين مكلفين بالدروس، وهم المصدر الأساسي والركيزة المهمة في قيام الصرح الجامعي، وتنفيذ العملية التعليمية فيها، وتمكين الجامعة كمؤسسة علمية من إنجاز المهمة الموكلة إليها وهي خدمة البحث العلمي وإعداد الكفاءات البشرية المؤهلة، بتزويدها بمختلف العلوم والمعارف والمهارات اللازمة (صلاح، 2022، ص 252).

الدراسات السابقة

دراسة مثنى (2021) بعنوان اتجاهات أعضاء هيئة التدريس بجامعة أم القرى نحو توظيف الإعلام الجديد في التعليم وخدمة المجتمع.

وتهدف الدراسة توضيح اتجاهات أعضاء هيئة التدريس التربوية نحو الاستفادة من الإعلام الرقمي في التعليم والتعلم وخدمة البحث العلمي والمجتمع، واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، على مجتمع دراسة متمثل بأعضاء هيئة التدريس بجامعة أم القرى، على عينة قوامها 310 مفردة من أعضاء هيئة تدريس جامعة أم القرى، ومن خلال أداة استخدام الاستبانة خلصت النتائج إلى أن أعضاء هيئة التدريس يستخدمون الإعلام الرقمي في التعلم والتعليم، وأن أعضاء هيئة التدريس يحملون اتجاهات إيجابية تجاه الاستفادة من موقع الإعلام الرقمي نحو استخدامها في التعليم والتعلم حيث جاءت بتقدير عالي جدًا.

دراسة جميل (2021) بعنوان " اتجاه القائمين بالاتصال في الجامعات المصرية نحو استخدام تقنيات الاتصال الرقمية في العملية التعليمية أثناء جائحة .(COVID-19) "

وهدفت الدراسة رصد اتجاه القائمين بالاتصال في الجامعات المصرية نحو استخدام تقنيات الاتصال الرقمية في التواصل مع الطلاب، وذلك من خلال الوقوف على مدى استخدام أعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية لتقنيات الاتصال الرقمي، واستخدم الباحث المنهج المسحي على أعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية، وبعينة قوامها (200) مفردة دراسة، ومن خلال استخدام أداة الاستبانة خلصت الدراسة إلى أن المبحوثين أكدوا أنهم راضون عن استخدام تقنيات الاتصال الرقمية في العملية التعليمية، كما جاء التأثير الإيجابي بأن تقنيات الاتصال الرقمية تكسب الدافعية لمواكبة التقدم المستمر في التكنولوجيا والعلوم التواصل مع المستجدات في شتى المجالات في المرتبة الأولى وبنسبة موافقة.

دراسة جبر (2020) بعنوان "علاقة استخدام الطلبة وأعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية لتطبيقات ووسائل الإعلام الجديد باتجاهاتهم نحو التعليم عن بعد أثناء جائحة كورونا"

واستهدفت الدراسة بحث علاقة استخدام الطلبة وأعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية لتطبيقات ووسائل الإعلام الجديد باتجاهاتهم نحو التعليم عن بعد أثناء جائحة كورونا، واستخدم الباحث المنهج المسحي على مجتمع دراسة متمثل بطلبة وأعضاء هيئة التدريس في المعاهد والجامعات المصرية الحكومية والخاصة، وبعينة قوامها (603) مفردة دراسة، ومن خلال استخدام أداة الاستبانة خلصت الدراسة إلى أن استخدام أعضاء هيئة التدريس لتطبيقات ووسائل الإعلام الرقمي

أظهر ارتفاعًا أثناء جائحة كورونا، وأكدت النتائج الاختلاف بين المبحوثين في اقرارهم بمدى وجود صعوبة في التحول من التعليم التقليدي إلى التعليم عن بعد أثناء وجائحة كورونا»، وأن هذا الاختلاف يظهر ارتفاع مستوى هذه الصعوبة لدى الطلبة بصورة أكبر من أعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية. أكد المبحوثين وجود عدد من الإشكاليات التقنية – المعرفية – النفسية – السلوكية)، التي صاحبت استخدام طلبة وأساتذة الجامعات المصرية لتطبيقات ووسائل الإعلام الجديد في التعليم عن بعد خلال جائحة كورونا.

دراسة بدر والمغربي (2020) بعنوان " تصورات أعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية ومعاونيهم للعملية التعليمية عن بعد في الدراسات الإعلامية أثناء أزمة كورونا.

هدفت الدراسة توضيح تصورات أعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية ومعاونيهم للعملية التعليمية عن بعد في الدراسات الإعلامية أثناء أزمة كورونا، واستخدم الباحثتان المنهج المسحي، على مجتمع أعضاء هيئة التدريس في الجامعات المصرية في مجال الدراسات الإعلامية، وبعينة قوامها (134) مفردة دراسة، ومن خلال استخدام أداة الاستبانة خلصت النتائج إلى أن أزمة كارونا فرضت استخدام الإعلام الرقمي مما تبين أن التجربة الاضطرارية قضت على أسباب الرفض بسبب مزيج من الخوف والرهبة، أو عدم الاستعداد النفسي والتحضير، استنادا للنتائج تم استنباط ستة عوامل منبثقة من التجربة المصرية في التعليم عن بعد في الدراسات الإعلامية، وتمت مقارنتها سلبًا أو إيجابًا على تجربة المبحوثين، وهي تشمل عوامل البنية التحتية، والعوامل المتعلقة بالطلاب، والسياق المجتمعي، ثم السياق المؤسسي ثم العوامل المتعلقة

بعملية التعليم ذاتها، وأخيرا عوامل متعلقة بأعضاء هيئة التدريس وظهر ان أكثر العوامل ايجابية في التأثير وفقا التصورات المبحوثين هي دافعية أعضاء هيئة التدريس أنفسهم وخرصهم على العملية التعليمية ذاتها.

وبينت دراسة إقبال (Iqbal، 2015) المعنونة ب " Impact of Multimedia-aided Teaching on Students' Academic Achievement and Attitude at Elementary Level"

أهمية استخدام وسائط الإعلام المتعددة في التعليم، ودرجة فاعلية التدريس بمساعدة الوسائط المتعددة على التحصيل الدراسي، واستخدم الباحث المنهج التجريبي، على عينة عشوائية قوامها (60) طالب، تكونت من عينة ضابطة وأخرى تجريبية، ومن خلال استخدام أداة الملاحظة خلصت الدراسة إلى أن استخدام وسائط الإعلام الرقمي في العملية التعليمية أكثر فاعلية من التعليم التقليدي، وأن موقف الطالب التعليمي يتحسن تجاه الإقبال على التعليم من الطرق التعليمية التقليدية.

التعليق على الدراسات السابقة

اتفقت جميع الدراسات في منهجها وأداتها وتناولها للإعلام الرقمي وتأثيره في العملية التعليمية، إلا أن أهدافها تنوعت فمنها ما هدفت إلى الاستفادة من الإعلام الرقمي في العملية التعليمية كدراسة احمد (2021) ودراسة جميل (2021) ودراسة إقبال (2015)، ومنها ما هدفت توضيح تصورات أعضاء هيئة التدريس عن الإعلام الرقمي، كدراسة بدر والمغربي (2020) ودراسة جبر (2020)، واختلفت الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة بأنها هدفت قياس درجة التفاعلية في استخدام الإعلام الرقمي في العملية التعليمية، وقد استفادة الدراسة الحالية من الدراسات السابقة في صياغة مشكلة الدراسة وتحديد أسئلتها، بالإضافة إلى بناء أداة الدراسة.

منهجية الدراسة:

تصنف هذه الدراسة ضمن الدراسات المسحية الوصفية التي تهدف إلى التعرف للأوصاف الدقيقة للظاهرة التي تدرس، من حيث طبيعتها وماهيتها ووصفها الحالي، والعلاقات بينها وبين العوامل المختلفة المؤثرة فيها، وتعد البحوث الوصفية أكثر طرق البحث شيوعاً في الدراسات الإعلامية وتهدف إلى جمع البيانات من أجل اختبار الفرضيات والإجابة على الأسئلة التي تخص الوضع الحالي لأفراد الدراسة (جميل،2021، ص 39). اعتمدت الدراسة على المسح الميداني

من خلال المنهج الوصفي، ويعرف هذا المنهج بأنه محاولة الوصول إلى المعرفة الدقيقة والتفصيلية لعناصر مشكلة أو ظاهرة قائمة للوصول إلى فهم أفضل وأدق ووضع السياسات والإجراءات المستقبلية الخاصة بها. ويهدف هذا المنهج إلى توفير البيانات والحقائق عن المشكلة موضوع البحث لتفسيرها والوقوف على دلالاتها (عبد القادر، ص 2019) ويعد منهج المسح من أنسب المناهج العلمية ملاءمة لهذه النوع من الدراسات إذ يتم من خلاله جمع البيانات والمعلومات عن الظاهرة محل الدراسة، كما هي في الواقع، من أجل التعرف إلى طبيعتها وواقعها ومعرفة جوانب القوة والضعف فيها من أجل التوصل إلى تصور قد يقود إلى إحداث تغيير جزئي أو جذري على الظاهرة.

مجتمع وعينة الدراسة

تقوم الدراسة على مجتمع دراسة يتمثل بأعضاء هيئة التدريس في جامعة اليرموك والبالغ عددهم وقت إجراء الدراسة (1003) مفردة يعملون ك (مساعد تدريس، ومعيد، وأستاذ مساعد، وأستاذ مشارك، وأستاذ)، وقد تم سحب عينة من مجتمع الدراسة بأسلوب العينة العشوائية البسيطة وكانت على النحو الآتي:

جدول (1) التكرارات والنسب المئوية حسب متغيرات الدراسة

	الفئات	التكرار	النسبة
	علمية	50	22.9
	إنسانية	149	68.3

تخصص كلية أستاذ الجامعة	تكنولوجيا المعلومات	19	8.7
سنوات الخبرة الأستاذ الجامعي	من سنة إلى أقل من 5 سنوات	19	8.7
	من 5 سنوات إلى أقل من10سنوات	78	35.8
	من 10 سنوات فأكثر	121	55.5
المدة الزمنية لاستخدامي للإعلام الرقمي في العلمية التعليمية	أقل من سنة	9	4.1
	سنة إلى أقل من سنتان	41	18.8
	سنتان إلى أقل من 3 سنوات	80	36.7
	3سنوات فأكثر	88	40.4
	المجموع	218	100.0

هذا وقد تم توزيع الاستبانة على عينة الدراسة، وتم الحصول على 218 استبانة اعتبرت مناسبة لإجراءات التحليل الاحصائي.

أداة الدراسة:

استخدمت الدراسة أداة الاستبانة للحصول على البيانات الضرورية المتعلقة بالتحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة؛ إذ تم الاعتماد على مجموعة من الدراسات لأجل تصميم الاستبانة، كذلك قامت الدراسة ببناء مجموعة من الفقرات بناءً على اجتهادات شخصية، هذا وقد تألفت أداة الدراسة الاستبانة من جزأين اشتمل الجزء الأول على بيانات تتعلق بالمعلومات الديموغرافية المتمثلة بـ (سنوات الخبرة للأستاذ الجامعي، تخصص الكلية، المدة الزمنية لاستخدام الإعلام الرقمي في العملية التعليمية)، أما الجزء الثاني فقد اشتمل على (أربع محاور) وهى (درجة الفاعلية ، دوافع الاستخدام، التفاعل، كثافة الاستخدام)، وصممت الأداة بناءً على مقياس ليكرت Liken Sale الخماسي حيث حددت خيارات الإجابة

بخمسة مستويات وهي: أوافق بشدة (5 درجات)، أوافق (4درجات)، محايد (3) درجات) لا أوافق (درجتين) ولا أوافق بشدة (درجة واحدة). وقد بلغ المجموع الكلي لفقرات هذه المحاور (85) فقرة، وقد روعي عند تصميم الاستبانة وضوح الأسئلة وتسلسلها وعدم وجود صعوبات أثناء التعبئة، لذلك تم اعتماد الاستمارة كأداة صالحة للدراسة.

إجراءات الصدق والثبات

صدق الأداة

تم عرض الاستدانة على مجموعة من المحكمين المتخصصين في الإعلام، وذلك لإبداء الرأي فيها، وفي ضوء الاقتراحات والملاحظات التي أبداها المحكمون. قامت الدراسة بإجراء التعديلات التي أشاروا إليها، وقد تم الأخذ بملاحظاتهم وتعديل صياغة بعض الفقرات من حيث البناء واللغة كما وبلغ عدد الفقرات الاستباقية (85) بعد إجراء التعديلات المطلوبة.

ثبات الأداة

للتأكد من توافر شرط الثبات في أداة الاستبيان طبقت الدراسة الاستمارة الكترونيا على عينة مصغرة من أساتذة الجامعة قوامها 40 مبحوثا، ثم إعادة تطبيق الاستمارة Re-test بعد مرور أسبوعين على العينة نفسها خلال شهر شباط 2023م ثم القيام بحساب درجة الثبات بمقاربة نتائج كلا التطبيقين التي بلغت 92.9% وهي نسبة تشير الارتفاع درجة الثبات المطلوب توافرها في أداة البحث.

المعالجة الإحصائية

تم اعتماد سلم ليكرت الخماسي لتصحيح أدوات الدراسة، بإعطاء كل فقرة من فقراته درجة واحدة من بين درجاته الخمس (موافق بشدة، موافق، محايد، غير موافق، غير موافق بشدة) وهي تمثل رقمياً (5، 4، 3، 2، 1) على الترتيب، وقد تم اعتماد المقياس التالي لأغراض تحليل النتائج:

من 1.00- 2.33 قليلة

من 2.34- 3.67 متوسطة

من 3.68- 5.00 كبيرة

وقد تم احتساب المقياس من خلال استخدام المعادلة التالية:

(الحد الأعلى للمقياس (5) – الحد الأدنى للمقياس (1))/ عدد الفئات المطلوبة (3)

= (5–1) /3= 1.33، ومن ثم إضافة الجواب (1.33) إلى نهاية كل فئة.

الإطار النظري

تسهم التكنولوجيا التي طرأت على وسائط الإعلام الرقمي بتخطي العوائق التي كانت تعيق العملية التعليمية في التعليم التقليدي، وقد شهد العالم مؤخرًا ما يبرهن فاعلية أدوات الإعلام الرقمي في تجاوزه كل العوائق التي فرضت على العالم بأسره التباعد الاجتماعي، والالتزام بالبيوت، ورغم كل هذه المعيقات إلا أن وسائط الإعلام الرقمي أثبتت جدارتها في إيصال المحتوى التعليمي إلى الطلاب في أماكنهم، مع وجود إمكانيات أكبر بكثير من ذي قبل، وقد تميز التعليم الرقمي بميزات عدة، كان من أبرزها وجود الأرشيف الذي يستطيع الطالب أو الأستاذ الرجوع إليه في أي وقت يريد، يتيح لأطراف العملية التعليمية بالوصول إلى المحتويات التعليمية والمناقشات التي جرت عليها، لإدراك مقصدها، والوصول إلى تحقيق أهدافها، ولا ننسى التفاعلية التي تعد من أبرز السمات التي يتيحها الإعلام الرقمي في عملية التواصل التعليمي، التي تمكن المعلم التواصل مع مجموعة من الطلبة في آنٍ واحد، وتتيح النقاش وإدخال ملفات ووسائط تعين التعبير عن أي فكرة أو رأي من شأنها تيسير عملية التعليم، هذا كله وغيره يجعل العمليات التعليمية أكثر وضوحًا مما كان عليه في السابق (Williamson، 2019، ص 146).

ويشار إلى أن التعليم الرقمي هو طريقة تعليمية مبتكرة ، حيق يحقق التواصل الفوري بين أطراف العملية التعليمية، بحيث توفر بيئة التعليم فرصة لاستكشاف المعرفة الرقمية بالنسبة للطالب، وتصميم أساليب جذابة في الدورات العلمية من جانب المعلم، وتجدر الإشارة هنا إلى أن وسائط الإعلام الرقمي تتفاعل إيجابًا مع البيئة التعليمية بمكوناتها المتمثلة بالطلاب والأساتذة والمواد التعليمية والإداريون والمكتبة ومراكز البحث والامتحانات، حيث يستطيع أي طرف من أطراف العملية التعليمية الوصول إلى الغرفة الصفية من خلال موقع إلكتروني بالاتصال بشبكة الأنترنت، وتحويل المكون التعليمي رقميًا، وذلك من خلال سعي المعلم تحقيق أهداف العملية التعليمية وفلسفتها، وخططها، وبرامجها رقميًا، ويحتاج التحول الرقمي في العملية التعليمية إلى التخلص من القيود التي كانت في الأساليب التقليدية القديمة، واستبدالها بأسلوب يتوائم مع الأدوات الرقمية التي تفتح آفاقًا تعليمية وتيسر التفكير التفاعلي وتبني المعرفة التراكمية، وبالتالي فإن التعليم الرقمي يؤدي إلى الاعتماد على الفهم والبحث والخبرة والابتكار وفق استراتيجية رقمية محددة يصيغها عضو هيئة التدريس لتسهيل العملية التعليمية، والوصول إلى مستوى من التقدم والتطور (Ramadhan، 2019، ص 216).

إن تفعيل الإعلام الرقمي من قبل الأستاذ الجامعي له أهمية كبيرة ويمكن أن يكون له تأثير إيجابي على عملية التعلم وتجربة الطلاب، وتتمثل أهمية تفعيل الإعلام الرقمي من قبل الأستاذ الجامعي في أنها تخلق بيئة تعليمية جديدة تتسم بالإبداع والتميز والوصول إلى أفضل النتائج، وتحسن سير أداءه في تحقيق الفوائد المرجوة؛ من خلال إتاحة الفرصة

أمامه لإجراء عملية التقييم والتقويم التي يتحصل عليها من التغذية الراجعة والمناقشات الحوارية والتفاعلية التي تجري على المحتوى التعليمي، لِتقديم محتوى تعليمي يتميز بجودة الأداء ودقة النتائج، و يمكن استخدام الوسائط الرقمية لتقديم أمثلة وحالات دراسية وتوضيح المفاهيم الصعبة، مما يسهم في تحسين تقييم الطلاب، ويمكن اختيار الوسائط الرقمية المناسبة التي تعزيز القدرة على توظيف الحلول المبتكرة والجديدة في حل المشكلات، وتوفير العديد من مصادر المعلومات للمتعلم بطريقة سهلة ومميزة، وخلق نظامًا تعليميًا متقدمًا يتماشى مع تطوير مهارات المتعلم الاتصالية، لِيعمل على بناء وتطوير النظام التعليمي (Kahne، 2019، ص 235).

أولاً: النتائج

سنتناول نتائج الدراسة الميدانية من خلال استعراض البيانات الناتجة عن عملية تحليل المعلومات الصادرة عن أفراد عينة الدراسة، والتي تم إعدادها بناء على أهداف وتساؤلات الدراسة، ومناقشتها، وتفسيرها، وبيان تشابهها واختلافها مع نتائج الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة الحالية، إلى جانب نتائج اختبار فرضياتها، ثم تقديم خلاصة نتائج الدراسة والتوصيات من أجل بيان درجة فاعلية استخدام أعضاء هيئة التدريس للإعلام الرقمي في العملية التعليمية

وفي الإجابة عن سؤال الدراسة الأول ومفاده: ما درجة استخدام أعضاء هيئة التدريس للإعلام الرقمي في العملية التعليمية؟

جدول (2) التكرارات والنسب المئوية حسب استخدام أعضاء هيئة التدريس للإعلام الرقمي في العملية التعليمية

الفئات	التكرار	النسبة
نعم	210	96.3
لا	8	3.7
المجموع	218	100.0

يظهر من الجدول (2) أن 210 مفردة دراسة ما يقدر قوامها 96.3% من أفراد عينة الدراسة، أفادوا أنهم يستخدمون الإعلام الرقمي في العملية التعليمية، وأن 8 أفراد من عينة الدراسة أفادوا بعدم استخدامهم للإعلام الرقمي في العملية التعليمية، تعزى هذه النتيجة إلى أن الأغلبية العظمى من عينة الدراسة يستخدمون الإعلام الرقمي في العملية التعليمية، وأن هذه النتيجة تبين انسجام الهيئة التدريسية مع التطور التقني والتكنولوجي، وقد توافقت هذه النتيجة مع ما جاء في دراسة مثنى 2021، ودراسة جبر 2020، ودراسة إقبال 2015، حيث أفادت الدراسات أن استخدام أعضاء هيئة التدريس للإعلام الرقمي في العملية التعليمية كان مرتفعًا، في حين بينت دراسة بدر والمغربي أن جائحة كارونا هي التي فرضت استخدام الإعلام الرقمي في العملية التعليمية، ويظهر أن استخدام الإعلام الرقمي في العملية التعليمية جاء نتيجة التطور التقني والتكنولوجي الذي يتسم به العصر، وهذا يعود إلى ما قبل جائحة كارونا، ولكن الجائحة جعلت استخدامه يكون إلزامي.

وفي تفسير إجابة أفراد عينة الدراسة عن عدم استخدامهم للإعلام الرقمي في العملية التعليمية؛ فإن الجدول الآتي بين أسباب عدم استخدام أعضاء هيئة التدريس للإعلام الرقمي في العملية التعليمية؛ من خلال استخراج

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأسباب عدم استخدام أعضاء هيئة التدريس للإعلام الرقمي في العملية التعليمية، والجدول أدناه يوضح ذلك.

جدول (3) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأسباب عدم استخدامي للإعلام الرقمي في العملية التعليمية مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية

الرتبة	الرقم	الفقرات	المتوسط	الانحراف	المستوى
1	7	لأن هناك شريحة من اللبة لا تحسن التعامل معها	3.63	1.061	متوسط
2	4	لا أؤمن باستخدامه لأغراض العملية التعليمية	3.50	1.512	متوسط
3	6	لصعوبة التعامل مع وسائطها	3.25	.707	متوسط
4	5	ليس لدي أدوات تيسر العمل بها	3.00	.926	متوسط
5	2	لا أجد فيها الوسيلة المناسبة	2.88	.835	متوسط
6	3	أستعيض عنها بوسائل تعليمية أخرى	2.75	.707	متوسط
7	1	لا أحسن استخدامه	2.63	1.188	متوسط
		أسباب عدم استخدامي للإعلام الرقمي في العملية	3.07	.202	متوسط

يبين الجدول (3) ان المتوسطات الحسابية قد تراوحت ما بين (2.63-3.63)، حيث جاءت الفقرة رقم (7) والتي تنص على "لأن هناك شريحة من الطلبة لا تحسن التعامل معها" في المرتبة الأولى وبمتوسط حسابي بلغ (3.63)، بينما جاءت الفقرة رقم (1) ونصها "لا أحسن استخدامه" بالمرتبة الأخيرة وبمتوسط حسابي بلغ (2.63). وبلغ المتوسط الحسابي لأسباب عدم استخدامي للإعلام الرقمي في العملية التعليمية ككل (3.07).

يعزى تفسير عدم استخدام بعض أعضاء هيئة التدريس عينة الدراسة الذين للإعلام الرقمي بناء على آرائهم المختلفة، أنه ما زال هناك من لا يفضل التعامل مع الوسائل التقنية والتكنولوجية، وهذا بطبيعة الحال ينعكس على مخرجاتهم التعليمية.

وفي الإجابة عن السؤال الثاني ومفاده: ما درجة فاعلية استخدام أعضاء هيئة التدريس للإعلام الرقمي في العملية التعليمية؟

تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجة فاعلية استخدام أعضاء هيئة التدريس للإعلام الرقمي في العملية التعليمية، والجدول أدناه يوضح ذلك.

جدول (4)المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجة فاعلية استخدام أعضاء هيئة التدريس للإعلام الرقمي مرتبة تنازلياً

الرتبة	الرقم	الفقرات	المتوسط	الانحراف	الدرجة
1	1	الاتصال بأكثر من شخص بنفس الوقت	4.92	.273	مرتفعة
2	3	إجراء اختبارات تقويمية	4.84	.472	مرتفعة
3	9	عرض أكثر من محتوى بعملية اتصال واحدة	4.78	.458	مرتفعة
4	5	عقد الدورات والمحاضرات والندوات العلمية	4.77	.566	مرتفعة
5	7	تسجيل المحاضرات للرجوع إليها في أي وقت	4.76	.470	مرتفعة
6	13	استدامة العملية التعليمية	4.74	.529	مرتفعة
6	15	تحديث المحتوى التعليمي متى ما أردت	4.74	.492	مرتفعة
8	11	الاستفادة من خبرات الآخرين في المجال التعليمي	4.72	.499	مرتفعة
9	19	الحصول على التغذية الراجعة بشكل فوري	4.71	.486	مرتفعة
10	17	تنسيق المحتوى التعليمي بأكثر من وسيط	4.70	.497	مرتفعة
11	21	لأنها توفر لي السرعة في نقل المعلمات	4.70	.478	مرتفعة
12	23	لأن استخدامها سهل وتكلفتها قليلة	4.67	.519	مرتفعة
13	25	لأنها تجمعني بعدد كبير من الطلبة	4.67	.510	مرتفعة
14	26	لأني أستطيع ربط أكثر الغرفة الصفية بآنٍ واحد	4.38	.534	مرتفعة
15	20	يتيح لي إجراء محادثات ومكالمات فيديو مجانية	4.33	.511	مرتفعة
16	24	لأنها متوفرة لدى جميع الطلبة	4.33	.548	مرتفعة
17	16	لأنها تتيح الدخول إلى المكتبة في أي مكان	4.30	.507	مرتفعة
18	22	لأنها تتيح لي السرعة في إنجاز أعمالي	4.30	.545	مرتفعة
19	18	تنفيذ المقررات الدراسية بانتظام	4.29	.495	مرتفعة
20	14	التواصل مع الطلبة بأي زمان أو مكان	4.27	.523	مرتفعة
21	12	مشاركة ملفات تعليمية للطلبة	4.25	.516	مرتفعة
22	8	تتيح استخدام محركات البحث مع بالطلبة	4.23	.474	مرتفعة
23	10	تطوير معلوماتي الأكاديمية	4.23	.549	مرتفعة
24	6	مراجعة واجبات الطلبة	4.21	.476	مرتفعة

الرتبة	الرقم	الفقرات	المتوسط	الانحراف	الدرجة
25	2	الرجوع إلى محادثاتي السابقة بأي وقت أريده	4.15	.356	مرتفعة
26	4	تتيح التنويع في المصادر التي استند إليها	4.14	.478	مرتفعة
		درجة فاعلية استخدام أعضاء هيئة التدريس للإعلام	4.51	.194	مرتفعة

يبين الجدول (4) ان المتوسطات الحسابية قد تراوحت ما بين (4.14-4.92)، حيث جاءت الفقرة رقم (1) والتي تنص على "الاتصال بأكثر من شخص بنفس الوقت" في المرتبة الأولى وبمتوسط حسابي بلغ (4.92)، بينما جاءت الفقرة رقم (4) ونصها " تتيح التنويع في المصادر التي استند إليها " بالمرتبة الأخيرة وبمتوسط حسابي بلغ (4.14). وبلغ المتوسط الحسابي لدرجة فاعلية استخدام أعضاء هيئة التدريس للإعلام الرقمي في العملية التعليمية ككل (4.51).

وقد تعزى النسب المرتفعة لدرجة استخدام عينة الدراسة للإعلام الرقمي إلى أنه أصبح ضرورة تعليمية لا بد منها، حيث أنه لا تتكامل أي عملية تعليمية بمنأى عن استخدام الإعلام الرقمي، بالإضافة إلى أن استخدامه يضفي على العملية التعليمية عنصر التشويق والإثارة، وباستخدام وسائطه المتنوعة والتي تحاكي جوانب مختلفة عند الطلبة تسمح للطالب باكتساب كم كبير من المعرفة بجهد أقل، قد أكدت دراسة وأظهرت دراسة جميل 2021 أن أعضاء هيئة التدريس يحملون اتجاهات إيجابية نحو الاستفادة من الاعلام الرقمي في العملية التعليمية، ومما لا شك فيه أن لوسائط الإعلام الرقمي تأثير إيجابي على الطلبة، وأنها تكسبهم الدافعية لمواكبة العملية التعليمية، وأن التنوع في استخدام وسائط الإعلام الرقمي يعطي نتيجة إيجابية باتجاه اكتساب المعرفة وترسيخ المعلومة.

السؤال الثالث: هل توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) بين درجة فاعلية استخدام النخبة الأكاديمية للإعلام الرقمي في العملية التعليمية وبين كثافة الاستخدام.

للتحقق من صحة هذا الفرض تم استخراج معامل ارتباط بيرسون بين درجة فاعلية استخدام النخبة الأكاديمية للإعلام الرقمي في العملية التعليمية وبين كثافة الاستخدام، والجدول (5) يوضح ذلك.

جدول (5) معامل ارتباط بيرسون للعلاقة بين درجة فاعلية استخدام النخبة الأكاديمية للإعلام الرقمي وبين كثافة الاستخدام

		كثافة الاستخدام
درجة فاعلية استخدام النخبة الأكاديمية للإعلام الرقمي في العملية التعليمية	معامل الارتباط ر الدلالة الإحصائية العدد	.325(**) .000 210

* دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة (0.05).

** دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة (0.01).

يتبين من الجدول (5) وجود علاقة ايجابية دالة إحصائيا بين درجة فاعلية استخدام النخبة الأكاديمية للإعلام الرقمي في العملية التعليمية وبين كثافة الاستخدام

خلاصة النتائج

- بينت الدراسة أن غالبية أعضاء هيئة التدريس يفضلون استخدام وسائط الإعلام الرقمي كأداة تعليمية
- أوضحت النتائج أن أغلب أعضاء هيئة التدريس يستخدمون وسائط الإعلام الرقمي في تدريس أغلب المواد التعليمية.
- كشفت النتائج عن أن أعضاء هيئة التدريس يظهرون تفاعلاً فعّالاً مع وسائط الإعلام الرقمي أثناء تنفيذ العملية التعليمية.
- أظهرت البيانات وجود علاقة ارتباطية بين فعالية استخدام الوسائط الرقمية من قبل أعضاء هيئة التدريس وبين بعض المتغيرات الديمغرافية للدراسة.
- أبرزت نتائج الدراسة أن أسباب عدم استخدام بعض أعضاء هيئة التدريس لوسائط الإعلام الرقمي أن بعض الطلبة لا يحسنون التعامل معها.
- أبدت نتائج الدراسة أن درجة تفاعل أعضاء هيئة التدريس مع وسائط الإعلام الرقمي جاءت مرتفعة.
- انتهت نتائج الدراسة بأن الدوافع التعودية لاستخدام أعضاء هيئة التدريس وسائط الإعلام الرقمي جاءت مرتفعة.
- خلصت نتائج الدراسة بأن الدوافع النفعية لاستخدام أعضاء هيئة التدريس وسائط الإعلام الرقمي جاءت مرتفعة.
- أفادة نتائج الدراسة بأن كثافة استخدام أعضاء هيئة التدريس لوسائط الإعلام الرقمي في العملية التعليمية جاءت مرتفعة.

ثانياً: التوصيات

- توفير ورش عمل ودورات تدريبية حول كيفية استخدام الوسائط الرقمية بفعالية في العملية التعليمية.
- تشجيع التبادلات بين أعضاء هيئة التدريس لمشاركة تجاربهم وأفضل الممارسات في استخدام الوسائط الرقمية.
- إجراء تقييمات أداء دورية لتقييم الفاعلية والتأثير الإيجابي لاستخدام الوسائط الرقمية في تحقيق أهداف التعلم.
- استخدام دراسات الحالة لتوثيق تجارب نجاح استخدام الوسائط الرقمية في تحسين عملية التعلم.
- جمع شهادات وآراء الطلاب حول تجربتهم مع استخدام الوسائط الرقمية في التعلم.
- استخدام تقنيات الإحصاء والتحليل الاحترافي لتحليل البيانات والتحقق من وجود علاقات ارتباطية.
- تفصيل البيانات الديمغرافية للمشاركين ودمجها في تحليل النتائج لفهم العوامل التي قد تؤثر في فاعلية استخدام الوسائط الرقمية.

المراجع

- بدر، المغربي. (2020). تصورات أعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية ومعاونيهم للعملية التعليمية عن بعد في الدراسات الإعلامية أثناء أزمة كورونا .المجلة المصرية لبحوث الأعلام.99-55. (72) 2020.
- جبر، عبد الشافي محمد ومؤمن. (2020). علاقة استخدام الطلبة وأعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية لتطبيقات ووسائل الإعلام الجديد باتجاهاتهم نحو التعليم عن بعد أثناء جائحة كورونا .مجلة البحوث الإعلامية55 ,(55-ج6). 3703-3776.

- جميل، علاء خليفه. (2021). اتجاه القائمين بالاتصال في الجامعات المصرية نحو استخدام تقنيات الاتصال الرقمية في العملية التعليمية أثناء جائحة .(COVID-19) المجلة المصرية لبحوث الأعلام-523 , (74)2021. 569.

- الحازمي، بن واصل مبارك. (2022). مستقبل الاعلام التربوي في ظل التحول الرقمي .مجلة بحوث التربية النوعية.1247-1217. (67)2022.

- سروجي, حنان حسن, آل مريد, هيا محمد, الرافعي, ماهيتاب ماهرعلاء أنور. (2023). تأثير الإعلام الرقمي على تمكين المرأة السعودية في مجالات العمل والتعليم والاقتصاد والمشاركة المجتمعية في ضوء رؤية المملكة 2030م .مجلة إتحاد الجامعات العربية لبحوث الإعلام و تكنولوجيا الإتصال.302-257 ,(11)2023 ,

- صلاح، يوسف محمد. (2022). اتجاهات أعضاء هيئة التدريس المصرية إزاء تناول القنوات الإخبارية العربية لأزمة سد النهضة الإثيوبي .المجلة العربية لبحوث الاعلام والاتصال.262-240. (37)2022.

- عبد القادر، بغداد باي ونسيمة طيلب. (2019). استعمال أجهزة الاتصال المتطورة في العملية التعليمية بين آلية التعليم الرقمي وميكانزيم لتجويد التعليم العالي .المجلة العربية لإعلام وثقافة الطف.108-91 , (5) 2.

- عفيفي، محمود السيد محمد. (2022). أثر التحول الرقمي على التعليم والتعلم في مجال دراسات الإعلام- دراسة ميدانية في ضوء نظرية البناء الاجتماعي للتكنولوجيا .مجلة البحوث الإعلامية.750-701. (2)62.

- المتبولي، داليا ابراهيم. (2022). استخدام طلاب الإعلام التربوي لتقنيات التعليم الرقمي عبر الهواتف الذكية ودوره في إثراء العملية التعليمية .المجلة العلمية لبحوث الإذاعة والتلفزيون.103-35. (24) 2022 .

- مثنى، أحمد طلال بن علي. (2021). اتجاهات أعضاء هيئة التدريس بجامعة أم القرى نحو توظيف الإعلام الجديد في التعليم وخدمة المجتمع .التربية (الأزهر): مجلة علمية محكمة للبحوث التربوية والنفسية والاجتماعية 40. 184-209. (190)

- محمد، محمد رضا أحمد. (2001). مستقبل العلاقة بين الإعلام والتعليم في ظل ثورة المعلومات–دراسة تطبيقية على أعضاء هيئة التدريس في تخصص الإعلام والتربية .مجلة البحوث الإعلامية.230-179. (16) 16.

- مراد، محمد إسماعيل .(2018) .دلالات الصورة في الألعاب الإلكترونية عبر وسائط الإعلام الجديد .مجلة في حالات التربية العدد 4(العدد 17 (الاعلام التربوي). 189-204.

- مركون، لموشي. (2019). التعليم الرقمي ومدرسة المستقبل .المجلة العربية للآداب والدراسات الإنسانية.204-191. (7)3.

- ناصر، نهى السيد. (2015). استخدام أعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية لمواقع التواصل الاجتماعي الاشباعات المتحققة منها دراسة ميدانية .مجلة البحوث الإعلامية.344-297. (44)44.

Al Hashimi, S., Al Muwali, A., Zaki, Y., & Mahdi, N. (2019). The effectiveness of social media and multimedia-based pedagogy in enhancing creativity among art, design, and digital media students. *International Journal of Emerging Technologies in Learning (iJET)*, *14*(21), 176-190.

Kahne, J., & Bowyer, B. (2019). Can media literacy education increase digital engagement in politics?. *Learning, Media and Technology*, *44*(2), 211-224.

Leow, F. T., & Neo, M. (2014). Interactive multimedia learning: Innovating classroom education in a Malaysian university. Turkish Online Journal of Educational Technology-TOJET, 13(2), 99-110.

Potter, J., & McDougall, J. (2017). *Digital media, culture and education: Theorising third space literacies*. Springer..

Ramadhan, S., Sukma, E., & Indriyani, V. (2019, December). Teacher competence in utilizing digital media literacy in education. In *Journal of Physics: Conference Series* (Vol. 1339, No. 1, p. 012111). IOP Publishing.

Reyna, J., Hanham, J., & Meier, P. C. (2018). A framework for digital media literacies for teaching and learning in higher education. *E-learning and Digital Media*, *15*(4), 176-190.

Williamson, B., Potter, J., & Eynon, R. (2019). New research problems and agendas in learning, media and technology: the editors' wishlist. *Learning, Media and Technology*, *44*(2), 87-91.

JOURNAL OF MEDIA AND SOCIAL STUDIES FOR SPECIALIZED RESEARCH (JMSSSR) VOL: 7 ISSUE :02| April 2024

مجلة الإعلام والعلوم الاجتماعية للأبحاث التخصصية| المجلد 07 العدد 02 | أبريل/ نيسان 2024

/E-ISSN: 2289-9065 | www.jmsssr.misd.tech

مستقبل الحراك السياسي في مصر بعد 30 يونيو 2013

"تحليل سوسيولوجى ودراسة ميدانية"

"The Future of the Political Mobility in Egypt after June 30, 2013

"Sociological Analysis and Field Work Study"

ياسمين حسين جمعه جبالى

باحثة دكتوراه في علم الاجتماع المستقبل

dr.jessy.hussein@gmail.com

2024

Received 15 | 02 | 2024 – Accepted 19 | 3 | 2024 – Available online 15 | 04 | 2024

Abstract

This study is an attempt to explore the political future in Egypt by analyzing both the individual and collective political movements going back to its roots the past in order to be able to predict its future by 2022.

This study aims to identify the aspects of the political movement in the Egyptian society, which include; its causes, development and future. It also identifies the forces behind the political movement and its forms in Egypt following the January 25th revolution and the June 30th revolution.

The methodology of this study was built mainly on three approaches; Social Survey, Case Study and the Prospective Approach "forward-looking approach".

The results of this study have showed that, the "June 30th Revolution" was a complementary revolution and a second wave extension of the January 25th revolution in order to accomplish the rest of the demands of the first revolution. In

addition, it was found that, the January 25th revolution was in the form of "Vertical movement" while the June 30th revolution was in the form of "Horizontal movement". It was evident also that, "The silent majority" have represented one of the most important protest forces and organizational movements of both revolutions.

Key words: The future studie, Kefaya Movement, political movement/s, Tamarrud movement, The June 30th revolution, The January 25th revolution

ملخص الدراسة:

تحاول هذه الدراسة استشراف مستقبل الحراك السياسي في مصر، من خلال تحليل الحراك السياسي "الفردي والجماعي"، والرجوع بجذوره إلى الماضي لتنبؤ مستقبله القريب في عام 2022.

وهدفت الدراسة إلى التعرف على ملامح الحراك السياسي في المجتمع المصري "الأسباب- مسارات التطور- مستقبل الحراك"، والتعرف على محركى الحراك السياسي بعد ثورتي 25 يناير و30 يونيو، ورصد أشكاله بعد الثورتين، واستخدمت الدراسة كلًا من منهج المسح الاجتماعي، ومنهج دراسة الحالة، والمنهج الاستشرافي.

وتوصلت الدراسة في نتائجها إلى أن "ثورة 30 يونيو" هى ثورة مكملة وموجة ثانية جاءت امتدادًا للموجة الأولى وهي ثورة "25 يناير"، واستكمالًا لمطالب الثورة الأولى، كما تمثل شكل الحراك الانتخابي لثورة 25 يناير 2011 في "حراك رأسي صاعد"، أما ثورة 30 يونيو فتمثل في "الحراك الأفقي"، كما مثلت "الأغلبية الصامتة" أحد أهم أشكال الحراك الاحتجاجي والتنظيمي لثورتي 25 يناير و30 يونيو.

الكلمات الدالة: الحراك السياسي - ثورة 25 يناير 2011 -ثورة 30 يونيو 2013 -حركة كفاية -حركة تمرد - الدراسات المستقبلية

أولًا: مقدمة في منهجية الدراسة:

- **إشكالية الدراسة:**

مرت الحياة السياسية في مصر بفترات طويلة من التدهور والفتور، لازمتها حالة من العزوف عن المشاركة السياسية والمجتمعية؛ وذلك ما أكدت عليه العديد من الدراسات، ويَكْمُن السبب الجوهري في ذلك في عدم وجود نظام سياسي واضح يوظف العلاقة بين الحاكم والمحكوم. ومع بدايات الألفية الجديدة، وبعد حوالي عقدين من التراجع، ظهرت عدة حركات احتجاجية جديدة–أهمها "حركة كفاية"–، وبدأت فئة "الشباب" تظهر من جديد كفاعل على الساحة السياسية المصرية، وقد اقترنت عودة الشباب إلى العمل السياسي بعدة تطورات إقليمية ومحلية، كانت السبب في بث روح العمل الاحتجاجي، حيث أنه وفقًا "**للتقرير الاستراتيجي العربي2010**"، تم رصد أكثر من (900) اعتصام وإضراب في عام 2009، وأكثر من (300) احتجاجًا في النصف الأول من عام 2010، وذلك مقارنة بـ (164) احتجاجًا في عام 2000، و(222) احتجاجًا في عام 2006 و(756) احتجاج في عام 2007. وطبقًا لهذه التراكمات الاحتجاجية تعتبر الثورة–وفقًا لنظرية الحرمان النسبي– نتيجة منطقية لشعوب عانت طويلًا من الحرمان؛ فهى نتاج تلاقح بين الحرمان من جهة، وتدهور شرعية النظام السياسي ونمو الأفكار الثورية من جهة أخرى. والجدير بالذكر أن لثورتي "25 يناير2011 – 30 يونيو 2013" الفضل في إسقاط العديد من الأوهام التي كانت تعرف عن الشخصية المصرية، والتي يمكن تلخيصها في عزوف المصريين عن المشاركة، وضعف انتمائهم الوطني، وأنهم غير

مؤهلين لممارسة حقوقهم وحرياتهم، ولا يثورون بسبب أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية المتدنية، ومشكلات حياتهم اليومية تشغلهم وتستنفد طاقاتهم إلى أقصي حد، بحيث لا تتبقى لديهم طاقة للتحرك والثورة. وقد تغير الحال جذريًا بعد **الموجة الأولى** "ثورة 25 يناير2011" **والموجة الثانية** "30 يونيو2013"، حيث أخرجتا الحياة السياسية في مصر من حالة الانسداد والجفاف، والتي ألمت بها طيلة العقود الماضية، وفتحت أبواب المشاركة السياسية أمام ملايين المصريين، لتشهد مصر حالة من الحراك السياسي غير مسبوقة في التاريخ المعاصر. واستنادًا إلى **"تقرير مركز المعلومات واتخاذ القرار التابع لمجلس الوزراء"**، فإن المشاركة في "انتخابات مجلس الشعب" -والتي بدأت في 28 نوفمبر 2011- قد شهدت إقبالًا جماهيريًا منقطع النظير؛ حيث شارك فيها نسبة (31.6%) ممن يحق لهم التصويت، ووصلت نسبة المشاركة الإجمالية (62.8%)، وكانت المرحلة الثانية للانتخابات هي الأعلى من حيث نسبة المشاركة في الانتخابات، وزادت النسبة في بعض المحافظات عن (66.5%)، وكانت تلك النسب محل اهتمام العالم أجمع، حيث شارك الشعب المصري بجميع طوائفه وفئاته. وعلى الرغم من أن الشرارة الأولى كانت للشباب، إلا أنها ثورة شعب كامل وليس فئة واحدة، كما شاركت المرأة المصرية فيها أيضًا وأسقطت الافتراض القائل بأن "مشاركة المرأة أقل في الثورات وفي أحداث العنف نظرًا لطبيعتها الفسيولوجية "، وكانت أعداد الإناث اللاتي شاركن في الثورة ليست قليلة، بل تكاد تضاهي مشاركة الرجال فيها ، ودلل على ذلك الاستفتاء على الدستور في منتصف شهر يناير عام 2014، وكان من أهم العلامات المميزة لهذا الاستفتاء هو مشاركة الإناث، حيث دلت نتائج عينة من مراكز الاقتراع

قامت بها اللجنة العليا للانتخابات –باستخدام القارئ الآلي لبيانات الناخبين–، أن نحو (55%) من المشاركين في هذه المراكز كانوا من الإناث مقابل (45%) من الذكور، وهو تفاوت غير مسبوق في الانتخابات والاستفتاءات المصرية السابقة، حيث شاركت الإناث من مختلف الأعمار، كما تنوعت الانتماءات الطبقية والاجتماعية لهن متحدية كافة التهديدات والمخاوف التي يتعرض لها المجتمع في كافة المحافظات. ونخلص من كل ذلك ، إلى أنه لا يوجد مجتمع أيًا كان درجة جموده، وركوده، لا يحظى بدرجة ما من الحراك السياسي، وبالرغم من كون الواقع السياسي والاجتماعي ليس واقعًا جامدًا ثابتًا لا يتغير، وإنما هو في حراك مستمر، وتلك حقيقة لا مفر منها؛ أي أن الحراك سيحدث إن عاجلًا أم آجلًا، إلا أن تحديد اتجاه هذا الحراك ومآلاته تتغير وفقًا للكيفية التي تتعامل بها، والرؤية التي تنظر من خلالها الحكومات إلى عمليات الحراك المختلفة، ومن ثمّ فقد يحدث الحراك بشكل تلقائي تدريجي سلمي في المجتمعات الديمقراطية، وقد يتم بشكل فجائي، ويتسم بالعنف في المجتمعات الاستبدادية أو التسلطية التي تنتهج الديكتاتورية أُسلوبًا للحكم بحجة تحقيق الاستقرار، غافلة حقيقة أن الاستقرار بهذه الصورة يكون بمثابة إخفاء النار تحت الرماد، مما يؤدي في النهاية إلى حدوث انفجار.

والمتتبع لحالة الحراك السياسي في مصر يرى بسهولة فترات المد والجزر التي شهدها هذا النوع من الحراك، ابتداءً من فترة حكم مبارك، مرورًا بثورتي25 يناير2011 و30 يونيو2013، وبالتالي تصبح الرغبة في استشراف مستقبل هذا

الحراك أمرًا ملحًا لمعرفة تاريخه وتتبع شكله في المستقبل القريب، ومن هذا المنطلق، تتحدد إشكالية الدراسة الراهنة في تساؤل محدد وهو: " ما مستقبل الحراك السياسي في مصر بعد الثلاثين من يونيو عام 2013؟".

- **أهداف الدراسة وتساؤلاتها:**

يتمثل الهدف الرئيس للدراسة في: التعرف على ملامح الحراك السياسي في المجتمع المصري (الأسباب– مسارات التطور – مستقبل الحراك). وينبثق من هذا الهدف الرئيس عدة أهداف فرعية، وفي سبيل ذلك طرحت الدراسة عدة تساؤلات من خلال هذه الأهداف الفرعية التالية تتمثل في:

1) **تحديد أهم العوامل التي تشكل أنماط الحراك السياسي.**

وانطلاقًا من هذا الهدف طرحت الدراسة التساؤل الآتي:

أ. ما أهم العوامل التي أدت إلى قيام ثورتي "25 يناير 2011 – 30 يونيو 2013"؟.

2) **الكشف عن ممارسة الحراك السياسي على مستوى السلوكيات اليومية.**

وانطلاقًا من هذا الهدف طرحت الدراسة التساؤلين الآتيين:

أ. هل يعبر الحراك السياسي لأفراد العينة عن وعي سياسي حقيقي أم عن وعي زائف؟.

ب. ما دور وسائل التواصل الاجتماعي في الحراك السياسي؟

3) التعرف على محركي الحراك السياسي بعد ثورتي 25 يناير و30 يونيو.

وانطلاقًا من هذا الهدف طرحت الدراسة التساؤلات الآتية:

أ. ما أكثر أشكال الممارسة السياسية الفعالة بعد ثورتي 25 يناير و30 يونيو؟

ب. ما الفئة الأكثر تأثيرًا في الحراك السياسي في فترتي 25 يناير و30 يونيو؟

ج. ما دور الأحزاب السياسية في الشارع المصري بعد ثورتي 25 يناير و30 يونيو؟

4) رصد أشكال الحراك السياسي في ثورتي 25 يناير و30 يونيو.

وانطلاقًا من هذا الهدف طرحت الدراسة التساؤلات الآتية:

أ. ما شكل الحراك الانتخابي في ثورتي 25 يناير و30 يونيو؟

ب. ما شكل الحراك الاحتجاجي في ثورتي 25 يناير و30 يونيو؟

ج. ما شكل الحراك التنظيمي في ثورتي 25 يناير و30 يونيو؟

5) الكشف عن دور الحركة الاحتجاجية في إحداث الحراك الثوري.

وانطلاقًا من هذا الهدف طرحت الدراسة التساؤلات الآتية:

أ. ما الظروف المجتمعية والسياسية التي أدت إلى نشأة حركتي (كفاية – تمرد)؟

ب. ما الدور الذي لعبته حركتا (كفاية – تمرد) في إحداث الثورات؟

ج. ما السبب وراء تلاشي دور حركتي (كفاية – تمرد) بعد إسهامهما البارز في الثورة؟

6) محاولة استشراف مستقبل الحراك السياسي بعد 30 يونيو 2013.

وانطلاقًا من هذا الهدف طرحت الدراسة التساؤلين الآتيين:

أ. ما أهم السيناريوهات المطروحة بشأن مستقبل الحراك السياسي "الفردي"؟

ب. ما أهم السيناريوهات المطروحة بشأن مستقبل الحراك السياسي "الجماعي"؟

- **أهمية الدراسة:**

نجد من خلال مسح التراث البحثي أنه يفتقر إلى الدراسات المستقبلية التي تعتمد على المنهج الاستشرافي في استقراء المستقبل وتحديد ملامحه، وذلك ما ستقدمه هذه الدراسة من خلال استشراف مستقبل الحراك السياسي في مصر بعد 30 يونيو؛ حيث ستقوم الباحثة بتحليل الواقع المعيش، والرجوع بجذوره إلى الماضي للتنبؤ بالمستقبل القريب، وهو بذلك استشراف خمسة أعوام تبدأ من عام 2017 وتمتد إلى عام 2022. وتفيد هذه الدراسة من **الناحية العملية** في مواجهة الأزمات، وإيجاد البدائل، وتلافي الأخطاء، ورسم خريطة كلية للحراك السياسي في المجتمع المصري- خاصة بعد ثورة30 يونيو- من خلال تحليل واقع الحراك السياسي بشقيه "الفردي والجماعي" ورسم صور مستقبلية تمكن متخذي القرار وصانعي السياسات على الاختيار الرشيد أو المرغوب من بين مجموعة من الخيارات المستقبلية المطروحة. والتقليل من الأزمات أو المعوقات التي قد تواجه الحراك السياسي في مصر قبل حدوثها والاستعداد الأمثل لمجابهتها. أما من **الناحية العلمية**، فيمكن الإشارة إلى أهمية هذه الدراسة بأنها: محاولة لتقديم إسهام علمي يتجاوز أنماط الدراسات الوصفية والتفسيرية الأكثر انتشارًا في علم الاجتماع إلى الدراسات الاستشرافية، كما تفيد نتائج الدراسة وتحليلاتها في إثراء التراث النظري فيما يتعلق بتحليل الحراك السياسي من الفترة الزمنية من (1981-وحتى 2017). وتفيد الدراسة أيضًا في تحليل الحركات الاحتجاجية، والتعرف على اتجاهاتها ومدى تأثيرها على النظام السياسي. ومن ثمَّ يمكن الاستفادة من ذلك في فهم الدور الذي تلعبه هذه الحركات في إحداث الحراك الثوري وذلك من خلال تحليل الدراسة الراهنة لحركتي

"كفاية"- ودورها في إحداث ثورة 25 يناير 2011-، و" تمرد" -ودورها في إحداث ثورة 30 يونيو 2013-، والتعرف على السبب الجوهري في تلاشي دور الحركات الاحتجاجية بعد إسهامها البارز في قيام الثورة.

- **مفاهيم الدراسة:**

اعتمدت الدراسة الراهنة على مفاهيم أساسية تمثلت في: مفهوم الحراك السياسي، والثورة، والحركة الاجتماعية، وأخيرًا المفاهيم ذات الصلة بالدراسات المستقبلية، كما حرصت الدراسة على تعريف كلٍّ من "الحراك السياسي" و"الحركة الاحتجاجية" "تعريفًا إجرائيًا"، **وذلك وفقًا لما يلي:**

1) مفهوم الحراك السياسي Political Mobility:

لا يزال السجال دائرًا حول إمكانية إيجاد تعريف محدد لمفهوم الحراك السياسي؛ ذلك لأنه يتداخل مع غيره من المفاهيم الأخرى ذات العلاقة مثل الإصلاح السياسي، والتحول الديمقراطي، والتعبئة الاجتماعية، والحراك الاجتماعي، كما أن مفهوم الحراك – في حد ذاته – نجده أكثر استخدامًا في علم الاجتماع، منه في علم السياسة؛ حيث إنه لم يستخدم بشكل كافٍ في المجال السياسي، ولذلك فمن الصعوبة أن نجد تعريفًا واضحًا متفقًا عليه بين الباحثين حول مفهوم الحراك السياسي.

فقد أولت العلوم الاجتماعية اهتمامًا كبيرًا بدراسة "**الحراك الاجتماعي Social Mobility**" وتحليله؛ من حيث الطبقة والمكانة والتدرج الاجتماعي، حيث يُعرف – في أبسط معانيه –في "**موسوعة علم الاجتماع**" بأنه: "عملية انتقال–الأفراد عادة، وفي بعض الأحيان جماعات بأكملها– بين مواقع مختلفة في إطار نسق للتدرج الاجتماعي في أي مجتمع"، ومن المألوف التمييز بين الحراك إلى أعلى والحراك إلى أسفل "أي الانتقال إما إلى مرتبة أعلى أو إلى مرتبة أدنى في سلم التميز"، وكذا التمييز بين الحراك بين الأجيال، والحراك الجيلي "داخل نفس الجيل"– الذى يشير إلى الحراك انتقالًا من وضع الأسرة الأصلية إلى الموقع الطبقي أو المكانة الخاصة بالفرد ذاته–، أو الحراك المهني– الذي يحدث للفرد خلال حياته العملية مثل الوظيفة الأولى للمبحوث مقارنة بوظيفته الحالية–، وثمة تمييزات أخرى من أهمها: التفرقة بين الحراك البنائي وغير البنائي، والتي تتسم بأنها ذات طابع أكثر استمرارية. بينما عرفه "**معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية**" بأنه: "تحرك الأفراد والجماعات من مركز اجتماعي إلى مركز اجتماعي آخر"، وهناك نوعان من التحرك: "**تحرك رأسي Vertical**" ويكون (لأعلى أو لأسفل) كتحول شخص من الطبقة الدنيا إلى الطبقة الوسطى، ويترتب على هذا التحرك تغير في المركز والدور أو الأدوار التي يقوم بها الفرد، و"**تحرك أفقي Horizontal**" ويكون بانتقال الشخص من مركز لمركز آخر في نفس الطبقة، كانتقال شخص من العمل في الزراعة إلى العمل في التجارة.

ويشير الباحثون إلى أن فكرة **الحراك الاجتماعي "الصاعد"** للأفراد تنبع من استنادهم لما يكتسبون من ركائز القوة، سواء أكانت اقتصادية أم سياسية أم عسكرية، حيث يضيق نطاق التغير في تكوينها بهبوط بعض الأفراد وتطعيمها

بآخرين من الصاعدين اجتماعيًا، ويأتي ذلك الاستقرار أو الانغلاق في نخبة القوة بما تمارسه من ضبط اقتصادي أو سياسي أو عسكري، إزاء الأفراد والجماعات الأخرى حفاظًا على مصالحها، ومن ثم الحراك الاجتماعي **صعودًا أو هبوطًا** على أي من التدرجات المرتبطة بركائز القوة يستتبعه بالضرورة تغير سياسي موازٍ. ويكمن **الحراك الاجتماعي "الهابط"** في علاقة الحراك الاجتماعي بالنظام السياسي من خلال الضغوط والتوترات التي تصاحب الحراك، وتترك صداها على المستوى السياسي في صورة عدم استقرار سياسي، هذه الضغوط تصدر عن الطبقات والشرائح التي تعرضت مصالحها للضرر بفقدانها اعتبارات معينة كانت تحصل عليها، أو عدم حصولها على نصيب تراه عادلًا من توزيع الفرص في إطار عملية الحراك الاجتماعي، وهو ما يؤدي إلى تدهور مركزها النسبي وهبوطها اجتماعيًا مما يدفعها إلى سلوك جماعي يستهدف تغيير معالم البناء الطبقي، وتعديل طبيعة العلاقات داخله، وهذا السلوك عادة يقترن **بالحركات الاجتماعية Movements Social**.

نستنتج مما سبق، اتفاق بعض المفاهيم على أن الحراك الاجتماعي ما هو إلا حالة الانتقال من مركز اجتماعي إلى آخر، أو من مكانة إلى أخرى، أو من طبقة إلى أخرى، بَيْد أن قليلًا منها قد ذكر الدور السياسي لهذا الانتقال، ولذلك نرى أن مفهوم الحراك السياسي يعد مفهومًا متداخلًا مع الحراك الاجتماعي؛ حيث إن حالة الانتقال من مكانة اجتماعية إلى أخرى يترتب عليها ويصاحبها حالة من الحراك السياسي. ويوجد نمطان من الحراك السياسي هما "الحراك السياسي الفردي، والحراك السياسي الجماعي"، ويقصد **بالحراك السياسي "الفردي"**: انتقال الفرد من درجة إلى أخرى في السلك

السياسي، بمعنى الانتقال صعودًا أو هبوطًا من موقع إلى آخر على سلك التدرج السياسي الذي يوضح توزيع القوة السياسية في المجتمع، ولكن الغموض المرتبط بمفهوم القوة السياسية وصعوبة قياسه قد أثر على دراسة الحراك السياسي الذي تركز البحث فيه على التغيرات السياسية التاريخية وتغير النخب السياسية. ويعني **الحراك السياسي "الجماعي"**: تأثير جماعة من الأفراد والجماعات في حركة النظام السياسي، وهذه التنظيمات تشكل جزءًا من النظام السياسي في بعده الأشمل، وليس شرطًا أن يكون التغير الناتج عن الحراك السياسي يسير نحو التغير الإيجابي، والحراك السياسي الناتج من رغبة أو توجه من قبل السلطة السياسية، قد تتمخض عنه أنماط مختلفة من الصراع، والصراع يعني ديناميكية داخل المجتمع تقود إلى شكل من الحراك السياسي الذي يستلزم آلية تضبط إيقاعه.

ومن خلال مراجعة الدراسات والتعريفات السابقة لمفهوم الحراك الاجتماعي بشكل عام، والحراك السياسي بشكل خاص، ووفقًا لهدف الدراسة الحالية، يمكن تعريف الحراك السياسي إجرائيًا بأنه: "الانتقال (صعودًا أو هبوطًا) من حالة سياسية إلى أخرى على سلم التدرج السياسي".

وذلك في ضوء تناول الدراسة الراهنة للحراك السياسي "الفردي والجماعي":

1. **الحراك السياسي "الفردي"**: وهو الانتقال السياسي في كلٍّ من مؤشرات الدراسة الراهنة (الانتخابات والاستفتاءات، والتظاهرات والاحتجاجات، والتنظيمات السياسية)، وذلك لتحديد أشكال محددة للحراك السياسي، **كما يلي**:
   - **"الحراك السياسي الأفقي"**: وهو الانتقال من حالة سياسية قبل (ثورة 25 يناير 2011/ 30 يونيو 2013) إلى أخرى على نفس المستوى بعد الثورة.
   - **الحراك الرأسي"** الصاعد": وهو الانتقال "صعودًا" من حالة العزوف والتهميش السياسي قبل ثورتي (25 يناير 2011 / 30 يونيو 2013) إلى حالة المشاركة السياسية بعد الثورة.
   - **الحراك الرأسي** "الهابط": وهو الانتقال "هبوطًا" من حالة المشاركة السياسية قبل ثورتي (25 يناير 30/2011 يونيو 2013) إلى حالة العزوف والتهميش السياسي بعد الثورة.
   - **"الأغلبية الصامتة"**: وهو عدم الانتقال إلى المشاركة قبل ثورتي 25 يناير و30 يونيو وبعدهما؛ ويعنى ذلك حالة من "العزوف التام".

2. **الحراك السياسي "الجماعي"**: وذلك من خلال دراسة الحركات الاحتجاجية التي دفعت باتجاه الثورات مثل الحركة المصرية من أجل التغيير(كفاية)، وحركة (تمرد)، فضلًا عن تحديد الفترات الزمنية للحراك السياسي "الصاعد والهابط" لحركتي "كفاية-تمرد".

2) مفهوم الثورة Revolution:

إذا نظرنا إلى تعريف الثورة لغويًا، نرى المعاجم العربية والغربية تتفق على تعريف الثورة "Revolution" بأنها: تغير فجائي وأساسي تام، وتغير جوهري في النظام السياسي يتلخص في الإطاحة بحكومة قائمة وإقامة حكومة من المحكومين، وإذا نظرنا إلى التحليلات والتفسيرات العلمية للمصطلح، فإننا نرى أصحاب الاتجاهات العلمية السوسيولوجية والوضعية يعتبرون مصطلح الثورة مصطلحًا وصفيًا وليست له دلالة قيمية، وكافة التغيرات الجذرية التي تحدث للنظام السياسي أو الحكومة في المجتمع هي ثورات إلى المدى الذي تستند فيه هذه التغيرات إلى قاعدة شعبية عريضة.

أما الموسوعات، اتفقت جميعًا على أن الثورة هي تغيرات في أنظمة الدولة يصاحبها تغيير نظام الحكم القائم، حيث تذهب "**موسوعة علم الإنسان**" إلى القول بأن الثورة هي "إحداث تغييرات جذرية في النظام الاقتصادي والسياسي والاجتماعي، سواء أكانت تلك التغييرات مصحوبة بثورة بالمعنى الأدق للكلمة أم داخلة في إطار ثورة، وتعرفها "**الموسوعة العربية الميسرة**" بأنها: "تغيير جوهري في الأوضاع السياسية والاجتماعية لدولة معينة يقوم بها الشعب نفسه، لا تتبع في إحداثه الوسائل المقررة لذلك في النظام الدستوري لتلك الدولة، ويترتب على نجاح الثورة سقوط الدستور

وانهيار النظام الحكومي القائم، ولكنها لا تمس شخصية الدولة، ولا تؤدى في الغالب إلى سقوط التزاماتها الدولية"، كما جاء تعريف الثورة في "**موسوعة السياسة**" بأنها "تغييرات فجائية وجذرية، تتم في الظروف الاجتماعية والسياسية، أي عندما يتم تغيير حكم قائم – والنظام الاجتماعي والقانوني المصاحب له– بصورة فجائية، وأحيانًا عنيفة بحكم آخر". ومن خلال ما سبق، نستكشف أن أول ما يصادفنا في صياغة التعريفات العلمية للثورة وجود إشكالية في تعريف الثورة ذاتها للبحث عن تراكميتها الكمية، وتبدو المشكلة واضحة عندما تطلق جماعة ما على نفسها أو فرد يستولى على السلطة بأن ما قام به أو قامت به الجماعة "ثورة"، وينتقل هذا الوصف دون وعي بحقيقة الظاهرة العلمية، مما ينتج عنه خلط واضح بين "الثورة" علميًا، وبين أية حركات أخرى من نوع "الانتفاضة"، أو "العصيان"، أو "التمرد"، أو "الانقلاب". ومن هذا المنطلق، يدور جدل صاخب حول ما جرى في "25 يناير 2011 و30 يونيو 2013"، وأيهما الجدير بوصف الثورة، ويذهب الشطط بالبعض والغلو في خصومة مفتعلة لا أساس لها بين الحدثين إلى حد وصف ما جرى في "25 يناير" بأنه "مؤامرة" مولتها دوائر غربية أمريكية وأوروبية شارك فيها عناصر مصرية لإشاعة الفوضى في البلاد، ووصف ما جرى في "30 يونيو" بأنه "انقلاب"، وينسى هؤلاء وأولئك أننا أمام مسيرة ثورية لم تكتمل بعد، ولذلك نحن أمام مفاهيم تتداخل مع مفهوم الثورة مثل "الانتفاضة، العصيان المدني، التمرد، الانقلاب السياسي"، وعلى الرغم من أن هناك اختلافات لغوية بين هذه المفاهيم، فإن معانيها قد تتداخل في بعض الأحيان، ولحسم هذا الجدل يستدعى ذلك توضيح أهم المفاهيم المتداخلة مع مفهوم "الثورة".

ويمكن الإشارة إلى أن مفهوم "الثورة" ينقسم إلى شقين، يتعلق الشق الأول: بنمط التغييرات الكبرى والجذرية التي تحدث في المجتمع نتيجة انتقال السلطة من طبقة اجتماعية إلى أخرى، أو نشوء طبقات جديدة كدلالة على وجود ثورة حقيقية، ويوصف التغيير الكبير في هذا الشق الأول –غالبًا– بأنه ثورة مستوفية الشروط، في حين ينطبق الشق الثانى: من الاستعمالات المعاصرة لمصطلح الثورة على التغيير الجزئي –على نطاق صغير– الذى يطال قشرة السلطة السياسية فحسب، حيث تتم الإطاحة بالحكام من مناصبهم واستبدالهم بآخرين دون أن يتبع ذلك تغيير جذري على المستوى الاقتصادي أو مستوى منظومة القيم الاجتماعية التي تسود المجتمع. كما درج على استخدام مفهوم الثورة عندما يتم استخدام القوة بنجاح لتغيير النظام السياسي القائم، أما في حال فشل ذلك، يطلق على هذه العملية التمرد أو العصيان المسلح أو الانتفاضة. وطبقًا لهذا المفهوم، نرى أن الثورة المصرية "25 يناير– 30 يونيو" قد أحدثت بعض التغييرات السياسية في المجتمع، وذلك من خلال إحلال جماعة حاكمة محل أخرى، دون حدوث تغييرات على المستوي الاقتصادي أو على مستوى القيم الاجتماعية السائدة في المجتمع، وأنها إلى الآن لم تؤتٍ بثمارها.

3) مفهوم الحركة الاجتماعية Social Movement:

تعنى –الحركة الاجتماعية– في معناها البسيط: "قيام تجمع اجتماعي من الناس يسعون لإحداث تغييرات معينة في النظام الاجتماعي القائم، أو هي حركة ثورية ذات مضامين سياسية بمستوى أو بآخر، وقد تتطور الحركة الاجتماعية وتجذب إليها أعدادًا كبيرة من أعضاء المجتمع وتصبح حركة شعبية. ويهتم علماء الاجتماع عادة بدراسة أصول الحركات

الاجتماعية، ومصادر تجنيدها بالأعضاء الجدد، وأبعادها التنظيمية، وتأثيرها على المجتمع، ولذلك نرى أن الحركة الاجتماعية في لغة العلوم الاجتماعية لها جانب اجتماعي أكثر منه سياسي، حيث عرفت الحركة الاجتماعية Social Movement في "**موسوعة علم الإنسان**" بأنها "جزءً من التغير الاجتماعي والثقافي والسياسي، سواء كاستجابات لهذا التغير أو باعتبارها محاولات واعية تستهدف إحداث التغير" .

كما عرفت –الحركات الاجتماعية الجديدة– في "**الموسوعة العربية للمجتمع المدنى**" بأنها: "حركة اتسعت قاعدتها وتشكلت خارج إطار الدولة، ومعبرة عن مشاغل الناس اليومية، تعمل خارج فضاء السياسة الرسمية ، وتعتمد على الشبكات غير المرئية للمجموعات الصغرى الغارقة في الحياة اليومية، وهذا الموقع يسمح لها أن تتحدى المعايير والقيم والطقوس السائدة في الحياة اليومية، وكونها كذلك فهي تعمق الفجوة بين الدولة والمجتمع المدني، وتساهم في بناء أنماط جديدة من التضامن، وتشارك في نشر وتكيف التعددية داخل المجتمع المدني نفسه".

وفي ضوء التعريفات السابق ذكرها نخلص إلى مفهوم "الحركة الاجتماعية" باعتبارها تلك الجهود الطوعية التي تعتمد على تنظيم الأفراد لإجراء تغييرات في السياق الاجتماعي والسياسي، فهي موجهة نحو القواعد والمعايير – الاجتماعية أو السياسية أو الاثنين معًا – في المجتمع، كما تنشأ نتيجة توالد رغبات لدى الأشخاص حول توقعاتهم المشروعة لهم، لكنها تقابل بالرفض من قبل المجتمع ؛ وتتزايد مشاعر السخط والغضب التي تؤدي في النهاية إلى نشأة حركة اجتماعية تساعدهم على تنظيم جهودهم بشكل يمكنهم من إحداث التغيير.

ومن خلال مراجعة الدراسات والتعريفات السابقة لمفهوم الحركة الاجتماعية، وطبقًا لتناول الدراسة للحراك السياسي "الجماعي" ووفقًا لهدف الدراسة الحالية:

- **يمكن تعريف الحركة الاحتجاجية "إجرائيا"** بأنها: "مجموعة من الأفراد والجماعات يؤثرون في حركة النظام السياسي التي تكون سببًا في حدوث الثورة"، وعليه، فقد اعتمدت الدراسة الراهنة على **تحليل حركتي "كفاية"و"تمرد** "؛ للتعرف على دور "حركة كفاية" في إحداث ثورة الخامس والعشرين من يناير 2011، ودور "حركة تمرد" في إحداث ثورة الثلاثين من يونيو 2013، والتعرف على اتجاهاتهما بعد الثورة.

4) مفاهيم الدراسات المستقبلية Future studies:

أ. **الدراسات المستقبلية Future studies**: عرف"**رحيم الساعدى**"– في كتابه "مقدمة في علم الدراسات المستقبلية"– الدراسات المستقبلية بأنها: "منظومة الأفكار والنظريات التي توجه نحو القادم من الزمان والأحداث، بالاعتماد على مبدأ الاحتمال والترجيح والتوقع، منطلقة من الحاضر وفق آليات ومناهج علمية مدروسة تستند على العلوم الإنسانية كافة، وتأخذ بعين الاعتبار فلسفة التاريخ والمتغيرات الآنية".

ب. **الاستشراف Outlook**: يحمل المعنى اللغوى للاستشراف – في مضمونه–، معاني النظر إلى الشيء البعيد، ومحاولة التعرف عليه، واتخاذ السبل التي توصل إلى ذلك بدقة، أما اصطلاحيًا، فيعرف بأنه: عبارة عن اجتهاد

علمي منظم، يرمي إلى صياغة مجموعة من التنبؤات المشروطة التي تشمل المعالم الأساسية لأوضاع مجتمع ما، أو مجموعة من المجتمعات عبر مدة زمنية معينة، وذلك عن طريق التركيز على المتغيرات التي يمكن تغييرها بواسطة إصدار القرارات. وبالتالي فإن الاستشراف، يتعلق بقضايا مجتمعية جوهرية، ويوظف متغيرات قابلة لأن تتأثر بسياسة التغيير.

ج. **السيناريو Scenario** : يعرف السيناريو بأنه: "وصف لوضع مستقبلي ممكن أو محتمل أو مرغوب فيه، مع توضيح ملامح المسار أو المسارات التي يمكن أن تؤدي إلى هذا الوضع المستقبلي، وذلك انطلاقًا من الوضع الراهن أو من وضع ابتدائي مفترض، والأصل أن تنتهي كل الدراسات المستقبلية إلى سيناريوهات، أي إلى مسارات وصور مستقبلية بديلة" ،كما يعرف السيناريو بأنه: "توقع افتراضي تتابعي لحدوث الحوادث ذات العلاقة، بهدف تركيز الاهتمام في العلاقات السببية ومجالات اتخاذ القرار" .

- **الإجراءات المنهجية للدراسة:**

1) **نوع ومجتمع وعينة الدراسة، ومبررات اختيارها وخصائصها:**

أ. **نوع الدراسة:** تعد هذه الدراسة من الدراسات الاستشرافية، ومن ثَّم تنتمي إلى فرع حديث من فروع علم الاجتماع، وهو علم اجتماع المستقبل، ذلك الفرع الذي ينشغل بتجاوز وحدة الزمن، ليحلق إلى أبعد من الفترة

الزمنية التي يعيش فيها، ليصف لنا شكل المجتمع غدًا بتفاصيله المتعددة، وتنطلق الدراسة من الموقف الراهن (الحاضر) بتاريخه السابق ليسقطه على المستقبل. فاعتمدت الباحثة في تحليلها للموقف الراهن للحراك السياسي على الحراك السياسي "الفردي" المتمثل في مؤشرات الدراسة (الانتخابات، والتظاهرات، والتنظيمات السياسية)، بالإضافة إلى تحليل الدراسة للحراك السياسي " الجماعي"، وذلك من خلال تحليل الحركات الاحتجاجية؛ حيث اتخذت الباحثة من حركتي "كفاية – تمرد" نموذجًا لدراسة الحالة، وذلك لبناء جملة من السيناريوهات المستقبلية التي تصف بشكل أو بآخر ما سيؤول إليه الحراك السياسي مستقبلًا في عام (2022).

ب. مجتمع الدراسة وعينتها:

- **مجتمع وعينة الدراسة من المبحوثين:** تم تطبيق استمارة الاستبيان على عينة عمدية قوامها (140) مفردة، تم سحبها من محافظتي "القاهرة والجيزة".
- **الخصائص الديموجرافية لعينة الدراسة "المبحوثين":** اعتمد هذا المحور على استعراض العمر والنوع والحالة الاجتماعية والتعليمية والمهنية والطبقة الاجتماعية والاتجاه الأيديولوجي كخصائص أساسية لأفراد العينة.

- **توزيع العينة وفقًا للعمر**، حيث بلغ نسبة (39.3%) من أفراد العينة ممن تتراوح أعمارهم ما بين من (20 إلى أقل من 30عامًا)، تليها نسبة (25.7%) ممن تتراوح أعمارهم ما بين (من 30 إلى أقل من 40 عامًا)،

تليها نسبة (15.7%) ممن تتراوح أعمارهم من (60 عامًا فأكثر)، تليها نسبة (10%) ممن تتراوح أعمارهم بين (من 50 إلى أقل من 60عامًا)، تليها نسبة (9.3%) ممن تتراوح أعمارهم بين (من 40 إلى أقل من 50عامًا). وتوضح هذه النتائج أن النسبة الأكبر تتراوح أعمارهم ما بين20 إلى أقل من 30عامًا، وهى تمثل فئة عمر الشباب؛ حيث تم تحديد هذه الفئة العمرية وفقًا لأغلب الدراسات من عمر الثامنة عشرة عامًا والخامسة والثلاثين عامًا، فهي الفئة الأكثر استعدادًا للتغيير والتمرد، وذلك ما سينعكس على آرائهم السياسية حول قضايا الدراسة.

- **توزيع العينة وفقًا للنوع**، حيث بلغت نسبة الذكور (55%) من أفراد العينة، وبلغت نسبة الإناث (45%) من أفراد العينة. وتتقارب هذه النسب نظرًا لأنها عينة عمدية روعى فيها التمثيل النوعي.
- **توزيع العينة وفقًا للحالة الاجتماعية**، حيث بلغت نسبة المتزوجين (52.1%) من أفراد العينة، تليها نسبة (42.1%) عزاب (غير متزوجين)، تليها نسبة (4.4%) مطلقون، تليها نسبة (1.4%) أرامل. ويتضح من النتائج السابقة أن نصف أفراد العينة متزوجون. واختلفت هذه النتيجة مع دراسة "Alan Schussman; and Sarah A. Soule (2005)" التي توصلت إلى أن المتزوجين يكونون أقل ميلًا للمشاركة في الاحتجاج؛ نظرًا لما يفرضه الزواج من قيود على الفرد من الالتزامات التي تحل محل الالتزام والولاء للأنشطة السياسية.

- **توزيع عينة الدراسة وفقًا للحالة التعليمية**، حيث بلغت نسبة ذوى التعليم الجامعي (57.9 %) من أفراد العينة، تليها نسبة (26.4%) دراسات عليا، تليها نسبة (6.4%) ثانوي أو متوسط، تليها نسبة (5%) فوق متوسط، تليها نسبة (3.6%) ممن يقرأون ويكتبون، تليها نسبة (0.7%) من ذوى التعليم الأساسي، ويتضح من النتائج السابقة أن أكثر من نصف أفراد العينة من ذوي التعليم الجامعي.
- **توزيع العينة وفقًا للاتجاه الأيديولوجي**، حيث بلغ نسبة (62.9%) من أفراد العينة لا ينتمون سياسيًا إلى أي تيار سياسي، تليها نسبة (32.1%) ممن ينتمون إلى التيار اليساري، تليها نسبة (2.9%) ممن ينتمون إلى التيار الإسلامي، تليها نسبة (2.1%) ممن ينتمون إلى التيار اليميني، ويتضح من هذه النتائج أن أكثر من نصف أفراد العينة لا ينتمون إلى أي تيار سياسي؛ ويشير ذلك إلى أن المشاركة السياسية لأفراد العينة لم ترتبط بالتوجه الأيديولوجي لهم.

- **مجتمع الدراسة وعينتها من حركتي "كفاية– تمرد"**:

طبقت الباحثة دليل المقابلة على عينة عمدية من قيادات حركتي "كفاية وتمرد" قوامها (8 حالات) وزعت بالتساوي بينهم بواقع (4 حالات) من حركة كفاية(*)، و(4 حالات) من حركة تمرد(**)، وطبقت العينة وفقًا للنوع على (6 من الذكور)، و(2 من الإناث) .

- **الخصائص الديموغرافية لحالات الدراسة من حركتي "كفاية وتمرد"**:

الخصائص الديموغرافية لحالات الدراسة من حركتي "كفاية وتمرد" ، ويرمز لعينة حركة كفاية بالأرقام (1-2-3-4)، ولعينة حركة تمرد بالأرقام (5-6-7-8)، وتشير بيانات هذا الجدول إلى أن أغلب حالات الدراسة من "حركة كفاية" من فئة كبار السن، في مقابل حالات الدراسة من "حركة تمرد" من فئة الشباب، كما يتضح ارتفاع عدد الذكور في

(*). تم مقابلة (4) حالات من قيادات حركة كفاية، وهم وفقًا للترتيب الأبجدي:

- أ/. عبد الغفار شكر
- أ/. كريمة الحفناوى
- أ/.هيثم عواد حسين
- أ/. يحيى القزاز

(**). كما تم مقابلة (4) حالات من قيادات حركة تمرد، وهم وفقًا للترتيب الأبجدي:

- أ/. حسن شاهين
- أ/. محمود بدر
- أ/. مصطفي السويسي
- أ/. مى وهبة

مقابل الإناث، وهذا يرجع إلى اعتذار ثلاث حالات من الإناث عن المشاركة في الدراسة الراهنة، ومدى قلقهن من موضوع الدراسة، الأمر الذى يحول دون قبولهن المشاركة، وهذا أيضًا سبب صغر حجم عينة الدراسة من حالتي "كفاية وتمرد" نظرًا؛ لاعتذار البعض من الذكور والإناث عن المشاركة، كما يتضح من الجدول أن أغلب حالات الدراسة يعملون بـ"المجال الحقوقي والمهتمين بالشأن العام" الأمر الذى عكس مدى اهتمامهم بالشأن الداخلي وقضايا المجتمع، كما يدل التاريخ السياسي لحالات "حركة كفاية" على أنهم يتمتعون بالخبرة السياسية في مقابل حالات "حركة تمرد" الذين تنقصهم هذه الخبرة؛ نظرًا لصغر سنهم، وكما ينتمون جميعًا إلي التوجه الناصري، وهو التوجه الشائع والمقبول مجتمعيًا.

2) المجال الزمني للدراسة:

انقسم المجال الزمني للدراسة إلى قسمين، القسم الأول: وهو الفترة الزمنية التي اهتمت بها الدراسة من الناحية النظرية ، أما القسم الثانى: وهو الفترة الزمنية التي استغرقتها الباحثة في العمل الميداني.

أ. **المجال الزمني للدراسة النظرية**: واستنادًا لهدف الدراسة الرئيس حول التعرف على ملامح الحراك السياسي في المجتمع المصري "الأسباب– مسارات التطور– مستقبل الحراك" فمن المفيد معرفة إرهاصات الحراك السياسي في فترة حكم الرئيس السابق محمد حسني مبارك؛ لأنها كانت بمثابة القوة الدافعة لثورة الخامس والعشرين من

يناير 2011، لذلك ترتكز الدراسة على الفترة الزمنية من "حكم مبارك وحتى30 يونيو2013"، وذلك من أجل استشراف مسار الحراك السياسي بعد 30 يونيو 2013.

وتكمن أهمية هذه الفترة في أن الحراك السياسي في مصر في عهد مبارك، قد شهد فترات طويلة من "المد والجزر" بين حركة في الشارع المصري وانحسارها، ويتبين ذلك من خلال ما شاهدته هذه الفترة من الحركات الاحتجاجية التي اجتاحت الشارع المصري دفاعًا عن الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وفي نفس الوقت طالت هذه الفترة انسداد لبعض القنوات السياسية، فضلًا عن ضعف الكيانات الحزبية، واحتكار الحياة السياسية من قبل الحزب الوطني الحاكم، واستفحال الظلم والفساد الذي استشرى بين فئة تحكم كل شيء وفئة لا تمتلك شيئًا، **ويمكن استخلاص أهمية الفترة من حكم مبارك وحتى30 يونيو، فيما يلي:**

1. إن هذه الفترة شهدت احتكار الحياة السياسية من جانب الحزب الوطني الحاكم، اعتمادًا على آلية تزوير انتخابات عام 2010.
2. تدني الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في مصر خلال فترة الرئيس السابق مبارك.
3. ظهور بعض الحركات الاحتجاجية التي ساعدت على الحراك السياسي في مصر، منها:(كفاية) و(6 إبريل) وبعض الحركات التي اتخذت من العمل السياسي في الشارع وجهتها الأساسية.
4. تفاقم حدة الاحتجاجات ذات الطابع الفئوي التي شكلت ناقوس الخطر لنظام مبارك.

5. اندلاع ثورتي "25 يناير– و30 يونيو" ، وظهور أشكال جديدة من الفعل الثوري.

- **الفترات الزمنية الثلاث التي اعتمدت عليها الدراسة بشكل أساسي لرصد أشكال الحراك السياسي "الفردي" لأفراد العينة "المبحوثين"**:

1. **قبل 25 يناير** وتم تحديدها من "**1981 حتى 2010**".
2. **بعد ثورة 25 يناير** وتم تحديدها من "**2011 حتى قبل ثورة 30 يونيو**".
3. **بعد ثورة 30 يونيو** وتم تحديدها من "**بعد ثورة 30 يونيو حتى 2017**".

وبانتقال المشاركة السياسية لأفراد العينة من قبل الثورة إلى بعدها؛ فهو بذلك يعبر عن شكل الحراك السياسي "الأفقي والرأسي" لكلتا الثورتين.

ب. **الفترة الزمنية لتطبيق الدراسة الميدانية**: استغرق العمل الميداني لتطبيق استمارة الاستبيان الفترة من "14-1-2017 حتى 1-7-2017"، كما استغرقت دراسة حالتي "كفاية – تمرد " فيما يقرب من عام، تحديدًا من عام "2015 حتى عام 2016"، نظرًا لصعوبة التواصل مع قيادات الحركتين.

3) **منهج الدراسة: ارتكزت الدراسة بشكل أساسي على ثلاثة مناهج، وهي:**

أ. **المسح الاجتماعي**: استخدمت الباحثة هذا المنهج لجمع وتحليل البيانات من خلال استبيانات مقننة؛ وذلك بغرض الحصول على معلومات متنوعة من المبحوثين حول القضايا ذات الصلة بالحراك السياسي، بالإضافة إلى الكشف عن معدل توزيع بعض الخصائص الاجتماعية كالعمر، والنوع، والمهنة، والحالة الاجتماعية، والأيديولوجيا.

ب. **دراسة الحالة**: اتخذت الباحثة من حركتي "كفاية وتمرد" مجالاً أساسيًّا لدراسة الحالة، وذلك للتحقق من هدف الدراسة في " **الكشف عن دور الحركة الاحتجاجية في إحداث الحراك الثوري**" ، من خلال التعرف على الظروف المجتمعية والسياسية التي أدت إلى نشأة هاتين الحركتين، والدور الذي اضطلعت به الحركتان في الدفع نحو الثورة، وما يرتبط به من الجهود المبذولة للحشد والتعبئة.

ج. **المنهج الاستشرافي**: ذلك المنهج الذي يتضمن ثلاث مراحل رئيسة متداخلة وهي:

- مرحلة رصد الاتجاهات والمؤشرات التي قد توضح بعض الأدلة المستقبلية.
- مرحلة التوقع المستقبلي، حيث تحاول بعد رصدها للمؤشرات إيجاد العلاقات الثنائية أو المتعددة.
- مرحلة الوصول إلى البدائل والتوقعات المستقبلية.

4) أدوات جمع البيانات:

- **من الناحية النظرية: وفي ضوء تناول الدراسة لحركتي "كفاية وتمرد"**، اعتمدت الباحثة على ما هو متاح على الموقع الإلكتروني لحركة "كفاية" من بيانات ووثائق توضح فعاليات الحركة حول القضايا محل الدراسة، ولم يتوافر ذلك لحركة "تمرد" نظرًا لعدم وجود موقع رسمي لها حاليًا.
- **من الناحية الميدانية:** تم الاعتماد على الأدوات الآتية في جمع البيانات:

أ. **استمارة استبيان:** استخدمت الباحثة أداة الاستبيان لأنه يتيح "التحليل الكمي" في الأسئلة المغلقة، و"التحليل الكيفي" لبعض الأسئلة المفتوحة ذات الصلة بأبعاد الموضوع، وكذلك لمعرفة أشكال الحراك السياسي والممارسات السياسية لعينة الدراسة. وقد احتوت استمارة الاستبيان في شكلها النهائي- بعد التعديل من خلال إلغاء بعض الأسئلة أو أضافتها أو في أغلب الأحيان صياغة بعض الأسئلة على نحو أفضل للمبحوثين- على(49) سؤالًا مقسمين إلى خمسة محاور.

ب. **دليل المقابلة:** استخدمت الباحثة دليل المقابلة من أجل الحصول على بيانات متعمقة من قيادات حركتي (كفاية –وتمرد)، لاستيضاح الجوانب المهمة ذات العلاقة بالظاهرة محل الدراسة. وتم تصميمها لتشتمل على مجموعة من الأسئلة تندرج من خمسة محاور.

5) الأساليب المستخدمة في الدراسة:

أ. **أساليب التحليل والتفسير**: زاوجت الدراسة بين التحليل "الكمي والكيفي"؛ وذلك لاعتمادها على منهج المسح الاجتماعي، والتي استندت في سبيله الدراسة إلى أساليب التحليل الكمي، الذى اعتمد على بعض المعاملات الإحصائية في إطار البرنامج الإحصائي (**SPSS**)، هذا فضلًا عن استخدام الدراسة الراهنة لمنهج دراسة الحالة لتحقيق أهداف الدراسة الرئيسة.

ب. **أسلوب كتابة السيناريوهات**: هو وصف لوضع المستقبل من خلال سلسلة الأحداث التي أدت إلى التطور من الوضع الأصلي

ج. إلى الوضع المستقبلي، ويساعد هذا الأسلوب على الاهتمام بالجوانب الكيفية، وإن كان لا يعني ذلك إهماله للجوانب الكمية، كما يساعد على استقراء الواقع المجتمعي والتعرف على التغيرات الجوهرية التي يتعرض لها المجتمع في حركته، واستكشاف الاحتمالات المنتظرة والممكنة في مسارات الحراك السياسي في مصر بعد الثلاثين من يونيو للتنبؤ بالمستقبل القريب حتى عام (2022). **ومن السيناريوهات التي اعتمدت عليها الباحثة في استشراف مستقبل الحراك السياسي بعد 30 يونيو:**

1. **السيناريوهات المطروحة بشأن "الحراك الفردي":**

أ. سيناريو النمو "الانتخابات" نموذجًا.

ب. سيناريو الاضمحلال "التظاهرات" نموذجًا.

ج. سيناريو السكون "التنظيمات السياسية" نموذجًا.

2. **السيناريوهات المطروحة بشأن "الحراك الجماعي ":**

أ. سيناريو "النمو والصعود".

ب. سيناريو "الهبوط والتراجع".

6) صعوبات الدراسة:

واجهت الباحثة العديد من الصعوبات سواء في جمع المادة النظرية أو المادة التطبيقية، ويتضح ذلك من خلال ما يلي:

- وجدت الباحثة صعوبة في جمع المادة النظرية نظرًا لندرة الكتابات التحليلية المحايدة التي تتناول ثورة 30 يونيو؛ فمعظم هذه الكتابات تعكس توجهات شخصية للكاتب، لذلك وجدت صعوبة في انتقاء مثل هذه المعلومات، هذا فضلًا عن ندرة الدراسات المستقبلية الأجنبية ذات الطابع السياسي.
- امتد تطبيق استمارة الاستبيان إلى فترة طويلة وهى الفترة من (14-1-2017 حتى 1-7-2017)، وذلك نتيجة للتخوف والقلق الشديدين من جانب المجتمع من تطبيق مثل تلك الاستمارة المتعلقة بأمور السياسة، حيث كان هناك تخوف من أفراد المجتمع من أن تكون الباحثة تابعة لجهة سيادية أو أمنية، وأن هذه البيانات ستسجل لدى هذه الجهات، وبالتالي فإن تلك المعلومات سوف تضرهم، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على التراجع الشديد في فكر المواطن والخوف من التحدث في الأمور السياسية.

- ومن المواقف التي حدثت مع الباحثة، بعد انتهاء مبحوث من تطبيق الاستمارة، قال لها " *إنتى متاكدة إنك هتقدرى تطلعى النتائج دى زى ما الناس قالوها.. ولا هتخافي وهتغيرى فيها*"، الأمر الذى نتج عنه رغبة بعض المبحوثين في حضور مناقشة الرسالة لمعرفة النتائج التي ستدلى بها الباحثة.
- اعتذار البعض عن المشاركة في تطبيق الاستمارة بمجرد الاطلاع على بعض الأسئلة الخاصة (بالانتخابات والتظاهرات والثورة)، حيث ذكروا حرفيًا " *إنتى عاوزة تودينا في داهية*"، كما لاحظت الباحثة تحفظ وحذر البعض من الإدلاء بإجابات سلبية في الاستمارة، خاصة حول الأسئلة المتعلقة بـ (العوامل التي أدت إلى ثورتى 25 يناير و30 يونيو)، بالإضافة إلى أن كثرة أسئلة الاستمارة أدت إلى اعتذار البعض عن الاشتراك في ملء الاستمارة؛ وذلك نظرًا لطول الاستمارة؛ حيث إنها ستأخذ وقتًا طويلًا منهم.
- **أما فيما يتعلق بالصعوبات الخاصة بدراسة حالتي "كفاية وتمرد"**، فقد تم دراستهما فيما يقرب من عام نظرًا لصعوبة التواصل مع قيادات وأعضاء الحركتين، كما وجدت الباحثة صعوبة في التواصل مع المنسق العام الحالي لحركة كفاية (أ/عبد الرحمن الجوهري)، نظرًا لإقامته في الإسكندرية.
- حذر حركتي (كفاية وتمرد) الشديد من موضوع الدراسة، الأمر الذى نتج عنه اعتذار الكثير منهم عن المشاركة في البحث، بالإضافة إلى اطلاع بعض الحالات من (حركة تمرد) على دليل المقابلة قبل الموافقة على

إجراء المقابلة معهم، فضلًا عن اطلاعهم على كارنيه الماجستير الخاص بالباحثة ، بالإضافة إلى تحفظ البعض من مساعدة الباحثة بأي مستندات خاصة بحركة تمرد أو بياناتها.

- المشكلات التي تعرضت لها الباحثة حول التسجيل مع بعض الحالات.
- ومن المواقف التي حدثت مع الباحثة، بعد التواصل مع حالة من "حركة تمرد" وتعاونها الشديد من البداية، وبعد إجراء نصف أسئلة دليل المقابلة، تواصلت الحالة مع الباحثة مرة أخرى وبدأت باستجوابها عن الجامعة والكلية وأسماء الأساتذة في الجامعة؛ للتأكد من أن الباحثة من جامعة القاهرة، وأن هذا البحث هو رسالة علمية بالفعل، وبعد ذلك رفضت تمامًا استكمال أسئلة الدليل، ورفضت التواصل مرة أخرى مع الباحثة.

ثانيًا:- المداخل النظرية المفسرة للحراك السياسي:

يسعى هذا المحور إلى محاولة التوصل إلى عدة تصورات نظرية، تكون مدخلًا نظريًا وميدانيًا للدراسة الراهنة، والذي يعرض كيفية الاستفادة من مفاهيم ومقولات نظرية سوسيولوجية، والاستناد إليها كمنظور للدراسة. ولذلك تبنت الدراسة بعض المقولات النظرية التي قد تجمع بين أكثر من نظرية. وينقسم هذا المحور إلى قسمين، حيث يمثل القسم الأول "المقولات النظرية التي فسرت الفعل السياسي"؛ والذى يضم ثلاثة أشكال من الفعل السياسي، حيث جاء "الفعل الثوري" في مقدمتها؛ للكشف عن الأسباب والعوامل التي تدفع إلى اندلا ع الثورة، من خلال طرح رؤى ثلاث أفكار نظرية وهى: ’’نظرية الحرمان النسبي" والتي تعكس الأوضاع المجتمعية التي تدفع باتجاه الثورة، و"نظرية الفوضى" التي

توضح إلى أى مدى تتحقق العدالة الاجتماعية بعد الثورة، ،بالإضافة إلى ''نظرية المجال العام" والتي تطرح رؤى مختلفة تعكس مدى تحول وسائل التواصل الاجتماعي من أداة اجتماعية إلى أداة ضغط سياسي تدفع أحيانًا باتجاه الثورة، يليها "الفعل الفردي"؛ لمعرفة الأسباب التي تدفع إلى المشاركة السياسية أو تحول دون ذلك، ،وأخيرًا "الفعل الجماعي" ؛ لمعرفة العوامل المجتمعية والسياسية التي تؤدى إلى نشأة الحركة ،والحشد الجماهيري للحركة، وموارد الحركة التي تؤدى إلى نجاحها أو إخفاقها. أما القسم الثاني من هذا المحور، فيناقش ''المقولات النظرية التي فسرت التنبؤ بالمستقبل"، من خلال الاستناد إلى "نظرية الخيال السوسيولوجيا لرايت ميلز" في رسم تصورات مستقبلية لما سيؤول إليه المجتمع غدًا.

ويمكن طرح أهم الاستخلاصات النظرية التي تستند إليها الدراسة الراهنة، وهى كما يلي:

- تعتبر "الثورة" نتيجة منطقية لشعوب عانت طويلًا من الحرمان؛ فهي نتاج تلاقح بين الحرمان وتدهور شرعية النظام السياسي ونمو الأفكار الثورية، فكلما ازدادت رقعة الحرمان في المجتمع، كانت قدرة الناس على الثورة والتمرد كبيرة.
- أن "الوعي" يستند إلى إطار مرجعي مشترك تصدر عنه أحكام الأفراد في المواقف الجماعية.
- تلعب "الطبقة الوسطى" دورًا محوريًا في إحداث الثورات؛ فهي طبقة قلقة، وضعها يتأرجح بين القمة والقاع، بين إغراءات الصعود ومخاوف السقوط، والثورة بالنسبة لها تحقق الأمان.

- أن الثورات جميعا تحاول تحقيق "العدالة" بواسطة القوة، ولكن الذي يحدث فعليا، هو أن يحل استبداد محل آخر، ومع ذلك كل ثورة تُدْخِل على المجتمع قدرًا معينًا من العدالة.
- أتاحت "وسائل التواصل الاجتماعي" مجالًا واسعًا للنقاش والمعرفة وخلق فرص لتداول المعلومات، كما برزت الشبكات الاجتماعية في المجال العام كوسيلة إعلامية، خاصة مع تزايد الإقبال المتزايد عليها من قبل الشباب، وأصبحت هي الأخرى ساحة للنقاش حول مختلف القضايا، ثم تحولت إلى وسيلة تستخدمها الحركات والقوى المختلفة لبث أفكارها والدعوة إلى تظاهراتها التي تنظمها.
- أن الفرد ينخرط في السياسة وفق حسابات المكافأة (المباشرة وغير المباشرة) حتى في الوقت والجهد، كما يشارك الفرد في حالة وجود بدائل متاحة أمامه تجعل المنافسة السياسية ممكنة، وتوجد علاقة ارتباط قوية بين الثقة السياسية والمشاركة السياسية؛ ويفتقد المرء الشعور بالثقة فيتجنب السياسة مما يقلل من فرصة أن يكون مؤثرًا، وبناءً عليه توجد علاقة طردية بين الثقة والانخراط السياسي فضلاً عن وجود علاقة عكسية بين العقبات الموضوعية والانخراط السياسي، وكلما زادت العقبات الموضوعية، انخفض احتمال أن ينخرط الفرد في السياسة.
- أن نفقات الانخراط في السياسة قد تتفاوت أيضًا باختلاف الأنشطة، مثالُ ذلك أن التصويت في الانتخابات الرئاسية هو مظهر المشاركة الوحيد في القائمة الطويلة للمشاركة في الأنشطة السياسية.

- أن وراء كافة أشكال الانخراط السياسي المتعددة، المظاهرات، الإضرابات، التحزب، التصويت، الفساد، تكمن ظاهرة دائمة هي البحث عن الهوية واعتراف الآخرين.
- أن نجاح الحركات الاجتماعية يعتمد جملة وتفصيلًا على نجاحها في حشد وتعبئة أكبر قدر ممكن من الموارد وتحين الفرصة السياسية.
- أن ما يسمح للحركة بالظهور هو "الفرصة السياسية" التي توجدها التحولات الاقتصادية والسياسية التي تظهر على نحوٍ مستقل عن الأفراد المستائين، ولكن اقتناص الفرصة السياسية يحتاج إلى قوة تنظيم وتضامن ومستوى عالٍ من الانتماء.

ثالثا:–التراث البحثي: رؤية نقدية:

المحور الأول:– دراسات حول الحراك السياسي:

على الرغم من كثرة الحديث عن المستقبل وتحدياته، لا يزال مجتمعنا العربي يفتقر إلى مثل هذه النوعية من الدراسات الاستشرافية، لوجود نقص ملحوظ– كميًا ونوعيًا– في الدراسات المستقبلية ولا سيما السوسيولوجية، لذلك يهتم هذا المحور بالتعرف على مثل هذه الدراسات، في محاولة منه للجمع بين الدراسات التي تناولت كلاً من الحراك السياسي والثورة تناولًا مستقبليًا، **وعليه سوف يهتم هذا المحور بالدراسات التي تناولت القضايا التالية:**

1) العلاقة بين النظام السياسي والحراك السياسي:

- سعت دراسة "**أحمد تهامي عبد الحى (2005)**" إلى التعرف على ظواهر الحراك والإحلال الجيلي، ومعرفة خصائص هذا الحراك وأسبابه وآلياته، والتعرف على القادة المتكيفين في جيل الوسط وإبراز تصوراتهم مقارنة بالقادة الرافضين، **وتوصلت الدراسة في نتائجها إلى**: أن طبيعة النظام السياسي والثقافة السياسية تؤثر على الحراك الجيلي في الأحزاب والقوى السياسية، كما تتأثر العلاقة بين الأجيال بالعوامل الخارجية، وعندما تتعثر النخبة الحاكمة وتعجز عن مجابهة التحدي الخارجي، تظهر أجيال ونخب جديدة تسعى للتعبير والاستجابة لهذا التحدي.
- هدفت دراسة "**مناور عبد اللطيف (2013)**" بشكل أساسي إلى الكشف عن الحراك السياسي وأثره على الاستقرار السياسي في دولة الكويت، **وأظهرت الدراسة العديد من النتائج** فيما يتعلق بأثر الحراك السياسي على الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي، إذ أوضحت الدراسة أن دور مؤسسات المجتمع المدني في عملية الإصلاح السياسي يكمن في منع الدولة من التمدد خارج دائرة الدستور، لأنه يعتمد على الاستقلالية التي تحول دون وقوع هيئاته تحت سيطرة السلطة، ويكون بذلك وسيطًا بين المجتمع والدولة؛ كما يسهم في القضاء على الظواهر الاستبدادية للدولة، ويمنح الفرد دورًا حقيقيًا في المجتمع.

2) الدراسات التي تناولت " الثورة" :

نظرًا لما تسعى إليه الدراسة الراهنة في التحقق من هدفها المتمثل في " تحديد أهم العوامل التي أدت إلى قيام ثورتي 25 يناير و30 يونيو"، تستطيع الباحثة الاستفادة من الدراسات التالية في التعرف على مثل هذه الثورات موضحة الأسباب والمسارات المستقبلية لها؛ وذلك من خلال طرح رؤية مستقبلية تستند إليها الدراسة الراهنة.

- هدفت دراسة "**كمال على أحمد (2013)**" إلى التعرف على السيناريوهات والمسارات المحتملة للثورة المصرية، وكيف ستنعكس على المقاربة المصرية لملف التسوية الفلسطينية، ومستقبل التعامل مع قطاع غزة. و**خلصت الدراسة إلى ثلاثة سيناريوهات،** هى: مصر الناهضة، والإبقاء على الوضع القائم –مع تغيرات محتملة– والاحتراب الداخلي، وأن كل حالة من تلك الحالات، سوف تلقى بظلالها بشكل مباشر على الحالة الفلسطينية، وقد رجحت الدراسة السيناريو الثاني (تشبث الإخوان بالواقع القائم، وهذا الوضع إن استمر على حاله، لن يمتد لأكثر من ثلاث سنوات، وغالبًا ما ستنتهى تجربة الإخوان بصعود رئيس مدنى، مع بقاء الإخوان كقوة سياسية مؤثرة)، وخلال هذه الفترة، لن تمتلك مصر توجهات واضحة حيال الصراع العربي الإسرائيلي، نتيجة للأوضاع الداخلية المرتبكة، والحالة الاقتصادية المتعثرة، والغموض السياسي في المنطقة العربية.
- تبحث دراسة "**لبنى على حسن دار سلامة (2013)**" حول طبيعة الموقف الإسرائيلي من ثورة مصر، هذا الموقف الذي تم تقصيه بدقة وحذر، وتساءلت الدراسة عن إمكانية نجاح ثورة مصر في تغيير أُسس العلاقات

وقواعد اللعبة السياسية، تجاه القضية الفلسطينية والعلاقات مع إسرائيل والغرب، واستندت الباحثة إلى المنهج التحليلي التاريخي، والمنهج الوصفي، وأخيرًا المنهج التحليلي، وأظهرت الدراسة أن الثورة المصرية اتسمت بأنها ثورة شعبية وعفوية وتلقائية وسلمية وبسيطة.

- **حاولت دراسة "شفيق أحمد عبد الرحمن (2014)"** تبيان مكانة البُعد السياسي في عملية التحول الديمقراطي كنتاج مهم ومركزي لها، قامت دراسته بتحليل الواقع التونسي كنموذج عربي فيما يتعلق بعملية التحول الديمقراطي، وذلك من خلال المقارنة ما بين الواقع التونسي قبل ثورة 2010 وبعدها، والوقوف على حالة الوطن العربي عامة وتونس خاصة فيما يتعلق بعملية التحول الديمقراطي. وتوصلت الدراسة إلى جملة من النتائج، أهمها: أن عملية التحول الدمقراطي الحقيقي يجب أن تترك آثارها السياسة الإيجابية في إحداث التغيير على النظام السياسي وزيادة المشاركة السياسة، والتداول السلمي للسلطة، واتساع نطاق الحريات العامة.
- جاءت دراسة **"وليدة ساعو (2014)"** لتنطلق من هذا الهدف، وذلك من خلال التأثيرات المتبادلة بين العامل الخارجي وهذه الثورات، وذلك في ضوء تقديم رؤية استشرافية للتغيرات الجيوستراتيجية بعد الثورات أو الأزمة السورية، وتوصلت الدراسة إلى أن الثورات هي وليدة تفاعلات داخلية على مدى سنوات طويلة نتيجة إخفاقات النظم في تسيير شئونها على جميع الأصعدة المحلية والإقليمية والدولية، وأن هناك أطرافًا إقليمية وأخرى دولية لم تكن

طرفًا مباشرًا في تفعيل مجرى تطور تلك الثورات، سواء باتجاه احتواء وضبط مسارها، أو حتى منع التطور، وهذا ما يبرر تباين مواقف هذه القوى من حالة ثورية إلى أخرى.

3) العلاقة بين العملية الاتصالية والنظام السياسي:

يتميز هذا الجزء بتناول العلاقة الجدلية بين وسائل الإعلام المختلفة من جهة، ومواقع التواصل الاجتماعي من جهة أخرى، وعلاقة كل منهما بالنظام السياسي، **وذلك ما توضحه الدراسات التالية:**

أ. دور وسائل الإعلام في تغطية أحداث الحراك السياسي:

- هدفت دراسة "**مصطفي شحاته عطاالله (2011)**" إلى التعرف على وجهة نظر المبحوثين حول أهمية الصحف بالنسبة للحراك السياسي، كما اهتمت بتوصيف المعالجة الصحفية للحراك السياسي، وذلك من خلال تحليل عينة من المضمون الصحفي المرتبط بتعديلات الدستور والانتخابات الرئاسية والبرلمانية لعام 2005، وأظهرت الدراسة في نتائجها التحليلية أن صحف الدراسة الثلاث نشرت 2620 مادة صحفية عن موضوع الحراك السياسي، وهو رقم كبير يعكس أهمية الموضوع، ويدل على حرص الصحف المصرية بمختلف توجهاتها على متابعته، ويؤكد دور الصحف تجاه الحراك السياسي.
- جاءت دراسات كل من "**لواء جبار جمعة (2012)**" ، و"**أحمد عبد الكريم الملا (2013)**"، و"**عادل حمدى عيد المطيرى (2013)**" لتنطلق من نفس الهدف وهو: تقييم دور وسائل الإعلام في تغطية أحداث

الحراك السياسي، **وقد توصلت الدراسات الثلاث إلى نتائج عديدة، أهمها:** أن تغطيات "الوكالة" تولى اهتمامًا بالأنشطة السياسية الحكومية أكثر من غيرها من الجهات، وتهتم أيضًا بالأنشطة السياسية التي تقوم بها بعض جمعيات المجتمع المدنى، لكنها لا تعطى الاهتمام نفسه للأنشطة السياسية التي تقوم بها قوى المعارضة، ولذلك اتضح أن القيم الإخبارية التي تحكم في تغطيات وكالة "الأنباء كونا" ملتزمة مع وجهة نظر الحكومة الكويتية.

ب. دور مواقع التواصل الاجتماعي في الحراك السياسي والمجتمعي:

- جاءت دراستا "**أميرة كربوب (2015)**" ، و"**مصعب حسام (2012)**"، لتنطلق من نفس الهدف وهو: معرفة الدور الذى لعبته مواقع التواصل الاجتماعي في إطلاق شرارة الثورات العربية بشكل عام ومصر بشكل خاص، وناقشا أبرز مظاهر تحول هذه المواقع وبالأخص"Facebook" من الطابع الاجتماعي البحت، الذى من أجله أنشئت، إلى الطابع السياسي المؤثر والمطالبة بإسقاط النظام. **وتوصلت الدراستان في نتائجها إلى:** أن الأوضاع في مصر كانت قابلة للانفجار في أية لحظة لأسباب عديدة، كان أبرزها: انتهاكات حقوق الإنسان، والفساد بجميع أشكاله، والوضع الاقتصادي المتردي بما في ذلك ارتفاع معدلات البطالة وزيادة معدلات الفقر، وتزوير الانتخابات بصورة فاضحة، كل هذه المتغيرات وغيرها جعلت الشعب المصري يسعى

إلى تحقيق حراك مجتمعي منذ بداية الألفية الثالثة، ولكنه كان حراكًا فئويًا حتى عام 2011، حيث شهدت حراكًا ضم غالبية الفئات المجتمعية.

- هدفت دراسة "**محمد تركي بني سلامة (2013)**" إلى التعرف على التوجهات السياسية لناشطي الحراك الشبابي الأردني في ظل الربيع العربي، من خلال التعرف على أسباب نشأة الحراك، وردود الفعل المتنوعة تجاه الحراك، والصعوبات والتحديات التي تواجه الحراك، بالإضافة إلى استشراف مستقبل الحراك الشبابي في الأردن. **وتوصلت الدراسة في نتائجها إلى:** أن شبكة "**الإنترنت**" هي المصدر الأساسي للحصول على المعلومات، كما بينت الدراسة ارتفاع نسبة مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي، وأوضح المبحوثون أنهم يستخدمون هذه الوسائل؛ بسبب ضعف مصداقية الإعلام الرسمي، ولسهولة الحوار والتواصل عبرها.

المحور الثاني:– دراسات حول المشاركة السياسية:

حرص هذا المحور على استعراض الدراسات التي تناولت المشاركة السياسية من الفترة الزمنية "قبل 25 يناير 2011 وحتى 30 يونيو 2013"، وذلك بافتراض أن كل دراسة تتناول فترة زمنية معينة تعكس فيها واقعًا اجتماعيًا وسياسيًا معينًا، ينعكس على الحراك السياسي بشكل عام، والمشاركة السياسية بشكل خاص، وعليه، **سوف يهتم هذا المحور بالدراسات التي تناولت القضايا التالية:**

أ. **المشاركة السياسية في مؤشرات الدراسة الراهنة:**

يرتكز هذا المحور بشكل أساسي على الدراسات التي تناولت مؤشرات الدراسة الراهنة وهي "الانتخابات، التظاهرات، التنظيمات السياسية"، **ويتضح ذلك من خلال الدراسات التالية:**

- هدفت دراسات كلٌ من "أبو الفتوح عبد الحميد(2003)" ، و"منى يوسف/ حسن سلامة(2004)" ، و"محمد نور السيد (2006)"،"شى جونج بارك (2007) Park, Shee-Jeong"، و"إسلام محمد السيد(2009)" إلى التعرف على طبيعة المشاركة السياسية ومعوقاتها، ومؤشرات الانتماء لدى الشباب هذا فضلاً عن التعرف على أسباب التخلف عن الانتخابات. وتوصلوا إلى عدد من النتائج أهمها ما يلى: تدنى درجة المشاركة السياسية بين الشباب الجامعي، وارتفاع نسبة من لا ينتمون إلى أحزاب سياسية بين مفردات العينة، الأمر الذى يكشف عن نوع من اللامبالاة وعدم الاكتراث السياسي لدى أفراد العينة، كما تدخل التعددية السياسية في مصر تحت بند "التعددية السياسية المقيدة"، وتعتبر "قنوات المشاركة غير التقليدية أو الاحتجاجية" هى الآلية التي اعتمد عليها الشباب الجامعي للخروج من التهميش السياسي، مثل تكوين الكيانات الموازنة أو البديلة والانخراط في أعمال الاحتجاج والمظاهرات، وإنشاء المدونات السياسية المعارضة لنظام الحكم.

- تناولت دراستا "**حنين عبد الرحيم عبد العزيز (2007)**"، و"**ناصر محمود رشيد (2008)**" بالبحث والدراسة المجتمع الفلسطيني. وتوصلوا إلى نتيجة واحدة مؤداها: أن منظمات المجتمع المدني الفلسطيني نشأت نتيجة حالة تناقض وصراع صريح ومباشر بين المجتمع الفلسطيني بمفهومه الشامل، والسلطة السياسية الحاكمة، وعلى الرغم من ذلك إلا أن هذه المنظمات –ورغم الجهود المبذولة– لم تتمكن بعد– ولعوامل داخلية وخارجية مختلفة– من الوصول إلى إيضاح وتفسير مفهوم ومبادئ عمل هذه المنظمات، ونتج عن ذلك ضعف المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية.

ب. **دور مواقع التواصل الاجتماعي في المشاركة السياسية:**

- جاءت دراسة كل من "إيمان موسى حسانين(2013)" ، و"رباب عبد المنعم محمد(2014)" ، و"فريال فاروق أحمد(2014)" ، و"مها مصطفي محمود(2015)" ، و"نيكولا (2016)" لتنطلق من نفس الهدف وهو: التعرف على الدور السياسي لشبكات التواصل الاجتماعي وتأثيرها على المشاركة السياسية، وتوصلوا إلى نتائج عديدة أهمها أن الإنترنت أصبح الأداة الفعالة في الحياة السياسية، وذلك من خلال إتاحة الفرص للحوار والمناقشات حول القضايا والموضوعات السياسية، الأمر الذى نتج عنه تزايد الوعي والمعرفة السياسية لدى الشباب، وتوصلت الدراسة إلى وجود معوقات تواجه المشاركة السياسية الاجتماعية للشباب على الإنترنت،

منها استهداف النشطاء السياسيين، والشباب الثوريين، وأعضاء الحركات والأحزاب المعارضة، واعتقال المدونين ونشطاء الإنترنت، والاعتداءات البدنية عليهم.

المحور الثالث:– دراسات حول الحركات الاجتماعية:

أ. الحركة المصرية من أجل التغيير (كفاية):

عالج هذا المحور الجوانب المختلفة المتعلقة بحركة كفاية منذ بداية نشأتها، مرورًا بالتحديات التي تقف عائقًا أمام فعاليتها في الشارع المصري، وانتهاءً بحالة الركود التي أصابتها بعد ثورتى 25 يناير و30 يونيو، والدراسات التالية توضح ذلك:

- جاءت دراسة "**نادية حلمى الشافعى (2007)**" لرصد وتحليل ظاهرة الانتخابات الرئاسية المصرية لعام 2005 وما سبقها من الإعلان عن تعديل المادة ٧٦ من الدستور، وتحليل طبيعة العلاقة بين النظام والقوى السياسية، وتوصلت الدراسة إلى أن معضلات الحركات الاحتجاجية الجديدة تتمثل بالأساس في محدودية الفاعلية مثل "حركة كفاية"، والتضييق المستمر على الأعضاء، بل والملاحظة الأمنية لهم يحد من قدراتهم على التحرك في الشارع لمخاطبة المواطنين وإقناعهم بأهمية الضغط الشعبي المنظم من أجل إنجاز التحول الديمقراطي.
- واهتمت دراسة "**أحمد سيد حسين(2008)**" بالحركات الاجتماعية من حيث النشأة والخصائص وآليات العمل ودورة الحياة وصولاً إلى الأفول. وتوصلت الدراسة في نتائجها إلى أن حركة كفاية تركت أثرًا مهمًا على

التاريخ السياسي للبلاد، واستطاعت أن تؤثر في كافة قطاعات المجتمع المصري، ويبقى الأثر المحقق لنشاط حركة كفاية على مستوى الفعالية الجماهيرية على نقيض فكرها القومي تمامًا.

- هدفت دراسة "إيمان جرير رمضان عبد الهادي (2009)" إلى تحليل آثار سياسات الإصلاح الاقتصادي على كل من مستوى المعيشة والهجرة وبروز الحركات الاجتماعية، وانتقلت الدراسة بعد ذلك لتوضيح آثار تلك السياسات على تزايد الدور الخارجي ودور المجتمع المدني والإصلاح السياسي في مصر. وتوصلت الدراسة في نتائجها إلى أحدثت حركة "كفاية" حالة من الحراك السياسي في الشارع المصري، وقد أرجعت الدراسة العوامل التي أدت إلى بروز مثل هذه الحركات الاجتماعية في مصر إلى أنها نتجت بسبب المطالب الاقتصادية والاجتماعية التي ظلت تتصاعد رغم توجهات الحكومة لرفع الأجور، وتردى الأوضاع السياسية، وجمود المؤسسات السياسية التقليدية "الأحزاب".

- نبعت أهمية دراسة "**حنان كمال عبد الغنى (2009)**" من تناولها العلاقة بين المواطنة والإصلاح السياسي بالتطبيق على مصر خلال الفترة 2003 –2008 من خلال دراسة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للمواطن، بالإضافة إلى الانتخابات البرلمانية عام 2005، وانتخابات مجلس الشورى عام 2007، والحركات الاحتجاجية ذات المطالب الاقتصادية والاجتماعية، والحركات الاحتجاجية ذات المطالب السياسية. وتوصلت الدراسة إلى أن الحركات جاءت كلها من البداية كردة فعل على تطورات دولية وإقليمية وداخلية، وبالتالي لم تكن هناك

قدرة على الاستمرار لكل الحركات التي نشأت، وتتمثل أهم التحديات التي واجهت الحركات الاحتجاجية في عدم وجود مصادر تمويلية في ظل إعلانها رفض التدخل الأجنبي أو تمويلها من الخارج، وكذلك التحدي القانوني، وإذا لم تستطع هذه الحركات التغلب على هذا التحدي فإن مصيرها ينتهى إما إلى الانضمام إلى حزب سياسي أو تكوين جمعيات أهلية.

- تناولت دراسة "**إيمان محمد حسنى عبدالله (2010)**" العملية التي تقوم فيها رصد أطر التغطية الإخبارية بتشكيل القرار من الشباب المصري، نحو أنشطة الحركات الاجتماعية السياسية المعاصرة في الفترة من منتصف عام 2006 حتى منتصف عام 2009، وهم: الإخوان المسلمون وحركة كفاية، وحركة القضاة، والحركة العمالية، وحركة أساتذة الجامعات، وكشفت نتائج الدراسة عن مجيء الحركات الاجتماعية والسياسية في المرتبة الأولى، كأكثر القوى فعالية في المجتمع المصري، بمعدل 31,5%، تليها الأحزاب السياسية بمعدل 28,9%، ثم النقابات العمالية بمعدل 11,9%، وأخيرًا الأندية الفئوية بمعدل 10,6%.
- تبلور **الهدف الرئيس لدراسة "عبير عبد الرازق محمد (2016)"** في الكشف عن العوامل الداخلية والخارجية الفاعلة في مشاركة أفراد الطبقة الوسطى في المشهد السياسي، أو التزام الصمت إلى حين، **وتوصلت الدراسة إلى** مشاركة حركتي 9 مارس وكفاية في ثورتي 25 يناير و30 يونيو، والتأييد لمطالبهما، أما في الوقت الحالي فقد اقتصرت مشاركة معظم الحالات على خروج عريضة أو بيان أو عقد ندوة، وتتوقف فعاليات حركة كفاية

في وجود فرصة مجتمعية عادة ما ترتبط بالسياسات الخارجية وقرارات واتجاهات النظام حيال تلك السياسات، إلى جانب الأحداث الداخلية التي تهم الشارع المصري، ومن العوامل التي أسهمت في جمود حركتي 9 مارس وكفاية الانقسام الأيديولوجي الذى دب في الحركتين خاصة بعد ثورة 25 يناير 2011، والذى إزداد بعد ثورة 30 يونيو 2013، فضلاً عن ضبابية المشهد السياسي في الوقت الحالي الأمر الذى أدى إلى التزام بعض القيادات بالصمت الظاهري.

ت. العلاقة بين النظام السياسي والحركة الاجتماعية:

يرتكز هذا المحور على تساؤل أساسي مؤداه: كيف تعاملت الأنظمة السياسية الحاكمة مع الحركات الاجتماعية، وتبيان طبيعة هذه العلاقة، هل هى علاقة "تعاونية ذات طبيعة تنسيقية" أم علاقة "كبت سياسي"، فضلًا عن التأثير المتبادل بينهم؟، والدراسات التالية توضح ذلك:

- **تناولت دراستا "رضوان محمود المجالي (2013)" ، و"عقل محمد أحمد (2015)" تأثير الحركات الاجتماعية على النظام السياسي . وتوصلت الدراستان في نتائجها إلى** أن الحركات الإسلامية استطاعت الوصول إلى الحكم عن طريق استغلال النوافذ السياسية "الفرص" التي أتيحت لها من خلال الثورات، ولكن بعد وصولها للسلطة أصبحت تعاني من أزمة أيديولوجية تتمثل في التناقض ما بين خطابها السياسي الذي يمثل مبادئها الفكرية وممارساتها العملية، والذي أدى بدوره لإضعاف معتقداتها الفكرية.

- هدفت دراسة "عبان عالي (2013)" إلى التعرف على دور حركة 20 فبراير في إحداث التغيير الاجتماعي والسياسي في المغرب، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: نجاح الحركة في إخراج الأفراد من قوقعة الانعزال والانسحاب والانغلاق على الذات إلى الاهتمام بالشأن العام والقضايا السياسية، كما انتهج النظام المغربي أساليب مختلفة لمواجهة احتجاجات الحركة تراوحت ما بين أسلوب الاستجابة الجزئية بالإصلاح، أو الحوار، والأسلوب الأمني العنيف والبلطجة (الشمكارة)، ومن جهة أخرى لعب الإعلام الرسمي والخاص المقرب من النظام دورًا في تشويه الحركة والتعتيم على أحداثها وحقيقة طبيعة أهدافها.

ج. دور الحركة الاجتماعية في إحداث الثورة:

في هذا الصدد عالج هذا المحور الدراسات التي اهتمت بالبحث والدراسة بدور الحركات الاجتماعية تجاه الثورة من جهة، ومواقع التواصل الاجتماعي في الحشد والتعبئة من جهة أخرى، **ويتبين ذلك من خلال الآتي:**

- تهتم دراسة **"وين هيشن هو(2010)"** بتفسير الارتفاع السريع والسقوط الذريع لحركة "القمصان الحمر"، وتحليل ذلك في ضوء وسائل الإعلام والحكومة، **وتوصلت الدراسة إلى نتائج مهمة منها،** أن حركة القمصان الحمر فقدت شرعيتها في عقدها للمزيد من المظاهرات الخارجة عن إطار القانون، وبذلك فقدت أفضل ما يمكن الحصول عليه من التأثير المؤسسي، وبينت الدراسة أن الإعلام يلعب دورًا كبيرًا في صعود الحركة وهبوطها،

لما له من تأثير كبير على الجماهير، كما أظهرت الدراسة فشل حركة "القمصان الحمر" وذلك بسبب الاستقطاب السياسي في المجتمع.

- تبحث دراسة "داريا دميتريفا (2013)" في ظاهرة احتجاجات ديسمبر في روسيا، عندما شارك الآلاف من المواطنين في الحركة الاحتجاجية بعد عمليات الاحتيال خلال الانتخابات البرلمانية، وترتكز الدراسة على الأدوار التي تلعبها وسائل الإعلام الاجتماعي في التعبئة الجماهيرية في المظاهرات والمسيرات، هذا فضلًا عن البحث عن الطرق المختلفة لاشتراك الجماهير في الحركات الاجتماعية، وذلك في ضوء ما يتوافر من التسويق السياسي للحركة، وتوصلت الدراسة إلى أن وسائل الإعلام الاجتماعي تعتبر واحدة من أهم المصادر الأساسية للحصول على المعلومات عن أعمال الاحتجاج، وكذلك المصدر الرئيس للمشاركة في المظاهرات والمسيرات.
- تكمن أهمية دراسة "**محمود جمال أحمد عبدالعال (2014)**" في كونها ترتكز على الحركات الشبابية وتربط بينها وبين عملية التعبئة الجماهيرية، كما هدفت إلى التعرف على مدي فعالية وقدرة حركة شباب 6 أبريل على عملية التعبئة السياسية منذ ثورة الخامس والعشرين من يناير وحتي تولى الرئيس عبد الفتاح السيسي، **وتوصلت الدراسة إلى نتائج أهمها**: أن حركة تمرد استطاعت جمع الاستمارات وتوقيعات سحب الثقة من الرئيس الأسبق محمد مرسي مما اضطر أحيانا قيادات جماعة الإخوان المسلمين إلى التفاوض مع الحركات التي ساندت حركة

تمرد، وكان من هذه الحركات: كفاية، و6 أبريل، وذلك خوفاً من تمدد القوي السياسية ونجاحها في الحصول على 15 مليون صوت لسحب الثقة من الرئيس السابق محمد مرسي.

- هدفت دراسة "**فتحي محمد شمس (2014)**" إلى اختبار أثر آليات الديمقراطية الرقمية في عملية التحول الديمقراطي، وإلى أي مدى يؤدى استخدام تطبيقات التكنولوجيا الحديثة إلى دعم العملية الديمقراطية، **وقد خلصت الدراسة إلى عدة نتائج منها**: أن الآليات الرقمية ساهمت في تبلور الحركات الاحتجاجية في مصر من خلال إتاحة الفرص أمامها لعمل تجمعات افتراضية على شبكة الإنترنت من خلال شبكات ومواقع التواصل الاجتماعي، إضافة إلى تسهيل عملية الحشد ونشر المعلومات المختلفة حول آخر التطورات على أرض الواقع، وتقليل الرقابة الحكومية على النشاطات الثورية، كما أن الآليات الرقمية ساهمت بصورة كبيرة في إحداث عملية التحول الديمقراطي، حيث إنها ساعدت على دعم الحركات الاحتجاجية بشكل خاص، والفعل الثوري بشكل عام، مما مهد لثورة 25 يناير والتي قامت بالإطاحة بالنظام القائم.

❖ **تعقيب عام:**

اهتم هذا المحور بتناول الموضوعات المختلفة ذات الصلة الوثيقة بالحراك السياسي مع مراعاة تناولها للبعد المستقبلي، كما تناول دراسات المشاركة السياسية مع مراعاة تناولها لمؤشرات الدراسة الراهنة، وأخيرًا تطرق إلى دراسات الحركات الاجتماعية، وبالنظر في تلك الدراسات فهناك بعض الملاحظات الذى يمكن أن يوجه لها:-

- أن الدراسات التي تناولت التطورات السياسية في الفترة (2005-2007) في مصر أرجعت سبب الحراك السياسي لعوامل محددة منها، تعديل المادة 76 من الدستور، والانتخابات الرئاسية والبرلمانية لعام 2005، وظهور بعض الحركات الاجتماعية أهمها حركة كفاية، وعلى الجانب الإقليمي، قد توصلت دراسة (**مناور عبد اللطيف 2013**) إلى أن الحراك السياسي يترك أثاره على الجوانب الاجتماعية والسياسية والاقتصادية.
- هناك نقصًا كميًا ونوعيًا في الدراسات المستقبلية ذات الطابع السياسي.
- أن الدراسات التي تناولت البعد المستقبلي في الحراك السياسي، أغلبها استخدم تقنية بناء السيناريوهات في استشراف المستقبل، ودراسة واحدة فقط استخدمت المنهج الاستشرافي في تحديد السيناريوهات، بالإضافة إلى عدم استخدام الدراسات المستقبلية السابقة **للبعد الزمني** -المستقبل القريب- والمتوسط -والبعيد- في تحديد المسارات المستقبلية.

- تناولت جميع الدراسات الحراك السياسي وفق تناول العوامل المحلية التي أدت إلى اندلاع **الثورات**، وقليل منها من ذكر العوامل الخارجية (الإقليمي والدولي) التي أسهمت في هذا الحراك، ودراسة واحدة فقط تناولت التأثيرات الإقليمية والدولية في الثورات العربية وهى (**دراسة وليدة ساعو 2014**).
- تناولت أغلب الدراسات المنهج الوصفي التحليلي والمنهج التاريخي، بَيْد أن قليلًا من هذه الدراسات استخدمت مناهج مغايرة مثل (تحليل النظم، المنهج المقارن).
- بالنسبة للدراسات التي اهتمت بالجانب الإعلامي بشقيه (الرسمي– غير الرسمي) في تناول قضية الحراك السياسي، فقد أكدت على سيطرة الأنظمة الحاكمة على وسائل الإعلام الرسمي، والذي نتج عنه ضعف المصداقية في هذه الوسائل.
- بالنسبة للدراسات التي تناولت دور وسائل التواصل الاجتماعي في الحراك السياسي، اتفقوا جميعًا على تنامى دور وسائل التواصل الاجتماعي في الحراك السياسي، وكيف تحولت إلى أداة سياسية يعتمد عليها في الحصول على المعلومات السياسية، هذا فضلًا عن قدرتها على الحشد والتعبئة، ولكن هناك دراسة واحدة فقط تناولت الصعوبات التي تواجه مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي، والتي أرجعتها إلى الاعتقال والمضايقات الأمنية التي تواجه المدونين.

- وفي سياق الدراسات التي تناولت دور مواقع التواصل الاجتماعي في المشاركة السياسية، قد تناولت دور هذه المواقع في الاستخدام السياسي بصفة عامة، والمشاركة الانتخابية بصفة خاصة، ودراسة واحدة فقط تناولت المعوقات التي تواجه المشاركة السياسية الاجتماعية على الإنترنت، وهى دراسة (**فريال فاروق أحمد 2014**).
- معظم الدراسات السابقة تناولت المشاركة السياسية لفئة الشباب، وأغفلوا الفئات العمرية الأخرى.
- تناولت معظم الدراسات المشاركة السياسية في ضوء الأنشطة السياسية، ومدى انعكاس ذلك على المشاركة السياسية والمجتمعية، ولكن دراسة واحدة فقط تناولت تأثير متغيرات أخرى على هذا النوع من المشاركة، حيث تناولت دراسة (**محمد عبدالله محمد 2012**) الوعى السياسي وعلاقته بالمشاركة.
- على الرغم من أن هناك دراسات ركزت على "حركة كفاية"، إلا أنها جاءت ما قبل الثورة، وتميزت دراسة واحدة – (**عبير عبد الرازق 2016**)- بتناول الحركة بعد الثورة ، والتعرف على أسباب تراجعها في المشهد السياسي بعد الثورة.

➢ **ما تقدمه الدراسة الراهنة:**

بناءً على ما سبق، تتمثل **الإضافة الإمبيريقية لهذه الدراسة في:** تحديد أشكال الحراك السياسي في ثورتي 25 يناير 2011 و30 يونيو 2013، هذا فضلًا عن استخدام الدراسة الراهنة للبعد الزمنى في الرؤية الاستشرافية خلال الخمس سنوات القادمة (2017-2022). كما توضح الدراسة واقع المشاركة السياسية في فترات الدراسة

الثلاث (فترة مبارك، 25 يناير 2011، 30 يونيو حتى 2017)، ومن زاوية أخرى، تسهم الدراسة في إثراء التراث النظري فيما يتعلق بالحركات الاحتجاجية وتأثيرها على موجة الحراك الثوري، وكذلك "حركة تمرد"، والتي أغفلتها الدراسات السابق ذكرها.

رابعًا:–خاتمة الدراسة وتوصياتها:

النتائج العامة للدراسة:

يمكن الوصول إلى نتائج عامة بشأن الحراك السياسي في مصر بعد 30 يونيو، وذلك من خلال التحقق من الهدف الرئيس للدراسة في: التعرف على ملامح الحراك السياسي في المجتمع المصري "الأسباب– مسارات التطور–مستقبل الحراك"، والذى أنبثق منه عدة أهداف فرعية وتساؤلات، تم التحقق منها –في الفصول الأربعة الأخيرة للدراسة– وتناولتها الباحثة بشكل تفصيلي وتحليلي، وذلك من ضوء عدة مقولات لنظريات سوسيولوجية كمنظور للدراسة، حيث استعانت الباحثة بالمقولات النظرية التي فسرت "الفعل السياسي" والذى ضم ثلاثة من أشكاله وهى: الفعل الثوري؛ للكشف عن الأسباب التي تدفع باتجاه الثورة، وذلك من خلال طرح رؤى وأفكار نظريتي "الحرمان النسبي، والمجال العام"، يليها "الفعل السياسي الفردي"؛ لمعرفة الأسباب التي تدفع إلى المشاركة السياسية أو تحول دون ذلك، بناءً على تبنى أفكار"روبرت دال" وفرضياته حول الشريحة السياسية/وغير السياسية. ثم "الفعل السياسي الجماعي"؛ للاستناد إلى

قاعدة نظرية تفسر العوامل التي تؤدى إلى نشأة الحركة الاحتجاجية، والعوامل التي تساعد على نجاح الحركة أو إخفاقها. وأخيرًا، ارتكزت الدراسة بشكل أساسي في تناولها للبعد الاستشرافي على نظرية "الخيال السوسيولوجى لرايت ميلز".

وعليه، توصلت الدراسة الراهنة في نتائجها الميدانية إلى ما يلي:

1. تندلع "**الثورة**" في حالة وجود تقدم اقتصادي، ولكنه يعتمد على استبعاد وحرمان بعض فئات المجتمع من ذلك التقدم، وهذا بدوره أن يؤدي إلى حدوث فجوة بين التوقعات والإنجازات، ومن ثم تندلع الثورة ويحدث التغيير السياسي.
2. تلعب "**الطبقة الوسطى**" دورًا مهمًّا في إحداث التغيير السياسي لما تمتلكه من المؤهلات ووسائل المعرفة والوعى التي تمكنهم من تطويع وسائل التواصل الاجتماعي في الحشد والتعبئة والتوجيه، فهي طبقة قلقة تحاول الحفاظ على وضعها الطبقي في ظل نظام يحول دون ذلك مما يدفعها إلى التغيير السياسي.
3. **أن أهم العوامل التي دفعت باتجاه ثورة 25 يناير2011 تمثلت في:** انتشار الفساد والمحسوبية، ومحاولات التوريث، وتزوير انتخابات "مجلس الشعب2010"، فضلًا عن قمع الأنظمة لكل سبل المشاركة السياسية. كما احتلت الأسباب ذات "الطابع السياسي" أهم العوامل المؤدية إلى اندلا ع ثورة 25 يناير. **في حين جاءت** أهم **العوامل التي دفعت باتجاه ثورة 30 يونيو 2013 في:** احتكار الإخوان لموارد الدولة ومنشآتها، ودمج

الدين بالسياسة. وقد ظهر ذلك من خلال تكفير الإخوان المسلمين لكل من يعارض سياسات الدولة، فقد اندلعت هذه الثورة ضد الاستبداد الديني، هذا فضلًا عن استمرارية تدهور الوضع الاقتصادي واستمرار السخط والفوضى.

4. أوضحت الدراسة أن "**ثورة 30 يونيو**" هي ثورة مكملة وموجة ثانية جاءت امتدادًا للموجة الأولى وهي ثورة 25 يناير. وعلى الرغم من اندلاع ثورتين في فترات زمنية متقاربة إلى حد ما إلا أنهما لم يحققا هدف الثورة في العدالة الاجتماعية.

5. "**الاستبداد**" هو العامل المشترك في الدوافع التي دفعت باتجاه ثورتي 25 يناير و30 يونيو، حيث جاءت ثورة 25 يناير نتاج الاستبداد السياسي، في حين جاءت ثورة 30 يونيو نتاج الاستبداد الديني، وعلى الرغم من اندلاع ثورة 25 يناير للتحرر من الاستبداد السياسي إلا أنه حل استبداد محل آخر، والذي أدى في النهاية إلى قيام ثورة 30 يونيو.

6. توصلت الدراسة إلى أن ثورتي "25 يناير و30 يونيو" تركتا آثارهما السلبية أكثر من الإيجابية، حيث تجلت المظاهر السلبية في تدهور الأوضاع الاقتصادية بعد الثورتين، ومدى معاناة المواطن المصري في فترات ما بعد الثورتين من تدهور في أحواله الاقتصادية والمعيشية، بالإضافة إلى ذلك تزايد معدلات العنف والتي تجلت في انتشار الجرائم والبلطجة والانفلات الأمني بعد الثورة.

7. **وعن محركو الحراك السياسي**، كشفت الدراسة عن تراجع دور"**الأحزاب السياسية**" وفقدان فاعليتها بعد قيام ثورتي 25 يناير و30 يونيو، فهي غير قادرة على التغلغل وسط الجماهير، بالإضافة إلى انشغال المواطن بهمومه الخاصة والذى جعله لا يعطي اهتمامًا بالعمل الحزبي. ويأتي "**الجيش**" ليشكل المحرك الأول والأكثر تأثيرًا وفاعلية في الحراك السياسي للمجتمع المصري، والذي قد ظهر بشكل جلي في ثورتي 25 يناير و30 يونيو؛ حيث الاستجابة لمطالب الشعب وانحيازه للثورتين وعزله (لمبارك ومرسي). ثم تأتي "**شبكات التواصل الاجتماعي**" لتشكل المحرك الثاني، حيث غدت بمثابة أهم أشكال الممارسة السياسية بعد الثورة، وأصبحت أداة سياسية أكثر منها اجتماعية، ومحركًا فاعلاً ومؤثراً في الثورات والمظاهرات.
8. كشفت الدراسة عن اعتماد أفراد العينة في متابعة الأحداث السياسية على "شبكات التواصل الاجتماعي" في مقابل تراجع دور "وسائل الإعلام التقليدية". حيث أصبحت– وسائل التواصل الاجتماعي– الوسيلة الأكثر سهولة للحصول على المعلومات أو تداولها، لكونها فضاء واسعًا يستطيع الفرد داخله التعبير عن آرائه بحرية تامة دون قيود، كما تستطيع الوصول إلى أكبر المواقع الإخبارية والتحقق من المعلومة، وبالإضافة إلى أن تلك الوسائل لها قوة اجتماعية ذات طابع سياسي، حيث مثلت الشرارة التي انطلقت منها ثورة 25 يناير، وعليه، تعتبر وسائل التواصل الاجتماعي من الوسائل الهامة والمؤثرة في الحراك السياسي.

9. أتاحت وسائل التواصل الاجتماعي حالة من "**الحكي الافتراضي**" لدى الجماهير، باعتبارها مجالًا سياسيًا واسعًا يعتمد عليه في متابعة الأحداث السياسية ومناقشتها خاصة بعد ثورة 25 يناير، وذلك لما تتيحه من سهولة التواصل مع الآخرين وتبادل الخبرات وإتاحة الفرص للحوار والمناقشات السياسية، كما أصبحت شبكات التواصل الاجتماعي مصدرًا مهمًا في الحصول على المعلومات وأهمها "السياسية"، كما أضحت فرصة للانتقاء بين وسائل الإعلام التقليدي بشقيه "الحكومي والخاص".
10. جادلت الدراسة حول تمتع أفراد العينة بدرجة من درجات الوعي السياسي بالأحداث السياسية خاصة بعد ثورة 25 يناير، وينعكس هذا الوعي في "الحكي المسيس" الذي ظهر في تلك الآونة ومناقشة القضايا السياسية المختلفة، مثل قانون التظاهر والاستفتاءات الدستورية. وازداد هذا الوعي المجتمعي والاهتمام بالأمور السياسية نتيجة لما أحدثته الثورتان وما أعقبهما من أحداث سياسية يومية، والتي جعلتها مادة خصبة للنقاش والحوار، مما ضاعف من الحكي السياسي بين أفراد المجتمع. وعلى الرغم من ذلك، إلا أنه لم ينعكس هذا الوعي على مشاركتهم السياسية وخاصة في "التظاهرات" و"التنظيمات السياسية"، الأمر الذى ينم على أنهم لم يصلوا بعد إلى الوعي المصاحب للمشاركة، واقتصرت مشاركتهم على موقع المتفرج –حزب الكنبة–عبر وسائل التواصل الاجتماعي دون المشاركة على أرض الواقع، وبالتالي حلت المشاركة عبر وسائل التواصل الاجتماعي محل المشاركة الرسمية.

11. تمثل شكل "**الحراك الانتخابي**" في ثورة 25 يناير 2011 في (حراك رأسي "صاعد")؛ ويعنى ذلك عدم مشاركة أفراد العينة قبل 25 يناير ، ومشاركتهم بعد الثورة، ويدل ذلك على ضعف الحراك الانتخابي قبل 25 يناير وزيادة هذا النوع من الحراك بعد الثورة ، أما عن شكل الحراك الانتخابي في 30 يونيو فتمثل في(الحراك الأفقي)؛ ويعنى ذلك مشاركة أفراد العينة قبل الثورة وبعدها، ويدل ذلك على استمرارية الحراك الانتخابي من ثورة 25 يناير حتى ثورة 30 يونيو.

12. توصلت الدراسة –في ضوء رصد المشاركة الانتخابية من الفترة (2005 حتى 2015) – إلى أن أقل نسب مشاركة كانت قبل 25 يناير ، ويرجع ذلك إلى عدة أسباب منها: عدم نزاهة العملية الانتخابية ؛ حيث شهدت هذه الفترة تزويرًا للانتخابات كان أشهرها انتخابات مجلس الشعب2010، بالإضافة إلى أحادية السلطة وغياب مبدأ تداول السلطة السلمي؛ نتيجة لشخصنة السلطة واحتكارها من الحزب الحاكم "الحزب الوطني" التي أدت إلى ضعف المشاركة الجماهيرية لمعرفتهم أن أصواتهم تذهب سدي دون جدوي، مما ضاعف من "ثقافة اللامبالاة السياسية" لدى الجماهير، وكل هذه المؤشرات تعكس حالة من الإقصاء السياسي والمجتمعي قبل 25 يناير من قبل النظام السياسي.

13. وفي ضوء رصد المشاركة الانتخابية من الفترة (2005 حتى 2015) تبين أن أعلى نسبة مشاركة تمثلت في استفتاء "تعديل الدستور بعد 25 يناير 2011"، وانتخابات "الرئاسة 2012"، وانتخابات "الرئاسة

2014"، وذلك يعكس مدى أهمية الانتخابات التي أعقبت ثورتي 25 يناير و30 يونيو، وثقة الجماهير في العملية الانتخابية ودورها في التغيير السياسي.

14. مثلت "الأغلبية الصامتة" أهم أشكال الحراك بشقيه "**الاحتجاجي والتنظيمي**" في ثورتي 25 يناير و30 يونيو.

15. وفي ضوء رصد **المشاركة الاحتجاجية** من الفترة (قبل 25 يناير حتى2017) ، يكمن سبب مشاركتهم في التظاهرات والاحتجاجات إلى اقتناعهم بفاعلية التظاهر لتغيير الأوضاع السلبية، والتأثير والضغط على الحكومة والسياسات، ولاعتراف الآخرين بوجودهم.

16. افتقرت "**التنظيمات السياسية**" قبل 25 يناير إلى الممارسة السياسية الفعالة، حيث أصابها حالة من الخمول والضعف خاصة في ظل احتكار الحياة السياسية من قبل الحزب الوطني، وفرض بعض القوانين التي كانت تحول دون مشاركتهم السياسية؛ مما أضعفها وأفقدها القدرة على جذب قاعدة جماهيرية تقنع المواطن بجدوى مشاركته.

17. على الرغم من أن ثورة 25 يناير شهدت مولد المئات من التنظيمات السياسية– لا سيما الأحزاب السياسية والحركات السياسية والائتلافات–، ومثلوا "تعددية تنظيمية" إلا أنهم لم يؤثروا على موجة الحراك السياسي في المجتمع، ولا تزال هذه التنظيمات تفتقد الفاعلية السياسية بعد ثورتي 25 يناير و30 يونيو، ويرجع ذلك إلى

عدم قدرة هذه التنظيمات على التغيير السياسي، وأنهم يسعون إلى خدمة مصالحهم الشخصية، بالإضافة إلى الشك في وطنيتهم ومصادر تمويلهم، فلذلك أصبحت طاردة أكثر من كونها جاذبة للجماهير، ولم تستطع استقطاب الجماهير على الرغم من المناخ الثوري الذى شهدته مصر منذ اندلاع ثورتي 25 يناير و30 يونيو.

18. نشأت "**حركة كفاية**" نتيجة تردى الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية في فترة مبارك، الأمر الذي دفع نخبة من المثقفين والمهتمين بالشأن العام إلى تنظيم جهودهم من أجل إنشاء حركة اجتماعية مهتمة بالعمل السياسي، ولا تنتمي إلى توجه أيديولوجى معين لتصبح بديلًا للأحزاب السياسية "الكارتونية" التي تفتقد الفاعلية السياسية في الشارع المصري آنذاك.

19. هدفت نشأة حركتي "**كفاية وتمرد**" إلى السعي لمحاولات إسقاط الأنظمة، وظهرت حركة كفاية في فترة ركود سياسي، كسرت قيوده، وأسست كيانا مؤثرا في الشارع المصري، في حين ظهرت حركة تمرد في مرحلة زخم سياسي وثوري بعد ثورة 25 يناير، والذي ساهم بشكل كبير في تجاوب الجماهير مع أهدافها.

20. بعد اندلاع ثورتي25 يناير و30 يونيو، حدث خفوت تدريجي في نشاط حركتي "كفاية وتمرد"، نظرًا لانتهاء أهدافهما التي انطلقا من أجلها، كما أفرزت الثورتين تشكيل حركات وأحزاب جديدة من جهة، وتفكيك بعض الكيانات السياسية من جهة أخري، كما تراجع أثر "تمرد" عقب الانتخابات الرئاسية التي جاءت بعد ثورة 30

يونيو، حيث ظهر الانقسام والانشقاق داخل الحركة من خلال رغبة كل من مؤسسي الحركة دعم مرشح رئاسي معين.

21. وأخيرًا، طرحت الدراسة خمسة سيناريوهات حول مستقبل الحراك السياسي بعد30 يونيو، متمثلة في: ثلاث سيناريوهات حول الحراك السياسي الفردي، وسيناريوهان حول الحراك السياسي الجماعي، ويضم سيناريوهات الحراك السياسي الفردي، سيناريو "**النمو**"، يعنى هذا السيناريو استمرار الحراك الانتخابي في مصر بعد ثورة30 يونيو، واعتبارها أداة مهمة للتغيير السياسي لدى المواطنين، وسيناريو "**الإضمحلال**"، ويفترض هذا السيناريو تلاشي أو زوال الحراك الاحتجاجي بعد ثورة 30 يونيو بعدما كانت جزء لا يتجزأ من الحراك الثوري قبيل الثورتين، وسيناريو "**السكون**"، ويفترض هذا السيناريو "عزوف تام" للحراك التنظيمي في المستقبل، وكما يفترض بشكل أساسي عدم استعادة التنظيمات السياسية قوتها مرة أخرى، واستمرار ضعفها وفقدان دورها في الحراك السياسي. أما فيما يتعلق بالحراك السياسي الجماعي، يضم سيناريو "**النمو والصعود**" عودة حركة كفاية إلى المشهد السياسي بشكل جديد يلاءم تطورات هذا المشهد، نظرًا لاستمرار الاجتماعات الدورية، كما يفترض السيناريو عودة حركة تمرد على الساحة السياسية من خلال تأسيس حزب سياسي، مستغلين اسم"تمرد"، وسيناريو "**الهبوط**"، ويفترض احتجاب تام لحركة كفاية من المشهد السياسي، إذا لم تعالج الحركة مظاهر التردى

والقصور في أنشطتها، كما يفترض هذا السيناريو استمرار اختفاء حركة تمرد، نظرًا لعدم تلاقي أعضائها حول فكرة تجمعهم مرة أخرى، واستمرار انشقاقها.

بدلًا من التوصيات:

1. زيادة توجه البحوث نحو مزيد من الاهتمام بنمط الدراسات المستقبلية التي تفتقرها البحوث السوسيولوجية.
2. من الضروري أن يقوم باحثون بدراسة الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي حفزت من اندلاع ثورة 30 يونيو، ومعالجة القصور النظري فيما يتعلق بها –دراسة تحليلية محايدة –، حيث أن أغلب الكتابات عن هذه الثورة تعكس انحيازات أيديولوجية وميول شخصية للباحثين، مما يجعل انتقاء مثل هذه المعلومات ليس بالأمر اليسير.
3. يجب أن تعالج التنظيمات السياسية القصور والانشقاقات الداخلية ومن ثم تفعيل دورها في الشارع المصري.
4. معالجة الحركات الاحتجاجية لمشاكلها الداخلية والخلافات بين الأعضاء التي تتسبب في حدوث انشقاقات، وذلك من خلال وضع قواعد واضحة تنظم أنشطة الحركات الاحتجاجية.

المراجع:

- إبراهيم العيسوي، الدراسات المستقبلية ومشروع مصر 2020، (القاهرة: معهد التخطيط القومي، 2000).
- أبو الفتوح عبد الحميد، المشاركة السياسية للشباب الجامعي، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة المنوفية، 2003.
- أحمد تهامي عبد الحى، النظام السياسي وأزمة الحراك الجيلي في القوى السياسية المصرية، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2005.
- أحمد زايد، أركولوجيا الثورة وإعادة البعث للطبقة الوسطى، مجلة الديمقراطية، السنة (11)، عدد (42) – أبريل 2011، الرابط :
- http://democracy.ahram.org.eg/UI/Front/InnerPrint.aspx?NewsID=126
- أحمد سيد حسين محمد، الحركات الاجتماعية والإصلاح السياسي: حالة حركة كفاية المصرية، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2008.

- أحمد عبد الكريم الملا، التغطية الإعلامية للحراك السياسي في العراق (2011) دراسة تحليلية مقارنة بين موقعى شبكة البصرة نت وشبكة الإعلام العراقي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإعلام، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2013.
- أحمد مجدى حجازي، أزمة الخطاب الثقافي: رؤية نقدية، (القاهرة: النور للنشر، 2017).
- أحمد مجدى حجازي، ثقافة المخدرات لدى الشباب المصري: دراسة ميدانية على عينة من شباب الأندية الرياضية ومراكز الشباب، (القاهرة: المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، 2006).
- إسلام محمد السيد، مشاركة الشباب الجامعي في الحياة السياسية المصرية، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2009.
- أماني قنديل، الموسوعة العربية للمجتمع المدني، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2008).
- أميرة كربوب، دور الإعلام الجديد في دعم الحراك المجتمعي "مصر نموذجًا"، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خضير "بسكرة"، 2015.
- إيمان جرير رمضان عبد الهادى، الآثار الاجتماعية والسياسية لسياسة الإصلاح الاقتصادى في مصر، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2009.

- إيمان محمد حسنى، علاقة الأطر الصحفية لأنشطة الحركات السياسية والاجتماعية باتجاهات الشباب نحوها، رسالة دكتوراه غير منشورة، قسم الصحافة، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، 2010.
- إيمان موسى حسانين، اتصالات الكلمة الالكترونية عبر مواقع الشبكات الاجتماعية ودورها في المشاركة السياسية للشباب: دراسة تطبيقية على انتخابات رئاسة الجمهورية في مصر، رسالة ماجستير غير منشورة، إدارة الأعمال، كلية التجارة، جامعة المنصورة، 2013.
- إيناس مصطفي عزت وآخرون، الموسوعة العربية الميسرة، ط2، (بيروت: المكتبة العصرية، 2010).
- التقرير الأستراتيجى العربى2010، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، 2011).
- جوردون مارشال، موسوعة علم الاجتماع "مج1"، محمد الجوهرى وآخرون، ط2، (القاهرة: المركز القومى للترجمة، 2007).
- حنان كمال عبد الغنى، المواطنة والإصلاح السياسي: دراسة النظام السياسي المصرى 2003-2008، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2009.
- حنين عبد الرحيم عبد العزيز، التخطيط الرسمى لتنمية وتفعيل المشاركة السياسية للمرأة في فلسطين 1996-2006، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم التخطيط والتنمية السياسية، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح في نابلس – فلسطين، 2007.

- خالد المعينى، كى لا تسرق الثورات: دراسات موضوعية في ربيع الثورات العربية، (بيروت: منشورات ضفاف، 2014).
- داليا أحمد رشدي، المداخل النفسية في دراسة الثورات: مراجعة نظرية، (في): نادية مصطفي/ أمل حمادة (محررتان)، الثورة المصرية ودراسة العلوم السياسية، أعمال المؤتمر السنوى الأول لشباب أعضاء هيئة التدريس، قسم العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.
- دينا شحاته، الحركات الشبابية وثورة 25 يناير، كراسات استراتيجية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد (218)، السنة (21)، 2011.
- رباب عبد المنعم محمد، دور الإنترنت في التهيئة المعرفية للشباب أثناء الحملات الانتخابية: دراسة تطبيقية على الانتخابات الرئاسية، رسالة دكتوراه غير منشورة، قسم الإعلام، كلية الأداب، جامعة المنيا، 2014.
- رحيم الساعدى، مقدمة في علم الدراسات المستقبلية "ج2"، (بغداد: دار الفراهيدى للنشر والتوزيع، 2011).
- رضوان محمود المجالى، الحركات الاحتجاجية في الأردن: دراسة في المطالب والاستجابة، دراسة منشورة في المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 38، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2013).

- سالي المهدي، دراسة الاحتجاج الاجتماعي: تقاطعات عالمية ومحلية، (في): السيد يسين (مشرفًا)، خرائط الاحتجاج الاجتماعي في مصر: بحث في مقدمات الثورة، (القاهرة: المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، 2014).
- شارلوت سيمور – سميث، موسوعة علم الإنسان– المفاهيم والمصطلحات الأنثروبولوجية، ترجمة مجموعة من أساتذة علم الاجتماع، ط2، (القاهرة: المركز القومى للترجمة، 2009).
- شفيق أحمد عبد الرحمن، البعد السياسي لعملية التحول الديمقراطى في الوطن العربى "تونس نموذجًا"، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر – غزة، 2014.
- عادل حمدى عيد المطيرى، تغطية وكالة الأنباء الكويتية "كونا" للحراك السياسي في الكويت من وجهة نظر الصحفيين العاملين في الصحف الكويتية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإعلام، جامعة الشرق الأوسط ، الأردن، 2013.
- عاصم الدسوقى، (البحث عن قانون علمى لظاهرة الثورة –الإشكالات والفروض)، (في): عبادة كحيلة(محررًا)، أعمال ندوة "الثورة والتغيير في الوطن العربى عبر العصور"، الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة القاهرة، 2005.
- عاطف غيث، قاموس علم الإجتماع، (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2006).

- عبان عالى، دور حركة 20 فبراير في إحداث التغيير الاجتماعى والسياسي في المغرب، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم البحوث والدراسات الاجتماعية، معهد البحوث والدراسات العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، جامعة الدول العربية، 2013.
- عبد السلام على نوير، الحراك الاجتماعي والتغير السياسي في مصر 1974-1987، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1993.
- عبد الغفار شكر، قوى الثورة من 25 يناير إلى 30 يونيو، أحوال مصرية، العدد (50)، السنة (12)، 2013.
- عبير عبد الرازق محمد، الطبقة الوسطى المصرية بين ثقافة الصمت والحركات الاحتجاجية: دراسة ميدانية، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم علم الاجتماع، كلية البنات للآداب والعلوم والتربية، جامعة عين شمس، 2016.
- عثمان حسين عثمان هندى، الحراك السياسي: مفاهيم وقضايا"ج1"،(القاهرة: دار فرحة للنشر والتوزيع ، 2005).

- عقل محمد أحمد، تأثير تغير هيكل الفرص السياسية في موقف حركة حماس تجاه الممارسة الديمقراطية في فلسطين 1994-2012، رسالة دكتوراه غير منشورة، قسم الفلسفة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2015.
- على الزعبى، السياسات التنموية وتحديات الحراك السياسي في العالم العربى، (الكويت: مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، 2015).
- فتحى محمد شمس، آليات الديمقراطية الرقمية وتأثيرها على التحول الديمقراطى . دراسة حالة مصر، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2014.
- فريال فاروق أحمد عبد الحليم، الانترنت والمشاركة السياسية والاجتماعية للشباب في المجتمع المصرى: دراسة تطبيقية على عينة من شباب مدينة الزقازيق، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم علم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة المنصورة، 2008.
- كمال التابعى- شريف محمد عوض، مقدمة في علم اجتماع المستقبل، (القاهرة: دار النصر للنشر والتوزيع، 2009).

- كمال على أحمد، ثورة 25 يناير في مصر: أسبابها وتداعياتها وانعكاساتها المتوقعة على القضية الفلسطينية، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر – غزة، 2013.
- لبنى على حسن دار سلامة، الموقف الإسرائيلى من التحول الثورى في جمهورية مصر العربية، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم التخطيط والتنمية السياسية، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية في نابلس- فلسطين، 2013.
- لواء جبار جمعة، اتجاهات طلبة الجامعات العراقية نحو تغطية الحراك الشعبى العربى في وسائل الاعلام العراقية (جامعة أهل البيت نموذجًا)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الأعلام، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2012.
- محمد تركى بنى سلامة، الحراك الشبابى الأردنى في ظل الربيع العربى: دراسة ميدانية ونوعية، دراسة منشورة، (الأردن: مركز البديل للدراسات والأبحاث، مؤسسة المستقبل، 2013).
- محمد نور السيد، المشاركة السياسية في مصر: دراسة تحليلية لانتخابات مجلس الشعب 2000، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم العلوم السياسية، كلية التجارة بالاسماعيلية، جامعة قناة السويس، 2006.

- محمود جمال أحمد عبدالعال، دور الحركات الشبابية في التعبئة الجماهيرية: دراسة حالة حركة شباب 6 أبريل منذ ثورة الخامس والعشرين من يناير وحتي تولي الرئيس عبدالفتاح السيسي، دراسة منشورة في المركز الديمقراطى العربى، 2014، الرابط: http://democraticac.de/?p=2293
- مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، ثورة 25 يناير في عام، تقرير: مجلس الوزراء، السنة (6)،العدد(61) يناير2012.
- مصطفي شحاته عطا الله، دور الصحف المصرية في دعم الحراك السياسي في المجتمع المصرى في الفترة من 2005 إلى 2007، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الإعلام، كلية الأداب، جامعة المنوفية،2011.
- مصعب حسام الدين لطفي، دور مواقع التواصل الاجتماعى "الفيسبوك" في عملية التغيير السياسي مصر نموذجًا، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم التخطيط والتنمية السياسية، كلية الدراسات العليا، جامعة الوطنية في نابلس – فلسطين، 2012.
- مناور عبد اللطيف، الحراك السياسي وأثره على الاستقرار السياسي في دولة الكويت (2006-2012)، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم العلوم السياسية، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، 2013.
- منى يوسف- حسن سلامة، استطلاع رأى عينة من شباب المدارس والجامعات حول المواطنة والمشاركة السياسية، دراسة منشورة، المجلة الاجتماعية القومية، المجلد الحادى والأربعون، العدد الأول، يناير 2004.

- مها مصطفي محمود، دور التعرض للفيسبوك في المشاركة السياسية لمستخدمى المجموعات السياسية "دراسة تطبيقية على انتخابات الرئاسة في مصر"، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم العلاقات العامة والإعلان، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، 2015.
- نادية حلمى موسى الشافعى، تعديل المادة 76 من الدستور والحراك السياسي في مصر، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2007.
- نادية حلمى موسى الشافعى، تعديل المادة 76 من الدستور والحراك السياسي في مصر، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2007.
- ناصر محمود رشيد، دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز المشاركة السياسية في فلسطين، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية في نابلس- فلسطين، 2008.
- نهاد أبو القمصان، تقرير حالة المرأة المصرية لعام 2014: 2014 عام الوعود التي لم تتحقق، (القاهرة: المركز المصرى لحقوق المرأة، 2014).
- وليدة ساعو، الثورات العربية بين التوازنات والتفاعلات الجيوستراتيجية ومتغيرات المنطقة العربية: دراسة حالة سورية، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر "بسكرة"، 2014.

- Alan Schussman; and Sarah A. Soule, Process and Protest: Accounting for Individual Protest Participation, Oxford University Press, Social Forces, Vol. 84, No. 2 (Dec., 2005).
- Dmitrieva, Daria, Social Media and Civil Society in the Russian Protests, December 2011: The role of social media in engagement of people in the protests and their self-identification with civil society, Master, Social Science – major in Media and Communication Studies, Department of Informatics and Media, Uppsala University, 2013
- Hsin Ho ,Wen, Framing and Social Movements: A Case Study on the Red Shirt Movement in Taiwan, Master of Arts in Sociology, the University of Texas at Arlington in Partial Fulfillment, 2010.

- Nicholas M. Njegomir, the Impact of Facebook, Twitter, and YouTube on Millennials' Political Behavior, Master of Arts in Communication and Leadership Studies, Gonzaga University, 2016.
- Park, Shee-Jeong, Political Participation of "Asian "New Zealanders: A Case Study of Ethnic Chinese and Korean New Zealanders, the University of Auckland, Philosophy in Political Studies, 2007.